

العمل

AL AMAL

السنة الأربعون - العدد ٤٦٤
يناير ٢٠٠٢

ماذا بعد ..
الموقف المتخاذل
للأمم المتحدة
والدول الكبرى ؟

أخيرا .. وصل قانون العمل بمعطته الأخيرة



الوكالة القومية
للتشغيل ..
متى تخرج إلى النور ؟

٦ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

المناقشات الدائرة حول
قانون الملكية الفكرية
تكشف :

صناعة الدواء في أزمة

كتاب العمل .. عدد خاص
الصحفي القاتل
لجنة قانون العمل الموحد





سيد محمد السيد جاد الله



أحمد يوسف علي يوسف

اللجنة النقابية للعاملين بقطاع الرئيس الأقصر

تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

كما تتقدم بخالص التهنية إلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية
والى السيد اللواء **الدسوقي البنا** رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر
بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر

كما تتقدم بالتهنئة إلى كل من أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

محمد هلال الشرقاوى رئيس النقابة العامة

على جهودهما فى نجاح الدورة النقابية العمالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٦

الأمين العام

سيد محمد السيد جاد الله

رئيس اللجنة

أحمد يوسف علي يوسف

نائب

محمد عز الدين عبد الحميد محرم

أمين صندوق مساعد

أحمد مصطفى أحمد حسن

والشهير بأحمد الأسيوطى

أمين صندوق

صلاح تهاوى عبد الله بخت

سكرتير

بهجت خضري عبد الله

الأعضاء : **الجرجاوى عبد الحكيم خليل** - **حجاج أحمد جاد الله موسى**

عبد الحكيم عامر لبيب طابع - **عبد الرؤوف علي أحمد إبراهيم** - **شهى مهنى موسى حسن**



لؤى مصطفى كامل



محمد حسنى مبارك



شركة سبأ العالمية للملابس الجاهزة ببورسعيد

تتقدم بأجمل التهانى لشعب محافظة بورسعيد وإلى جميع القيادات السياسية والتنفيذية وإلى السيد اللواء

مصطفى كامل

محافظ بورسعيد

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

مع أصدق التمنيات بمزيد من التقدم والرخاء فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك



شركة النهر الخالد للملابس الجاهزة ببورسعيد

تتقدم بأجمل التهانى لشعب محافظة بورسعيد وإلى جميع القيادات السياسية والتنفيذية وإلى السيد اللواء

مصطفى كامل

محافظ بورسعيد

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

مع أصدق التمنيات بمزيد من التقدم والرخاء فى ظل القيادة الرشيدة

للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

بورسعيد المنطقة الحرة العامة ببورسعيد صندوق بريد بورسعيد تلکس ٦٣٩١٢، تليفون ٢٣٢٧٥٨-٢٣٢٧٥٨ - فاكس ٢٢٢٣٦٤
مكتب الاتصال بالقاهرة ٤٣ (١) قصر النيل تلکس ٩٤١١١، رقم بريدى ١١٥١٨ - صندوق بريد رقم ١٧٨ (محمد فريد)
ت ٢٩٠٢٤١٨ - ٢٩٠٨١٤٨ - فاكس ٢٩٠١٣٧٢

فى هذا العدد :

• أصبح مالوفا ، لدى الأسواق المصرية ...

أن تفزوها السلع المستوردة . ومن الممارقات ، أن يهرع المستهلكون ، إلى شراء هذه السلع ، يدعى أنها أقل سعراً من مثيلاتها الوطنية . ، والأكثر مقابرة ، أن استيراد هذه السلع ، يستنزف مئات الملايين من الدولارات سنوياً . أما المقارنة الأشد إثارة للدهشة ، والغريبة ، فهي أن المستوردين في بلادنا ، يداغون عن الاستيراد ، بكل مايلكون من أسلحة الدفاع ، دون أن يفكروا في الدخول إلى خلل الهياكل الإنتاجية ، بالتصويب والتصحيح ، والتي يمكن بإصلاحها ، واستغلالها ، توفير مئات الملايين من الدولارات ، من ناحية . . ومن ناحية أخرى حماية الصناعة الوطنية ، والاقتصاد القومي ، وتوفير فرص عمل جديدة .

إن دعوة الرئيس مبارك ، تجاه الاعتماد على الصناعة الوطنية .. وحث المواطنين على شراء المنتجات المحلية ، والحد من الاستيراد . . في موضوع هذا التحقيق ، (ص ٢٢ - ص ٢٤)

• فكرة إنشاء وكالة قومية للتشغيل

والاستخدام ، جاءت في إطار مايتسم به عالم العمل ، من تطور سريع في التكنولوجيا المستخدمة ، والتنوع في المهارات المطلوبة ، فضلاً عن اتساع الأسواق العالمية ، المصدرة والمستوردة للعمالة ، وما كانت التوجهات الحديثة للدولة ، تنص تجاه سياسة الاقتصاد الحر ، وما تترتب على ذلك من تكثيف وتخطيط دور القطاع الخاص ، في توفير فرص العمل ، لسد احتياجات التنمية ، فقد حرصت وزارة القوى العاملة والهجرة منذ منتصف التسعينيات ، على تكثيف الجهود من أجل تطوير الدور التقليدي الذي تقدمه .. ومن هنا أيضا ، ولدت فكرة إنشاء الوكالة القومية للتشغيل ، ومجلة العمل من جانبها تحاول إلقاء الضوء على هذه الوكالة ، من خلال طرحها عدداً من الأسئلة ، نقرأ الإجابة عليها ، داخل هذا العدد . (ص ١٨ - ص ٢٠)

• أس .. انتهى عام مضى .. واليوم .. يبدأ عام جديد ..

وعلى الخط الفاصل بين عامين . . تمتدح الذكرة بمصداقها من أحداث العام الذي مضى .. وفي نفس الوقت تفتح أبوابها ، لاستقبال الأحداث القادمة ، مع العام الجديد .

من بين الأحداث الهامة ، الصحفية في الذكرة .. أحداث ذلك الثلاثاء الأسود - في الولايات المتحدة الأمريكية - الموافق ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حين تعرضت مدينتا نيويورك وواشنطن لتلك الهجمات "الإرهابية" ، وأسفرت عن نتائج ، لا تزال تفرض تداعياتها على مختلف الأصعدة ،

وفي مختلف المجالات السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .. والذي يعني هنا كمهتمين بشئون العمل والعمال والتنمية ، هي النتائج والآثار المترتبة على هذا الفعل "الإرهابي" في مجالات العمل ، والعمال ، وذلك من خلال انعكاساته ، على المجالات الاقتصادية في العالم .. إننا بصدد التعرف على مؤشرات رئيسية ، لما عسى أن يأتي به العام الجديد الذي يبدأ اليوم ، متصلاً بمجالات العمل والعمال (ص ١٢ - ص ١٤)



العمل

مجلة متخصصة في قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد المساوي

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

السيد الطاهري

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد خساند طاهر
محمود دبور علي بدر
أحمد خلف الله د. عماد حسن
ليلى الحريري د. محمد علي عمران
سوزة ممدو كامل

قيمة الاشتراك السنوي

لثا عشر جنها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

تلفون : ٢٩١١٠٠٣ - ٢٩١٠٩٨٥

فاكس : ٢٩١١٩٢١

تصدر عن

جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة

١١٦ شارع محمد فريد

٤٢ شارع الجوهريه

القاهرة

ص. ب. ١٨٩٢

الرمز البريدي : ١١٥١١



منذ أيام وبعثنا شهر رمضان المعظم وعيد الفطر المبارك، لكن وداعنا لهذا العام يختلف كثيرا عن الأعياد السابقة، فالغارات الأمريكية الوحشية على شعب أفغانستان المسلم والمسلم لم تتوقف في شهر رمضان المعظم، وفى عيد الفطر المبارك، كما أن نلس الصيعة مارسته إسرائيل طوال شهر رمضان وخلال عيد الفطر بالنسبة لشعب فلسطين، بل إنها اختارت واحدة من عملياتها البشعة وأدت أذان المغرب والناس يستعدون لتناول إفطارهم، وإذا بهم يواجهون وبكل وحشية غارة إسرائيلية مستعجلة تجمع الأسرى فى رمضان حول مائدة الإفطار، فاستشهد من استشهد وجرح من جرح .. لكن المهم أن المجتمع الدولى لم يتحرك حتى بالإدانة، كما لم يتحرك العرب حتى ببيانات الشجب التى اعتادوا عليها، ولذلك فإن الشعوب العربية والإسلامية استقبلت عيد الفطر هذا العام بمرارة وحزن وكآبة لم تحدث من قبل.

على أية حال نحن نستقبل اليوم عاما جديدا، وأرجو أن يشهد تصحيحا للأخطاء البشعة التى ارتكبتها أمريكا فى حق الإنسانية خلال العام المنصرم، وكذلك إسرائيل، وأن يستطيع المجتمع الدولى كبح جماح إسرائيل لنشهد سلاسا حقيقيا على أرض السلام، وفى أفغانستان، وأن يشهد العام الجديد هذا إما نهاية للمنقطعات الإقليمية والدولية التى ثبت فشلها وعدم فاعليتها، أو أن تستعيد خلال هذا العام مسحتها وحافيتها وأن تتقف على وجه المعتدى لا المعتدى عليه، وإلا فعلى الدنيا السلام.

ومن ناحية أخرى فإن العمل تبدأ مع بداية هذا العام أعماله الأربعة، فى مسيرتها الواعية والمترتبة والواعد له، بقضايا مصر وقضايا أممنا العربية، مع التركيز على قضايا العمل والعمال والتنمية، واستطاعت خلال مسيرتها الطويلة أن تكون معبرا آمينا ومعبرا عن كثير من القضايا التى طرحتها فى مختلف المجالات من مطلق أن العامل بجانب قضاياها الخاصة، فهو مواطن تهمة القضايا العامة من تعليم وصحة ومواصلات .. إلخ مع التركيز طوال هذه المسيرة على قضيتى الإنتاج والتنمية الشاملة باعتبارهما عصب التقدم الذى ننشده.

ومن محاسن الصف أن يواكب صدور هذا العدد، قيام المجلة بنشر النص الكامل لمشروع قانون العمل الموحد استجابة لرغبات العديد من النقابيين وأصحاب الأعمال للوقوف على ماتفهمه المشروع من مواد قبل إحالته إلى مجلس الشورى والشعب، وسوف تقوم المجلة بعقد أكثر من ندوة حول هذا المشروع، لكى تساهم فى إثراء الحوار حول القضايا المهمة التى تضمهاها المشروع .. وكل عام وأنتم بخير.

س. ط

- | | | | |
|---|-------|--|-------|
| ● كلمة التحرير | ٧-٦ | ● صناعة الذهب فى مصر .. مهددة بالانقراض | ٣٦-٣٤ |
| ● بانوراما العمل | ١١-٨ | ● مسلسل الحاج متولى يثير قضية تعدد الزوجات | ٣٧ |
| ● بعد أحداث سبتمبر فى أمريكا وتداعياتها .. جازا يلى | | ● كيفية الحد من التهرب من التأمينات ومن الدين | |
| ● العام الجديد | ١٤-١٢ | ● المستقطعة التأمينات الاجتماعية | ٣٩-٣٨ |
| ● ملاحظات على إنهاء عقد العمل غير محدد المدة | ١٥ | ● إصلاح التعليم وتطويره يتصدر خطة العمل فى المرحلة القادمة | ٤١-٤٠ |
| ● وزير الصناعة الجديد يرسم ملامح برنامج تحديث | | ● قضايا العمال فى المحاكم تشكو من الشكوى | ٤٤-٤٢ |
| ● الصناعة المصرية | ١٧-١٦ | ● أوراق ثقافية .. قصائد مشهورة وشاعر حليل | ٤٥ |
| ● الوكالة القومية للتشغيل ونظرة مستقبلية | ٢٠-١٨ | ● عمال البناء يعانون البطالة | ٤٧-٤٦ |
| ● شيء من الاقتصاد .. وبدأ التعامل باليورو | ٢١ | ● الملاحم الرئيسية للخطوة القومية للنهوض بالمرأة | ٤٩-٤٨ |
| ● أغرب الغرائب .. وارتدأت خلال العام الأخير ٤٩ | | ● استخدام الأجانب فى مصر | ٥١-٥٠ |
| ● مليار جنيه وصارقاتنا لم تصل إلى ٢٩ مليار جنيه | ٢٤-٢٢ | ● موسوعة العاملين | ٥٣-٥٢ |
| ● بعد قانون الملكية الفكرية .. صناعة الدواء فى أزمة | ٢٧-٢٥ | ● حوار فى المقهى العمالي .. حول تأثيرات ١١ سبتمبر | |
| ● حمض التأمينات الاجتماعية خلال عام ٢٠٠١ | ٢٩-٢٨ | ● على الاقتصاد المصرى | ٥٥-٥٤ |
| ● الاجراءات اللازمة وحقوق المؤمن فى تأمين إصابات | | ● إطلالة على المكتبة .. رؤى مستقبلية | ٥٧-٥٦ |
| ● العمل | ٣١-٣٠ | ● منا تلقى | ٥٩-٥٨ |
| ● نقابات التنظيمات النقابية بين الهبات والحماية | ٣٢ | ● أخبار النقابات | ٦١-٦٠ |
| ● الدين والحياة .. مكارم الأخلاق من سنن المسلم | ٣٣ | | |



بقلم | السيد الطاهري

أخيراً .. وصل مشروع قانون العمل محطته الأخيرة!!

أيضاً في حجم اللقاءات والحوارات والندوات التي نظمت حول ماضئته من مبادئ سواء على مستوى العمال وتنظيماتهم النقابية المختلفة أو بالنسبة لأصحاب الأعمال على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم ، كما أن الأحزاب عامة أعطت لهذا المشروع ما يستحقه من اهتمام ، وإن تباينت الرؤى الحزبية حول بعض موادّه ، كما أن هناك فئة زجت بنفسها في غمار المناقشات التي دارت حول المشروع لتفتي بما لا تعلم ، غير مدركة لخطورة ما تافعّل ، وكانت أحياناً تتحدث عن مواد يتضمنها المشروع وهي لم تقرّها أصلاً ، مما ترتب عليه حدوث بلبلة هنا ولبلة هناك ، ولذلك فإن قيام الحكومة بإحالة المشروع إلى مجلسي الشورى والشعب ، وقيام وزارة القوى العاملة والهجرة بنشر النص الكامل للمشروع كما أحالته للبرلمان أمر جدير بالتقدير للحكومة ، وإن كان يؤخذ عليها أنها تأخرت بعض الوقت في إجراءات إحالة المشروع للبرلمان بمجلسي الشورى والشعب ، مما أتاح مناحاً خصباً للقول والقال والادعاءات الكاذبة بأن الحكومة تمارس عليها ضغوطاً من قبل بعض الأطراف حتى لا يصدر القانون ، أو أنها تخشى إصداره لأسباب أخرى غير مفهومة ، على أية حال مشروع القانون مطروح الآن على مجلسي الشورى والشعب في صورته الأخيرة ، ومن سلطة المجلسين ومن منطلق مسؤوليتهما البرلمانية والتشريعية أن يدخلوا أية تعديلات على المشروع باعتبار المجلسين يضمن ممثلي الشعب ، بأن مصلحة مصر هي الأولى وهي الأخيرة ، وأنهما لا يمكن أن ينحازا لطرف على حساب طرف آخر .. والمعروف أن مجلسي الشورى والشعب يضمنان بجانب حزب الأغلبية . . الحزب الوطني عدداً من أحزاب المعارضة ، كما أن المجلسين يضمنان ممثلين لأصحاب الأعمال والعمال ، وبالتالي فإن كل الأطراف سوف تشارك في المناقشات التي تدور حول المشروع ، وكل ما اعتناه أن نراعي الله في مصر ، وأن نراعي الله في عمالتنا وفي إنتاجنا ، وأن نلغلب مصلحة طرف على مصلحة طرف آخر ، لأن تدعيم علاقات العمل بين طرفي العملية الإنتاجية من خلال نصوص قانونية واضحة

بدأ مجلس الشورى منذ أيام مناقشته لمواد مشروع قانون العمل الموحد ، كما أن مجلس الشعب في طريقه لمناقشة المشروع ، والذي يعد بلا جدال أبرز مشروعات القوانين المطروحة على الدورة البرلمانية الحالية لمجلسي الشورى والشعب ، لخصوصيته من ناحية ، ولخصاسيته من ناحية أخرى ، فهو القانون الذي ينظم علاقة العمل بين طرفي العملية الإنتاجية ، وبشكل يحقق التوازن في هذه العلاقة ، كذلك فإن هذا القانون يرتبط بتحقيق السلام الاجتماعي ويقوم على التزام الدولة بالحرص على تحقيق البعد الاجتماعي ، والذي أولاه الرئيس مبارك منذ الأخذ بسياسة أو بنظام الخصخصة أهمية خاصة ، مؤكداً في كل مناسبة تمسك مصر بهذا البعد ، وهو في الحقيقة مالم تفعله معظم الدول التي تحولت من نظام الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر أو مانسبته الخصخصة ، وفي الوقت نفسه يتضمن الضوابط التي تصون وتحمي العملية الإنتاجية وكذلك تلك التي تصون وتحمي حقوق العاملين .. أي تحقيق التوازن بين طرفي العملية الإنتاجية أصحاب الأعمال والعمال ، وهذا بالفعل ما تقوم عليه فلسفة المشروع الجديد . . والذي جاء نتاجاً لحوارات عديدة مشتركة بين أصحاب المصلحة الحقيقيين ، أي بين العمال وأصحاب الأعمال وبإشراف ومتابعة الحكومة ممثلة في وزارة القوى العاملة والهجرة ، باعتبارها الطرف المختص والمعاهد في هذه المنظومة ، ولذلك فإن النظام الدولي في مجال العمل والذي تمثلته منظمة العمل الدولية ، تربط بين هذه الأطراف الثلاثة أصحاب الأعمال والعمال والحكومة تحت مسمى التكوين أو التمثيل الثلاثي ، وأية قضية تطرحها المنظمة الدولية المهمة بقضايا العمل والعمال ، لابد وأن تقوم على المشاركة الثلاثية .. أي الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال ، كل يحقق التكامل بين هذه الأطراف .

أما مشروع قانون العمل ولماذا استغرق إعدادده كل ت ، والتي قاربت على التسع سنوات ، وهي مدة مشروع قانون آخر طاول حياتنا البرلمانية ، لم القياسي ليس في طول المدة لحسب ، وإنما

يحقق الكثير والعديد من الإيجابيات ، التي تجعل الوحدة الإنتاجية أو الخدمية أسرة واحدة، هدفها واحد هو الإنتاج والنهوض به ، ولا ينبغي أن يغيب عن أعيننا أو أذهاننا للحظة واحدة ضرورة مراعاة التوازن في الحقوق والواجبات لكل طرف، خاصة وأنا نواجه ضغوط خارجية عديدة في إطار العولمة والتنافقيات الجارية ، وسياسة الإغراق التي تستهدف ضرب منتجاتنا الوطنية، وحمية أن نعمل لإعادة تحقيق التوازن بين صادراتنا ووارداتنا، بل لابد من تحقيق الغلبة للصادرات ، وهذا كله لن يتحقق إلا عندما يتوافر مناخ التعاون والتعامل بين طرفي العملية الإنتاجية والتي يتظاها مشروع هذا القانون ، بعد أن يصبح قانونا يقره مجلس الشعب .

وبهذه المناسبة أقول إن رب ضارة ناعمة، فتأخر قانون العمل الموحد في الصدور أتاح الفرصة لبعض ذوي النفوس الضعيفة في القطاعين الخاص والاستثماري ، وهم والحمد لله قلة، أتاح لهم التلاعب بأرزاق العمال ، والبعض منهم استغل ظروف الوضع الاقتصادي الصعب الذي نمر به حاليا وخاصة

المؤامرة .. والصمت الرهيب !!

ماذا يمكن أن نسمي العريضة الإجماعية للغوات الأمريكية التي مضى عليها قرابة الثلاثة أشهر ، وهي تدمر شعبا بأكمله في أفغانستان تحت ذريعة محاربة الإرهاب وهي متأكد أن طبايئنا أو تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن لا دخل لهما على الإطلاق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ؟؟

وماذا يمكن أن نسمي هذا القهر والدمار والمذابح التي تمارسها إسرائيل يوميا ضد شعب فلسطين بدعم ومباركة علنية من أمريكا ، ودون توقف ، بل بلغ القهر ذروته بمنع شارون الرئيس الفلسطيني عرفات من ممارسة أبسط حقوقه في مشاركة الأخوة المسيحيين في فلسطين احتفالاتهم بأعياد الميلاد في مسقط رأس السيد المسيح عليه السلام بيت لحم وهي تدخل في إطار الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية رغم تسيولات البابا يوحنا في روما ورئيساء دول ومسلمين كناسيين .. دون أن يتنى ذلك السفاح شارون عن قراره الإجماعي .

وماذا يمكن أن نسمي فجر وعهر أمريكا ورئيسها الأشبه بهولاكو العصر الحديث ، في تصريحاته المتكررة هو وكبار مساعديه ، أن الدور سوف يأتي على دول عربية أخرى بعد أفغانستان ، إما لأنها ترى الإرهاب كالتصومال ولبنان وسوريا روما غيرهم ، وإما لأنها تملك أسلحة للدمار الشامل كالعراق ، ونسى أو تناسى هولاكو العصر أن منطقة

ضيق أو قلة فرص العمل ، فوضع من الشروط والإجراءات السلبية ما يجعل العمال تحت رحمته كأن يقرن طلب التعيين بطلب الاستقالة أي أن يوقع العامل عند التسمين على الاستمارة (١) وكذلك الاستمارة رقم (٦) الخاصة بانتهاء الخدمة ، وهو لا يعلم بذلك أنه هو الخاسر فعدم إحساس العامل بالاستقرار ينعكس بلا شك على أدائه ، وبالتالي على الإنتاج كما وكيفا ، وهذا لا يعيب أخرى لاداعي لذكرها ، ولذلك فإنني أرجو من المجلسين الموقرين العمل لسد أية ثغرة ينفذ منها صاحب عمل سوء النية ، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض العمال الذين لا يدركون واجباتهم ومسئولياتهم بقدر حرصهم على حقوقهم .

كلمة أخيرة .. وهي أن كل أجهزة الإعلام مطالبة بالمساهمة بالحوار والرأي حول ما يتضمنه هذا المشروع ، لكي يخرج لنا في صورته النهائية قانونا عصريا يلبي متطلبات المعنيين به أولا ويلبي تطلعاتنا الوطنية ثانيا ، باعتباره - كما سبق أن ذكرت - قانون يمس المجتمع كله .

الجامعة العربية وأمد في عمر أمنيتها العام وزملائه وزراء الخارجية العرب الأشاوس !!

وماذا يمكن أن نسمي هذا الموقف المتخاذل للأمم المتحدة ومجلس أمنها ، والذي ثبت للذات والقاصي أن أمريكا هي الأمم المتحدة وهي مجلس الأمن وهي الدول الكبرى ، ولا ماذا نفسر استخدام أمريكا للقوة ضد طلب عربي عادل في مجلس الأمن يطلب توفير حماية للشعب الفلسطيني الذي يقدم الشهداء كل يوم ، ويتعرض لكل ألوان العنف والمارسات الوحشية تحت نظر وبصر العالم ، ولا من مفيث ، أو مجيب ، وكأن الدول الكبرى أصبحت مجرد قطع غم يقوده الراعي الأمريكي هولاكو العصر .. دون أدنى اعتبار لأحد ، ويبدو أن القرون قد تسلكه و سوف يدفعه لارتكاب المزيد من الحماقات الصغرية لكن سوف تكون بداية النهاية بإذن الله لأمريكا وربتها إسرائيل .. ولعل ما أدع عن ظهور بن لادن منذ أيام بعد أن كانوا قد تأكدوا من موته .. سوف يبعدهم من جديد إلى حالة القلق والرعب برغم كل ما يمتلكونه من قوة عسكرية .

وهي تصوري بعد كل هذه التساؤلات أن دوام الحال من المحال ، وأنه لابد أن تصحو الدول الكبرى والصغرى من غفوتها لتتقف صفا واحدا في وجه هذا الجنون القتاري الأمريكي ، وإلا فعلى الدنيا السلام .

• السيد الطاهري •

وزارة القوى العاملة تشارك في المشروع القومي لتدريب

كتب- نزار محمود:

أنهت وزارة القوى العاملة والهجرة استعدادها للمشاركة في البرنامج القومي لتدريب الخريجين قبل التوجه إلى سوق العمل والذي سيتم تنفيذه على عدة مراحل، ويستهدف تدريب ٢٠ ألف خريج بالتعاون بين عدة وزارات ومنهم مكافأة مالية رمزية في إطار سياسة الدولة للحد من البطالة، وقال وزير القوى العاملة

والهجرة أحمد العماوى إن ١٢ مركزا للتدريب تابعة للوزارة ستشارك في هذا المشروع القومي لتدريب الخريجين في القطاع غير الحكومي وتم دعمها بالإمكانات التقنية والبشرية للقيام بدورها مشيرًا إلى أنه سيتم التدريب لمدة ستة أشهر على مهن التعبئة والتغليف والخرائط الرقمية والبرادة وصيانة السيارات والكسبيوتر والحاسب الآلى

وصناعة الإلكترونيات وهى المهن المطلوبة أكثر في سوق العمل، ومن المستهدف تدريب ١١ ألف خريج بمرکز الوزارة، وأضاف العماوى أن الفئات المستهدفة للتدريب هم حملة المؤهلات المتوسطة أو لفرق المتوسطة والعليا والثانوية العامة بشرط عدم الالتحاق بعمل في القطاع الخاص أو الحكومي، ومن نفس المحافظة التي يتدرب بها

وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعلى منها نهائيا مع اجتياز الاختبار الشخصى قبل التدريب مع عدم الحصول على قرض من الصندوق الاجتماعى، ويوضح الدكتور محمد عبد السلام وكيل وزارة القوى العاملة للتدريب، أنه يتم منح المتدرب مكافأة شهرية ١٥ جنيهًا للمؤهلات العليا و١٠٠ جنيه للمؤهلات المتوسطة وشهادة تدريب بدرجة

مكافحة البطالة فى مصر .. رؤية قومية

كتب- هويدا غنيم:

أكد السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة على أهمية وضع إطار عام لاستراتيجية قومية متكاملة لمواجهة البطالة فى مصر، وذلك أثناء افتتاح الندوة الوطنية الثلاثية عالية المستوى حول مكافحة البطالة فى مصر تحت عنوان رؤية قومية، وذلك فى الفترة من ٢٦-٢٨ ديسمبر ٢٠٠١ بفندق سونستا.

وقد طالب سبيادة بضرورة الأخذ فى الاعتبار التغيرات الاقتصادية العالمية، وأثر هذه التغيرات على مختلف فئات المتعلمين - على المستوى الوطنى - والتصرف على بعض الأساليب الحديثة، والابتكورية، لمواجهة البطالة وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، والممارسات الناجحة فى مجال الحد من مكافحة البطالة.

وفى سياق الأيضاح، الذى تقدم به السيد أحمد العماوى أهم

الإنجازات التي قامت بها الوزارة للتصدي والحد من مشكلة البطالة أشار سبيادة إلى 'النشرة القومية للتوظيف' التي تصدر في الخامس من كل شهر، متضمنة فرص العمل المتاحة داخل وخارج الجمهورية، كخدمة فعالة لأصحاب العمل، وطالبي العمل على سواء كذلك متابعة ما تم شغله من هذه الوظائف حيث صدر من هذه النشرة حتى الآن، ثمانية وثلاثين مصادا يحدوى (٥٩٢٣١٦) فرصة عمل، سواء فى الداخل أو الخارج



تصوير: أحمد عبدالعال

محاور للمناقشة من هذه المحاور: - البطالة في ظل تحديات القرن الحادى والعشرين، - آثار بطالة الشباب على الاقتصاد والجمع، - السياسات التعليمية والتدريبية وتأثيرها على مواجهة البطالة، - دور جهود وزارة القوى العاملة فى مكافحة البطالة، - دور الجمعيات الأهلية فى تشجيع المبادرات وابتكارات الشباب، - دور المشروعات المكثفة العمالة فى حل مشكلة البطالة، - مقترحات توصيات للخروج بمقترح لاستراتيجية قومية متكاملة لمواجهة البطالة وذلك بمشاركة كافة الجهات المهتمة فى الندوة، كل فى مجاله. وقد حاضر فى هذه الندوة نخبة من أساتذة الجامعة، والخبراء المتخصصين، وكبار المسئولين من الجهات والأجهزة الوطنية والدولية، ذات الاختصاص.



د. عاطف عبيد يناقش التعديلات الجديدة لقانون التأمين الاجتماعي كتب- عبده مصطفى:

الاجتماعية بأن عدد المؤمن عليهم بلغ حتى سبتمبر ٢٠٠١، ١٧،٩ مليون مواطن كما بلغت قيمة المعاشات والتعويضات التي صرفت من أول يوليو وحتى ٣٠ سبتمبر ٧،١ مليار جنيه استفاد منها ٧،١ مليون مواطن ما بين أصحاب معاشات ومستحقين، كما تم استحداث ١١٨ منفذا جديدا لصرف المعاشات موزعة على المناطق التي تشهد تكديسا سكانيا وذلك بهدف القضاء على شكاوى أصحاب المعاشات من التراجع على منافذ صرف المعاشات.

هذا وقد ارتفع بذلك عدد منافذ صرف المعاشات لكل من صندوق التأمين الاجتماعي إلى ١٣ ألف و٦٣٤ منفذا بالإضافة إلى المكاتب التأمينية ومصددها ٤١٢ مكتب تأمينات و٦٦ منطقة تأمينية، كما رافق عدد حالات توصيل المعاشات للمنازل إلى ٢٧ ألف مستفيد.

العمالة المصرية بالخارج

أعلن أحمد الصاوي وزير القوى العاملة والهجرة أن الوزارة تبحث حاليا مع الوزارات المعنية وشركات التأمين مشروعا للتأمين على العمالة المصرية بالخارج ضد مخاطر العودة المفاجئة من بلد التعاقد أو الوفاة أو العجز ونقل ضمان المتوفى بل أعباء على الدولة أو المواطن.

وأوضح العمالي أن اللجنة المختصة بهذا الموضوع تبحث إمكانية التأمين الإجباري على المصريين بالخارج أو مد مظلة التأمين الاجتماعي الاختياري المطبق حاليا ليشمل تلك المخاطر ويوفر الحماية والرعاية الصحية والتأمينية على المصريين

سب الخريجين قبل العمل

إقامة مشروعات إنتاجية .
وقال الدكتور محمد عبد السلام الحسيني ، إنه يتم إرسال خطابات للمختارين للتدريب وتحديد بدء برنامج التدريب ومكانه ومتابعة المتدربين لضمان الجودة والاستفادة والإعداد الجيد للتوجه لسوق العمل للحصول على فرص حقيقية بدلا من انتظار فرصة عمل بالحكومة لم تعد متوفرة للظروف الاقتصادية وتضخم الجهاز الإداري بالدولة.

مهارته ونوعية المهن التي تم التدريب عليها كما يتم التأمين الصحي على المتدربين والتأمين ضد إصابات العمل أثناء فترة التدريب كذلك تنظيم لقاءات بين المتدربين وأصحاب الأعمال في مختلف الوحدات الإنتاجية بالقطاع الخاص

لمنح الفرصة للتدريب العملي بها وتوفير فرص عمل مستقبلية لهم والسعي لمجملهم قروضها ميسرة

بدء تنفيذ برنامج إعداد القادة من النشء بالمدارس للتوعية بأخطار التدخين والمخدرات

كتبت- أمل البرنس:



يقوم المجلس القومي الطفولة والأمومة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ببدء تنفيذ برنامج إعداد قادة النشء بالمدارس للتوعية بأخطار التدخين والمخدرات تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس .

وصرحَت السفيرة : مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس أن برنامج إعداد قيادات

مشيرة خطاب

النشء يأتي في إطار تنفيذ توصيات المؤتمر القومي لمحاربة النشء من الإدمان والتدخين والذي عقد في إبريل الماضي برئاسة السيدة الفاضلة سوزان مبارك .

وأكدت السفيرة أن المجلس يضع مشكلة التدخين والإدمان بين النشء من ضمن أولوياته خاصة وأن التصدي لهذه الآفة لن يأتي بمجرد الدرع واللقاح أو العلاج وإنما لابد من الوقاية وبخبر سبيل لها للتثنية على أسس تربوية قوية واكتساب النشء المهارة التي تمكنه من التعلم

والتجاوب مع احتياجات المجتمع ليصبح عنصرا إيجابيا ومؤثرا في مجتمعا .
وأوضحت أن المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يقضي بها النشء الجانب الأكبر من نشاطهم وهي الكيان الاجتماعي الرفيع القادر على صياغة النموذج النفسي والاجتماعي للنشء، ولكن الذي يمكن من خلاله تنمية القدرات الشخصية والاجتماعية والأخلاقية والوجدانية للنشء، في وقت مزدهم بالاتجاهات والأفكار المتنوعة .



عاطف عبيد

بعد وفاة الحكومة بوعدها بتشغيل الشباب

مع بداية العام الجديد

جهازان جديان لتشغيل المتعطلين

وتنمية المشروعات الصغيرة ..

كتب - عبد الوهاب محجوب :

اخيراً أوفت الحكومة بوعدها بتشغيل وتدريب ٨٥٠ ألفاً من الشباب مع بداية يناير ٢٠٠٢ ، حيث تنتهي تماماً من تعيين ١٧٠ ألف خريج في إدارات الجهاز الحكومي المختلفة، وتعين ٣٠ ألف خريج بالقرى والأحياء بمعدل

خمس خريجين في خمسة آلاف قرية وعشرة خريجين في كل حي. كما بدأت البرامج الخاصة بتدريب ٤٢٠ ألف خريج لمدة ٦ أشهر بكالفة ١٥٠ ألف جنيه للمؤهل العالي و ١٢٠ ألف جنيه للمؤهل المتوسط و ١٠٠ ألف جنيه للمؤهل المتوسط. بالإضافة إلى برامج التدريب المهني في قطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات الأخرى بالدولة.

مواجهة الحكومة للموقف

ويبقى السؤال الهام أمام الحكومة وهو ، كيف تستطيع الحكومة حل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب الخريجين مع وجود آلية لتحقيق هدف الدولة للقضاء على البطالة.

هنا جاء تفسير الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء بإنشاء جهازين جديين، الأول للتشغيل ويستهدف أساساً تشغيل المتعطلين وإعادة تأهيل العمالة وإعداد كوادر صغار المستثمرين ورفع كفاءة النظام التدريبي.

أما الجهاز الثاني فيتمثل في المشروعات الصغيرة وتنميتها ودعمها من خلال توفير التمويل لاقتراض المشروعات الصغيرة وتوفير الدعم التكنولوجي والفني ومساعدة جهات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة.

٦ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة

القومية للتوظيف

يصدر في الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمناً ٦ آلاف فرصة عمل جديدة. المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسر على القراء والذين يتعذر عليهم الوصول إلى النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسخهم من مقر مجلة العمل - ١١٦ شارع محمد فريد - كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والجمهورية بمدينتي نصر

للتنمية، كأحد البات التنمية في مصر لتعظيم الاستفادة من دور الصندوق في إتاحة المزيد من الفرص للشباب.

وقال إن المشروعات الصغيرة أصبحت تمثل آلية رئيسية من آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بعلاج مشكلة البطالة ، لذلك أصبح من الضروري إيجاد كيان يقوم بوضع السياسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة.

ويقول الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء في لقائه المتعددة وأخرها لقاءه بأعضاء اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب إنه انطلاقاً من توجيهات الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية الخاصة بزيادة التصدير والحد من الاستيراد وإيجاد فرص عمل جديدة للتخفيف من حدة أزمة البطالة.

كان لازماً إعادة النظر في توجهات الصندوق الاجتماعي

اقتراحات من مدينة الأقصر

• صندوق لحماية العاملين • تكثيف الرقابة على المنشآت السياحية لعدم

أحداث ١١ سبتمبر (الثلاثاء الأسود) في أمريكا ألقت بظلالها على صناعة السياحة بعد أن سرت بين سياح العالم موجة خوف من الطيران ، فغسلا عن اتجاه الاقتصاد العالمي للركود .. وخلال جولة " مجلة العمل " في مدينة الأقصر - الشهر الماضي - شاهدنا الصورة القاتمة حيث تسود المدينة حالة من الصن وتفتيحناش تراها في عين كل العاملين في مجال السياحة بعد إلغاء معظم حجوزات السياح الذين

أحدثوا زيارة " الأقصر " بالذات في مثل هذه الأيام من كل عام لقضاء اجازة " الكريسماس " والتمتع بشمس مصر الدافئة ، وفي ذات الوقت مشاهدة الآثار الفريدة التي تزخر بها مدينة الأقصر منذ آلاف السنين . وحتى لا يبقى العاملين في صناعة السياحة تحت رحمة الاقدار يتعشون مع انعاشها ويتكسبون مع انتكاسها ، فإن أكثر من اقتراح سمعناه لضمان الاستقرار للعاملين بالسياحة

أحدت ١١ سبتمبر (الثلاثاء الأسود) في أمريكا ألقت بظلالها على صناعة السياحة بعد أن سرت بين سياح العالم موجة خوف من الطيران ، فغسلا عن اتجاه الاقتصاد العالمي للركود .. وخلال جولة " مجلة العمل " في مدينة الأقصر - الشهر الماضي - شاهدنا الصورة القاتمة حيث تسود المدينة حالة من الصن وتفتيحناش تراها في عين كل العاملين في مجال السياحة بعد إلغاء معظم حجوزات السياح الذين

وكلاء جدد

أصدر وزير القوى العاملة مجموعة قرارات بتعيين كل من السيدة فادية محمد أبو زيد رئيسة لإدارة المركزية للبحوث والدراسات بديوان عام الوزارة ، والسيد عادل محمد الدوياتي وكيلًا



عبدالله راشد



محمد قايد



صبرى الشافعى



عادل الدوياتي



فادية أبو زيد

لوزارة القوى العاملة بالاسكندرية ، والسيد محمد صبرى الشافعى وكيلًا لوزارة القوى العاملة بالجيزة والسيد محمد قايد وكيلًا للوزارة بالبحيرة ، والسيد عبدالله راشد وكيلًا للشرقية

كما أصدر قرارا بنبذ السيد محمد على الباروطى مديرا لمديرية القوى العاملة والهجرة بالمنوفية [وكيلًا للوزارة] ويكون مثالا للوزارة بمجلس المحافظة وكان يشغل مديرا عاما للشئون المالية بديوان عام الوزارة كما شغل منصب مديرا لإدارة مجلة "العمل" خلال السنوات من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٨ والعمل تقدم لهم بالتهنئة القلبية على الثقة التى أولاهم لهم السيد الوزير ، متمنين أن تترجم هذه الثقة إلى مزيد من العمل ومزيد من التقدم .

نقابى يطالب بـ:

التأمين الصحى لعمال البناء والأخشاب

النقابى على همام رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالبناء والأخشاب بالأقصر يطالب بامتداد مظلة التأمين الصحى على عمال البناء والأخشاب خاصة أنهم مشتركون فى نظام التأمين الاجتماعى مثلهم مثل جميع العمال فى مختلف المهن والمواقع إلا أنهم لا يستفيدون كبقية المؤمن عليهم من نظام التأمين الصحى ، وقد سبق وأن أبدوا رغبتهم هذه واستعدادهم لسداد النسبة المحددة للمشاركة فى نظام التأمين الصحى . طالب النقابى على همام مدنى بهذا خلال جولة مجلة " العمل " بمدينة الأقصر .



محمد على الباروطى

البحث عن مقر ..



عبد الصادق أمين

منطقة الأقصر الأضرى قامت بتشكيل لجنة نقابية لأول مرة (دورة ٢٠٠٠/٢٠٠٥) تتكون من ١١ عضوا يتمتعون إلى النقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمى .. ولكن حتى الآن اللجنة بلا مقر !! النقابى عبد الصادق أمين رئيس اللجنة قبال لنا أننا بدأنا الدورة بحماس شديد لفخمة الأعضاء ولكن يصعب العمل بدون مقر !! رئيس اللجنة يناشد النقابة العامة مساعدتهم فى الحصول على مقر .



على همام



أحمد يوسف على



عبد النبي سيد يوسف

من انتكاسات السياحة دم تهر بها من التأمين على العاملين بها

وأصرهم
—أحمد يوسف على رئيس اللجنة النقابية للعاملين بفندق إيزيس الأقصر ووكيل النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق يقترح إنشساء صندوق فى كل مدينة سياحية تتكون حصصه من جزء من نسبة الـ ٨٢٪ الصادرة بالقرار الوزارى ٢٤ لسنة ١٩٨٤ والتي تم توزيعها على العاملين ولكن ٥٪ يضاف إليها نسبة ١٪ من قيمة الأجور المستحقة للعاملين الدائمين بكل منشأة سياحية .

عبد النبي سيد يوسف رئيس اللجنة النقابية للعاملين بفندق ونتر بالاس بالأقصر يطالب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتكثيف الرقابة على المنشآت السياحية منعا من تهريبها من التأمين على العاملين بها ، خاصة العاملين بالبوaxter العائمة حيث إن إدارات معظم هذه المنشآت بالقاهرة ، ولما أن يكون التأمين على هؤلاء العاملين بمدينة الأقصر أو أسوان مقرر عمل البوaxter حتى لا يتعرض حقوق العاملين للضياع .

بعد أحداث سبتمبر في أمريكا وتداعياتها

بماذا يأتي العام الجديد؟

- ٢٤ مليون شخص في العالم مهددون بالبطالة
- تراجع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والعالم
- الاقتصاد العالمي خسّر ٣٥٠ مليار دولار والأمريكي ٨٣ مليارا
- منتدى عالمي للعمالة والاستخدام في جنيف لمواجهة الموقف
- خسارة ٥٠٠ ألف وظيفة في أمريكا وارتفاع مستحقي إعانة البطالة إلى ٣,٦٥ مليون شخص

عزت سامي

توقعات سابقة ٢٠٧ % .. أما اليابان - فإن معدل النمو للعام الحالي سينخفض إلى - خالص نصف في المائة .. بدلا من توقعات سابقة ٧ % .

في الدول الصناعية

ثم أخذت التقارير تتوالى من المؤسسات الاقتصادية العالمية ، ومع منتصف نوفمبر كانت هذه التقارير تجمع على تراجع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية إلى أدنى معدلات له منذ عام ١٩٨٢ .. فقد أكد تقرير " المنظمة والتنمية والتعاون الاقتصادي " أن اقتصاديات الدول الثلاثين الأعضاء بالمنظمة لن يتعدى معدل النمو بها خلال ٢٠٠٢ - ٢٠٠١ % ١,٢ - ١,٠ .. وكانت التوقعات التي أصدرتها المنظمة في مايو الماضي - ٢٠٠١ - قد توقعت نمو اقتصاديات الدول الأعضاء بنحو ٢ % لعام ٢٠٠١ - ٢٠٠٠ % ٢,٨ - لعام ٢٠٠٢ كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي بالدول الصناعية الكبرى لن يتجاوز ١,٢ % لعام ٢٠٠١ - ٢٠٠٠ % ٢,١ لعام ٢٠٠٢ .

تفكك البطالة في أمريكا

وانجمعت المؤسسات العالمية على

كثير من المؤسسات .. وقالت دراسة أصدرتها الأمم المتحدة في منتصف أكتوبر - إن أحداث ١١ سبتمبر ستؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي عن المعدل المتوقع البالغ ٢,٤ % إلى ١,٤ % ..

تراجع النمو الاقتصادي

تقرير الإدارة الاقتصادية للأمم المتحدة أكد أن هناك عدة مجالات ستخربها آثار هذه الأحداث بشدة ، وهي : **وقف الأنشطة الاقتصادية ، وفقدان ثقة المستهلك والمؤسسات ، وتغيير السياسات الاقتصادية والسياسات التصديرية وإعادة توزيعها .**

وأشار التقرير إلى أن الناتج القومي الحلي للدول المتقدمة لن يعرف زيادة أكثر من ١ % - بدلا من ١,٩ % التي كانت متوقعة قبل الأحداث ، وفي الدول النامية ٢,٥ % - بدلا من ٤,١ % - وأن أكثر مناطق العالم تضررا هي منطقة جنوب شرق آسيا - التي تراجعت توقعات نمو فيها من ٤,١ % - إلى ١,٧ % .. وأن النمو الاقتصادي في أمريكا لن يتخطى ١ % - مقابل توقعات سابقة ١,٩ % وفي الاتحاد الأوروبي ١,٨ % مقابل

مجالات العمل والعمال .. من خلال انعكاساته على المجالات الاقتصادية في العالم .. فبهذه النتائج والآثار ، يمكن التعرف على مؤشرات رئيسية لما عسى أن يأتي به العام الجديد الذي يبدأ اليوم .

ذاك لأن انهيار برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ، بما يعنيه ذلك من ضرب لرمز القوة الاقتصادية في العالم ، قد امتدت آثاره لتشمل أنحاء العالم وتصيبه بخسائر رهيبية تتجاوز الخسائر في الأرواح ، إلى خسائر في الوظائف التي فقدت ، والأعمال التي توقفت ، والمستثمرات التي دمرت ، والأحلام التي انهارت ، والأعمال التي تبسّرت .. والهزات التي أصابت مختلف العملات وانعكست بآثارها القاسية على ظروف الحياة والمعيشة لملايين الناس ..

صورة قاتمة

فما هي إلا أيام بعد هذه الهزيمة ، حتى أخذت الآثار تتوالى بسرعة ، وقبل أن ينتهي شهر سبتمبر من نهايته ، إلا وأعلنت وكالات الأنباء تتناقل سيلان من الأخبار تزيد من قتامة الصورة ، فقد أخذ معدلات البطالة في الارتفاع .. وانهارت

عام بغض ، وصام بجبهه .. هكذا حال الدنيا .. فالיום نستقبل عاما جديدا نعرفه في التاريخ الميلادي بعام ٢٠٠٢ .. بعد عام مضى ، حمل كثيره من الأرواح ، وبسبب الصناعات ، وعوامل الكبريات للشعب والأفراد .. هاش الناس أياما بالانقسامات أحيانا وبالمزاج والعبوات أحيانا - ربما- أكثر .. فهذه سنة الحياة .

لكن العام المنصرم ٢٠٠١ حمل من أيامه يوما فاصلا .. ربما في التاريخ العالمي .. هو اليوم الحادي عشر من سبتمبر ، حين تعرضت مدينتا نيويورك وواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات إرهابية رهيبه " في تخليطها وفي تفنيظها بما لم يخطر على بال وياتيها أسفرت عن نتائج وتداعيات لاتزال تتفاعل إلى مالا يمكن التكهّن بمدها .. وذلك على مختلف الأصعدة وفي مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

لكن الذي يعطينا هنا - وبالدرجة - كحتمين يشئون العمل والعمال والتبعية - هو نتائج وآثار ما جرى في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على

العمالة والاستخدام

وبإيجاز ، فإن التداخليات الاقتصادية بعيدة المدى - لأحداث سبتمبر سواء في الولايات المتحدة أو في العالم لها بآثار انعكاساتها السلبية على العمالة والاستخدام في العالم وهي انعكاسات أبرز ما يمكنه : تفاقم البطالة بشكل مخيف ، يمكن التعرف على مدى فداحتها إذا علمنا -مثلاً- أن هذه الأحداث تسببت في خسارة نحو نصف مليون وظيفة في الولايات المتحدة وحدها - حتى نهاية أكتوبر الماضي- ٢٠٠١ وأن آثار هذه الأحداث تهدد بتحويل ٢٤ مليون شخص في العالم إلى طوابير البطالة ، وملايين آخرين إلى الفقر - إضافة إلى رئيس البطالة العالية في العالم - مع ملاحظة أن هناك حوالي ٦٠ مليون شاب .. الآن في العالم عاجزين عن إيجاد عمل .. بينما تشير تقديرات عشر سنوات قادمة إلى أن هذا الرقم يمكن أن يصل إلى ١.٢ مليار على مستوى العالمي !!

قلق على المستقبل

طبعاً أن يشير ذلك انعدام منظمة العمل الدولية إلى درجة الازعاج إذا استشرعت مدى خطورة هذا "التحدي الكبير الجديد" مما جعل "خوان سومايا" المدير العام للمنظمة يصر في ١٢ أكتوبر - عن أبعاد الأزمة - ويعلن أن القلق الإنساني في أماكن العمل قد تزايد بشكل رهيب منذ هجمات سبتمبر الإرهابية التي استهدفت أساساً - مواقع عمل في نيويورك وواشنطن .. وأن البطالة أو تسريع العمال - انعدام العملية الاجتماعية .. عوامل أوسمت أساساً قويا للقلق الإنساني على المستقبل وقد أكدت الأحداث المرعبة في الولايات المتحدة معنى جديداً كبيراً لضرورة تنسيق السياسات الدولية .. وأن الوقت قد حان لتفكير الخلق في العمل من أجل تحسين أحوال العمال في كل مكان " .

جولة في فنزدا وأمريكا

وفي هذا الإطار - يبادر سومايا - إلى القيام بجولة استمرت أسبوعاً بدأت في ١٤



خوان سومايا

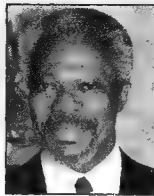
أجندة عالمية للعمالة والاستخدام يعتمدها كوفي عنان وخوان سومايا وخطة من ١٠ نقاط لمواجهة تفاقم البطالة والفقر

وتتوقع الشركة انخفاض إنتاجها هذا العام بمقدار ٤ آلاف سيارة نتيجة للركود الاقتصادي -

الانقراض الأمريكي والعالمي
إن تأثير أحداث سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي تنعكس حتماً على الاقتصاد العالمي ، ليس فقط لأن حجم الاقتصاد يشكل ربع حجم مجمل الاقتصاد العالمي - ٢٥٪ وإنما أيضاً لأن أمريكا ترتبط بعلاقات تجارية واسعة وكثيرة مع دول العالم .. فهى الشريك التجاري الأول ٤٩ دولة - ولها علاقات مالية واقتصادية وتجارية وثقافية وتكنولوجية مع معظم دول العالم .. ومن ثم ، فإن الاقتصاد الأمريكي يعد محركاً للاقتصاد العالمي . بمعنى : أنه عندما تكون أمريكا - اقتصادياً - بخير يكون الاقتصاد العالمي بخير .. وذلك في ٨٠٪ من الأحوال

تقديرات الخسائر

وقد أعلنت وكالة الأنباء البريطانية رويتر أن الاقتصاد العالمي خسر ٣٥٠ مليار دولار بسبب أحداث سبتمبر في نيويورك وواشنطن .. وأشار أحد التقارير الرسمية الأمريكية إلى أن الخسائر التي أصابت الاقتصاد الأمريكي - حتى آخر عام ٢٠٠٢ - القدام تقدر بحوالى ٨٢ مليار دولار .. ويذكر أن حجم الاقتصاد العالمي يقدر بنحو ٥٠ تريليون دولار .



كوفي عنان

تسريع ١١ ألف عامل - وأعلنت شركة فورت وست عن تسريع ١٠ آلاف عامل !!

ومثل من إيطاليا
وكانت حركة الطيران الإيطالية من أوائل من تأثر بوفسوح من أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة - إذ سرعان ما انخفضت الرحلات السياحية من إيطاليا وإليها بنسبة ٤٠٪ خلال أسبوعين فقط من الأحداث .. الأمر الذي دفع شركة الطيران الإيطالية - التاليا - إلى عرض ١٣ طائرة من أسطولها للبيع - لسداد ديون الشركة -

لكن المشكلة وضحت في أن هذه الطائرات لم تجد من يشتريها لأن الآثار التي ترتبت على أحداث سبتمبر في أمريكا قد أصابت جميع شركات الطيران العالمية بخسائر فادحة ، وعليه قامت الشركة الإيطالية بتسريع ٤ آلاف عامل فني !!

وامتدت الآثار السلبية والأضرار إلى شركات إنتاج السيارات الإيطالية التي أصابها الركود بعد أن انخفضت مبيعات السيارات في إيطاليا بأكثر من ٣٥٪ خلال الأسابيع التي أعقبت الأحداث مما دفع شركة "فيات" على سبيل المثال إلى الاستغناء عن ١٠ آلاف عامل دفعة واحدة ، وإحالتها إلى صندوق الرعاية الاجتماعية ؛

تزايد المخاوف من تفاقم البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار الشركات الأمريكية الكبرى في التخلص من أعداد كبيرة من العمال في محاولة لخفض خسائرها وتعويض التراجع في الأرباح وانخفاض معدلات الإنفاق الاستهلاكي .. وأشارت وزارة العمل الأمريكية إلى أن عدد الأشخاص الذين يحصلون على إعانة بطالة قد ارتفع إلى ٣ ملايين و ٦٥٠ ألف شخص .. وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٨٢ ، وقال " كريستوفر وياجنانج " - المدير الاقتصادي بمؤسسة " سالون سميث بارني " في تصريح لصحيفة " فائنتشيال تايمز " أن معدلات البطالة في الولايات المتحدة ، من المتوقع أن تصل إلى ٦٪ مع نهاية العام ٢٠٠١ .

فصل العمال

وقد أخذ سيل الأخبار يتدفق من مختلف أنحاء العالم عن حالات فصل العمال وتفاقم البطالة في عالم يعاني أصلاً من البطالة حتى في أكثر الدول تقدماً ..

وعلى سبيل المثال : هناك ٢٥٠ ألف عامل في صناعة الطيران فقروا وفازتهم إلى جانب ٥٠٠ ألف آخرين سيفقدون وظائفهم قبل نهاية العام ٢٠٠١ بالإضافة إلى ٢ مليون عامل آخرين سيفقدون وظائفهم خلال العام الجديد - ٢٠٠٢ - بمعنى أن هناك مليونين و ٥٠ ألف عامل في صناعة الطيران وحدها - سيضمون إلى طوابير البطالة ؛

فهناك مثلاً شركة بوينغ العالمية لصناعة الطائرات أعلنت بعد أسبوع واحد من أحداث سبتمبر - أنها تعتزم الاستغناء عن ٣٠ ألفاً من عمالها .. بما يعادل ٣٠ ٪ من إجمالي العمالة بها وذلك بسبب انخفاض الطلب من شركات الطيران .

كما أعلنت الخطوط الجوية الأمريكية عن تسريع ٢٠ ألف عامل ، وأعلنت شركة كورننتال الطيران عن تسريع ١٢ ألف عامل - وأعلنت شركة طيران الولايات المتحدة - يي - إس - إير - عن



الكهرباء والطاقة في شرق الدلتا

يقع عبء إنتاج الطاقة الكهربائية في المنطقة الشرقية من جمهورية مصر العربية تحت رعاية

شركة شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء

إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر وتقوم الشركة بإنتاج الطاقة الكهربائية من محطات التوليد الحرارية التابعة لها (دمياط المركبة - طحطا - عتاقة - عيون موسى - أبو سلطان - السويس الحرارية - العريش البخارية - بورسعيد الغازية - الشباب الغازية - شرم الشيخ - المساهيد - السلام - الفردقة) وتقوم الشركة بإدارة وتشغيل وصيانة هذه المحطات وبيع الطاقة المنتجة منها إلى الشركة المصرية لنقل الكهرباء وكذلك إلى شركات توزيع الكهرباء .

النطاق الجغرافي للشركة

• يقع في نطاق عمل الشركة عدد (١٢) محافظة هي : الإسماعيلية - بورسعيد - السويس - الشرقية - جنوب سيناء - شمال سيناء - البحر الأحمر - القليوبية - المنوفية - الغربية - الدقهلية - دمياط - كفر الشيخ

• تبلغ مساحة هذه المحافظات حوالي ٢٠٦,٢ ألف كيلو متر مربع وتمثل حوالي ٣٠,٨ ٪ من إجمالي مساحة الجمهورية .

رأس مال الشركة المصدر :

• يبلغ رأس مال الشركة المصدر ٤٩٥,٣٣١ مليون جنيه

القدرات المركبة :

• عدد المحطات التابعة للشركة ١٢ محطة
• إجمالي القدرات الاسمية لمحطات التوليد التابعة للشركة ٤٩٨٥ ميجاوات وتمثل حوالي ٢٢,٧ ٪ من إجمالي القدرة المركبة بالشبكة الموحدة للجمهورية .

العاملون بالشركة :

• عدد العاملين بالشركة ٧٥٠٠ عامل

العالمية - وأن كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة وسعدا من كبار المساهمة والاقتصاديين ورجال الأعمال والقادة القبايين من مختلف دول العالم سيشركون في هذا المنتدى " من أجل البحث عن حلول واقعية وفعالة لتحدي العاجل الذي يواجهه العالم الآن ، وهو وظائف للجميع " .

أجندة عالمية للعالمية

وقد انتهى ذلك المنتدى العالمي بعد ثلاثة أيام من المناقشات المكثفة إلى " أجندة عالمية للعمالة والاستخدام " اعتمدها كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة ، و" خوان سومافيا " المدير العام لمنظمة العمل الدولية .. مع " خطة من عشر نقاط " لجابهة تفاقم البطالة والفقر بالنظر إلى التأثيرات السلبية المضاعفة للكساد العالمي والهجمات الإرهابية في سبتمبر ٢٠٠١ .

النقاط العشر

ترسم هذه الخطة " إطار تنظيم مصادر القوى " مثل التجارة العالمية - تكنولوجيا المعلومات - الالتزام - حماية البيئة - السياسة النقدية والمالية ، التعليم والتدريب ، الصحة والسلامة ، سياسات سوق العمل ، الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي لخلق الوظائف وتخفيف الفقر .

تحالف عالمي

وفي ختام المنتدى قال " خوان سومافيا " إننا جميعا نشعر بقوة ملحة للعمل من أجل اليوم والحاضر ومن أجل المستقبل أيضا .. لكننا جميعا نتفق على أنه ليس هناك حلول جاهزة للتطبيق " .

وأضاف قائلا : " إن منظمة العمل الدولية سوف تبحث مع شركائها الاجتماعيين الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال - سبل خلق جبهة طبيعية من الأمم المتحدة ووكالاتها ، ومؤسستى بريثون وبن " البنك الدولي وصندوق النقد الدولي " ومنظمة التجارة العالمية لتكوين تحالف عالمي من أجل العمالة والاستخدام " .

أكتوبر - وزار خلالها كندا ونيويورك وواشنطن - في مهمة لبحث سبل مواجهة تزايد القلق الإنساني في أماكن العمل الناتج عن الانكماش في الاقتصاد العالمي ففى كندا - عقدت سلسلة اجتماعات مع كل من : كلويد برادشو - وزيرة العمل و" كير موريس نائب وزير الموارد البشرية .. ثم سعد - في مدينة تورنتو اجتماع مائدة مستديرة مع مجلس أصحاب الأعمال الكندي واجتماعات مماثلة - في مدينة أوتاوا - مع مجلس العمل الكندي - كما عقد محادثات إضافية مع القادة القبايين ، والتي من كل من اللجنة العليا للتجارة العالمية ، واللجنة البرلمانية للاستثمارات والمنظمات التجارية .. وافتتح اجتماع الدورة الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء العمل بدول الغارة الأمريكية .. قبل أن يطير إلى نيويورك وواشنطن حيث التقى مع " كوفي عنان " السكرتير العام للأمم المتحدة .. ومع المسؤولين في وزارة العمل الأمريكية .

مواجهة انهيار سوق الوظائف

وقد أجرى المدير العام لمنظمة العمل الدولية - خلال هذه الاجتماعات واللقاءات المكثفة مباحثات حول سبل مواجهة انهيار سوق العمل والتوظيف نتيجة أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة .. حيث أكد سومافيا على أن التقدم في مجال العمل اللائق للجميع ، ليس مجرد قضية سياسات اجتماعية أو مسئوليات لوزارات العمل والشئون الاجتماعية في الحكومات ، بل إن السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية - في ظل العولمة- يجب أن تعمل متناسقة بما يتطلب تلاحما وتلازما أكبر بين السياسات الاقتصادية والسياسة الاجتماعية .

منتدى عالمي

وأعلن المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن الاتفاق قد تم على عقد منتدى عالمي للعمالة والاستخدام " يوم أول نوفمبر ٢٠٠١ ولدة ثلاثة أيام في جنيف " من أجل تطوير الاستراتيجية المتناسقة للعمالة

ملاحظات على:

إنهاء عقد العمل غير محدد المدة !!

بقلم : محمد سليمان إبراهيم

إن تطبيق مبدأ حرية العمل ، والرأىانية في عقود العمل يستلزم بالضرورة الاعتراف لكل من طرفي علاقة العمل في العقد غير محدد المدة بالحق في إنهائه بالإرادة المنفردة في أى وقت ، ويؤكد هذا القول ما نصمت عليه المادة ٢/١٩٤ مدني "إذا لم تعين مدة العقد بالاتفاق أو بنوع العمل أو بالفرض منه أجهل لكل من المتعاقدين أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر " وعلة تقرير هذا الإنهاء بالإرادة المنفردة في العقد غير محدد المدة هي منع تأدية عقد العمل ، شأنه في ذلك شأن سائر العقود الزمنية غير محددة المدة لأن العامل أثناء سريان عقد العمل يعمل تحت إدارة وإشراف وتوجيه صاحب العمل ، أي أن العامل سواء كان عقد محدد المدة أو غير محدد المدة يخضع لتبعية صاحب العمل ، وهي تبعية قانونية ، وإنكار حق الإنهاء بالإرادة المنفردة في عقد العمل غير المحدد المدة فيه مصارفة على الحرية الفردية للعامل ، وبعبارة أخرى فيه تبعية مؤيدة تشبه السفرة إلى حد كبير ، وثمة حقيقة أخرى ، وهي أن العامل يعمل كثيرا على الدخول أسرتهم فمن حقه إذا ما وجد فرصة عمل أفضل أو يأجر أكبر ، أن ينهي علاقة العمل في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة بالإرادة المنفردة يعتبر متعلقا بالنظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ولا يجوز للعامل النزول عنه .

أما بالنسبة لصاحب العمل :

يرى جانب من الفقهاء صاحب العمل في إنهاءه بالإرادة المنفردة في العقد الغير محدد المدة لا يتصل بالنظام العام - وبالتالي يجوز حرمانه منه ، لأنه لا يمس حريته الفردية كما هو الحال بالنسبة للعامل ، لأن التزام صاحب العمل بدفع الأجر وليس القيام بالعمل - ويقاويل على ذلك بالنص الوارد في المادة ٢/١٨٧ مدني والذي يعطى العامل بحدود دون صاحب العمل الحق في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة بالإرادة المنفردة ، إذا كان العقد مبرما لمدة حياة العامل أو صاحب العمل أو أكثر من خمس سنوات ، ويرى فريق آخر من الفقهاء كس ذلك حيث إنهم لم يسلموا بما ذهب إليه الرأى الأول ، فاقول بمشروعية الاتفاق على حرمان صاحب العمل من حقه في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة يقرب عليه أن يكون العقد مؤبدا بالنسبة له

تلاحظ في الفترة الحالية ، وخاصة في شركات الاستثمار أن المتعاقدين القائلين على شئون التوظيف في هذه الشركات يقومون بطالب استقالة العامل وتوقيع على الاستقالة رقم ٦ تعميمات لجمعية الخاصة بإنهاء الخدمة - كل ذلك عند التحاق العامل بالعمل ويطلبونها ضمن مسوغات التعيين ، ونظرا لأن هذا الإجراء لا يتفق مع مبدأ حسن النية الواجب توافره في تنفيذ علاقة العمل ، وقد يكون هذا الإجراء بمثابة تحوّل من صاحب العمل أو معطلة أو أساس له معرفة المبدأ القانوني لإنهاء عقد العمل غير محدد المدة - وتوجيه العمل كعامته دائما معاملة السلبات ، والبحث عن وسائل تطبيق القواعد القانونية وتوعية طرفي علاقة العمل بها الوصول إلى علاقة عمل متوازنة ، تلقى الضوء على هذه الظاهرة .

المتعاقدين يستطيع إجبار الآخر مع البقاء في العلاقة التعاقدية طوال حياته ولعل ذلك يرجع إلى المناخ الذي كان سائدا آنذاك حيث كان وزير القوى العاملة في نفس الوقت أو رئيس الاتحاد العام للعامل - وأن الدولة كانت تعتبر أكبر صاحب عمل وكان ذلك بداية الاتجاه نحو تشجيع القطاع الخاص - حيث شهدت هذه الفترة صدور قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢ ،

ومن المستقر عليه فقها وقضاء وعلى ضوء الفهم الصحيح لنصوص القانون قانون العمل - القانوني المدني (فإن لكل من طرفي العلاقة العمل في العقد الغير محدد المدة الحق في إنهائه ، ولا يعتبر أي منهما في ذلك سواء الالتزام بشرطين .

أولا : إظهار السابق

ثانيا : نطاق المبرر المشروع

وثمة حقيقة أخرى ، فإن عقد العمل غير محدد المدة لا يغير من المركز القانوني للعامل ، فيظل العامل في مركز تعاقدى بعبارة أخرى يفسر فيه علاقة عقدية يخيمها عقد العمل ومبدأ العقد شرعية المتعاقدين ، بخلاف قرينه في الجهاز الإداري للدولة (موظفي يكون مركزه القانوني هو مركز تنظيمي يحكمه قرار التعيين - فلا تنفك هذه العلاقة التنظيمية إلا بخروج العامل على المحاسن لبلوغه السن القانوني ، أو فصله عن العمل بحكم قضائي (عن طريق المحكمة التأسيسية) .

وهو رأى آخر ، وهو الرأى الراجع أن عدم بوجوب نص في قانون العمل الحالي يقابل المتأخرين ٧٤، ١٧٢ من قانون العمل الملغى في شأن تنظيم استعمال حق إنهاء عقد العمل غير محدد المدة - لا يعني أن المشروع عل به طرفي عقد العمل عن إنهائه بالإرادة المنفردة ، وتأييد الالتزامات الناشئة عنه ، لأن الحق في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة بالإرادة المنفردة لطرفيه يعد أحد المبادئ الأساسية في القانون لحماية الحرية الفردية . وهو حق متعلق بالنظام العام لم يقصد المشروع في قانون العمل الحالي تعطيله ، ومن ثم يقتضى الأمر الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني (١٩٤٠م-١٩٦٥م) التي تنظم هذه الحق وترتب التسانج على التصرف في استعماله .

وفي ظل الرأىين السابق عرضهما ، وعندما يثار تساؤل - ما ذا يكون الحل عندما يتوافر لدى صاحب العمل المبرر المشروع الذي يبيح له إنهاء العقد غير محدد المدة ، أو قد تفرغه ضرورة اقتصادية تتعلق بمنشأته ، ويكون في إلزامه على الاستمرار في عقد العمل ضرر بالمشقة والزامه بعمله زائدة عن حاجة الإنتاج . الحقيقة أن مسلك المشروع في قانون العمل الحالي ١٣٧ لسنة ١٩٨٢ قد أغفل تنظيم إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة يدعو إلى الحيرة ، فقد درج المشروع في القوانين (السابقة على القانون الحالي - على تنظيم موضوع إنهاء العقد غير محدد المدة - وأضما ذلك إبطاء قانونيا يمكن تسوية النزاعات التي تثور بين العمال في حرب الأعمال بوجبه ، فمثلا في قانون العمل الملغى رقم ٩١ لسنة ٥٩ كان النص الوارد بالمادة رقم (٧٢) والذي ينص على "إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين الفأوه بعد إعلان الطرف الآخر كتابة قبل الإلغاء بثلاثين يوما بالنسبة إلى العامل المعينين بأجر شهري وخمسة عشر يوما بالنسبة للعامل الآخرين - فإذا ألقى العقد بغير مراعاة هذه المهلة الزم من ألقى العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل من مدة المهلة أو الجزء الباقي منها " وفي المادة (٧٤) من ذات القانون سالف الذكر قرر المشروع قاعدة مؤيدة "إذا فسح العقد بلا مبرر فإن الطرف الذي أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض تقدره المحكمة إلى آخر المصنف

والحقيقة أن قانون العمل الحالي ١٣٧ لسنة ١٩٨٢ قد أغفل تنظيم إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة فهو لم ينظم إلا إنهاء العقد المحدد المدة في المواد (٧٢، ٧١) منه وأيضا الحالات التي يجوز فيها فصل العامل إذا ارتكب خطأ جسيما وذلك بالمادة (٦١) منه ويقول الأستاذ الدكتور أحمد حسن البرعي الفقيه الوطني لمشروع قانون العمل المؤبد " لم يبين القانون حكم إنهاء العقد غير محدد المدة وكان المشرع اعتبر كل إنهاء للعقد غير محدد المدة بعد من قبل الفصل ، وهو اعتقاد خاطئ لأنه يلزم صاحب العمل في هذه الحالة بأن يكون العقد مؤبدا ، والقانون لا يقر قيام علاقات تعاقدية مؤبدة ، فالقول بأن العقد غير محدد المدة لا ينتهي إلا باتفاق الطرفين يؤدي إلى أن أحد



وزير الصناعة الجديد

يرسم ملامح برنامج

تحديث الصناعة المصرية

د. على الصعيدى:

■ نحاول تحقيق مكاسبنا فى الكهرباء

مع الصناعة !!

■ برنامجان للتحديث أحدهما مصرى والآخر

بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى

■ زيادة الرسوم الجمركية ومكافحة التهريب الجمركى للحد من الواردات

الكهرباء فى هذا المجال مع وزارة الصناعة لتحقيق أكبر استفادة من مواردها الذاتية المتاحة.

دور جديد

■ فى ضوء هذا التمسور... هل يمكن لسيادتكم توضيح دور وزارة الصناعة فى المرحلة القادمة؟

الوزارة لم تعد تمتلك المصانع أو تقوم بإدارتها فهذه مهمة وزارة قطاع الأعمال أو القطاع الخاص الذين يمتلكان أدوات الإنتاج . وتحول دور وزارة الصناعة الآن لمباشرة مهام أخرى مهمة وضرورية لتهيئة البيئة المناسبة للنمو الصناعى . فقد ثبت بالتجربة أن الحكومة لاتصلح كخباز أو كبناء ويكفى أن تباشر أدوارها فى مجال وضع الخطط والتشريعات ثم الرقابة والسمى الدائم لتطوير المستمر لهذه الآليات.

■ هل سيكون هناك اهتمام بثروتنا المعنوية

فى إطار برنامج التحديث؟

قبل عشرين عاما كنا نؤكد أن موارد مصر البترولية سوف تنضب بعد لسنوات واليوم مازلنا نواصل الاكتشافات ونحقق الإيرادات وهذا بسبب الظروف المشجعة لضخ الاستثمارات الجديدة وتحقيق مشاركات أفضل

انتقل د. على الصعيدى كوزير للكهرباء إلى وزير للصناعة حاملاً معه خبرته وإنجازاته وأحلامه فى وزارة الكهرباء ليستكملها ويحققها فى وزارة أخرى مهمة وهى وزارة الصناعة ، هكذا قال لنا فى حوار .. وهكذا أكد على أن مصر تمتلك من الثروات الكثير مما يمكنها من عبور الأزمات الاقتصادية إلى بر الرفاهية والرخاء... تحدث وزير الصناعة عما يعتزم القيام به خلال المرحلة القادمة وعلى رأس هذه الاهتمامات الشروع فى تنفيذ برنامج تحديث الصناعة فى مصر .. بجانب عدد من القضايا الأخرى وفى مقدمتها كيفية الحد من الواردات .. وكذلك ما سيقوم به مركز تنمية الصناعات التقليدية الجديد من مكاسب للصناعة المصرية وللدخل القومى.. وفى لقاء لـ "العمل" مع د. على الصعيدى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الجديد دار هذا الحديث:

■ حوار: مجيب رشدى

ويضيف الصعيدى: نعمل على نقل ملامح تجربتنا فى وزارة الكهرباء إلى قطاع الصناعة بهدف توسيع قاعدة التصنيع المحلى . وبمصر تمتلك طاقات إنتاجية ضخمة ويمكن تحقيق استفادة هائلة منها فى تصنيع المعدات أو إنتاج معدات تصنيع المعدات بدلاً من استيرادها من الخارج والضغط بها على مواردها من العملات الصعبة . مشيراً إلى أننا نعتزم إقامة جسر تعاون وثيق بين ما اكتسبناه من خبرة فى وزارة

برنامج تحديث الصناعة المصرية استكمل مقوماته الهيكلية وسوف تبدأ فوراً خطة تنفيذ البرنامج . . وهناك برنامجان لتحديث الصناعة الأول: بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى والثانى مصرى بالكامل وقد صدرت التكاليف لمجموعات عمل لوضع البرنامجين موضع التنفيذ الفعلى مع الشركات المستفيدة مشيراً إلى بدء ترتيبات خاصة لإتاحة التمويل المناسب للمشروعات القابلة للتحديث.

استقلال استثماراتهم البشرية والمالية.

■ وماذا تم حتى الآن في برنامج

تحديث الصناعة؟

تم اعتماد خطة العمل المرحلية للبرنامج المصري الأوروبي لتحديث الصناعة حيث تم تخصيص ٥٠ مليون جنيه لتقديم خدمات لتحديث المنشآت الصناعية والبناء المؤسسي ١٠ ملايين جنيه منها لتمويل نفقات مركز تحديث الصناعة .. كذلك تقرير التذكير بتنفيذ أعمال التحديث وترشييد الانفاق على أن يقوم مجلس تحديث الصناعة بمراقبة أعمال مركز التحديث .. كما تقرر رفع القدرات الإدارية لـ ١٥٠٠ متدرب من العاملين بالشركات وإتمام تحديث ٢٥ شركة سبق إجراء الدراسات التشخيصية لها ووضع مخطط للتحديث لخمسين شركة أخرى واستكمال إنشاء ٢ مراكز تكنولوجية متخصصة في الصناعات الثقيلة والصناعات الغذائية والنسجية والجلود ورفع كفاءة التدريب في ٢٠ مركز تدريب مهني وصناعي وإنشاء ٨ مراكز تنمية أعمال بالمحافظات وتعظيم الاستفادة من العامل وامكانيات القياس والمعايير بالشركات والجامعات ومراكز البحوث وتقديم خدمات الجودة لـ ١٠٠ شركة.

أهداف مستقبلية

■ هل هناك إضافات مستقبلية جديدة خاصة

أيضا ببرنامج التحديث؟

تقرر تقديم خدمات تحليل وتطوير المنتجات للتصدير لـ ٧٠ شركة وإعداد مائة لقاء للترويج للمنتجات المصرية في أوروبا وخدمات مقارنة المنتج لـ ٢٠ شركة كما يتم تخصيص ١٠٥ مليون دولار لدراسات المخططات الصناعية والاستراتيجية لقطاعات صناعات الغزل والنسيج والصناعات الثقيلة والصناعات الغذائية والجلود بالإضافة لتطوير التنظيم الهيكلي بوزارة الصناعة.



بين الطرفين المصري والأجنبي .. وهذا مانئى أن نلطفه فى قطاع

الحديد ولدينا تجارب ناجحة ومشجعة فى مجالات عديدة بحيث يحصل المستثمر على ما أنفقه عند تحقيق أى اكتشاف ثم يتم اقتسام العائد .. ولدى هنا عتاب على عمليات استيراد الرخام من الخارج ففي الوقت الذى تملك فيه مصر أرقى وأجود أنواع الجرانيت والرخام الأحمر والوردي فى سيناء والصحراء الشرقية فضلا عن الرمال التى تصديرها إلى الخارج ونعبد لنسوتدها بيقم مضاعفة فى صورة زجاج وكريستال .. ولهذا فوزارة الصناعة ستواصل مشوارها الذى بدأته بإبرام اتفاقات مع مستثمرين كبار للاستفادة بثروات مصر المعدنية.

الاهتمام بالجودة

■ وماذا عن دور الوزارة الرقابى؟

هناك اهتمام بالغ فى مصر وفى العالم كله بموضوعات الجودة والرقابة عليها والمواصفات القياسية، ومن هذين البابين يمكن خلق صورة جديدة للإنتاج المصرى الذى حقق بالفعل مستويات جودة متميزة فى العقد الأخير .. ولقد طلبنا إعداد قائمة بكل الواردات المصرية من الخارج لدراسة مايمكن تصنيعه منها فى الداخل .. ومثالاً على ذلك فوانيس رمضانية التى نستوردها من الصين فى حين يمكن بسهولة تصنيعها محليا ولابد من تنمية الحس الوطنى لدى الجماهير والاهتمام بتسويق إنتاجنا وترويج الطلب على كل ما هو مصرى فذلك يعنى فى النهاية خلق فرص عمل لمصريين وحسن

■ بمناسبة الحديث عن التصدير .. كيف

ترون الأسلوب الأمثل لزيادة صادراتنا والحد من الواردات؟

الحد من الواردات سيتم من خلال زيادة الرسوم الجمركية إلى الحد الأقصى ومكافحة التهرب الجمركى وفى إطار الاتفاقيات التى وقعت عليها مصر بشأن الجات .. ونحن فى هذا الصدد نستطلع رأى الغرف الصناعية فى التعديلات المقترحة على التشريعات الجمركية قبل إقرارها بهدف تشجيع المنتج المحلى والسلع النهائية دون خفضها على المدخلات والمات.

مركز للصناعات التقليدية

■ سمعنا عن عزيمكم إنشاء مركز تكنولوجى

لتنمية الصناعات التقليدية .. فماذا عن

هذا المشروع؟

هذا المشروع يتم فى إطار تنفيذ المشروع القومى الذى تتبناه السيدة سوزان مبارك بتطوير الصناعات التقليدية ذات التراث المصرى .. واستراتيجيةتنا مبنية على تنمية وتطوير وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم أصحابها والتأكد على مشاركتهم فى التنمية وتوفير التدريب المهنى والمساعدة فى تطوير المنتجات وتسهيل الحصول على القروض .. ولهذا سيتم إنشاء مركز لتنمية وتطوير الصناعات التقليدية فى مصر يضم ممثلين عن الجهات المعنية إضافة إلى المؤسسات التمويلية مثل بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعى والقطاع الخاص .. مشفياً إلى أن المركز سيتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى والربح وقد تم تشكيل مجموعات عمل مهمتها دراسة التمويل والإقراض ودراسة المواقع المناسبة للتدريب فى المحافظات ومراجعة المشروع المقدم لإنشاء المركز الإقليمى لتنمية وتطوير الصناعات التقليدية مع اختيار مدير المشروع وتحديد المستفيدين واحتياجاتهم ورغباتهم فى المشروع.



صكورتاأمين

حصن أمان للملايين

مظلة الأمان لقطاع البترول

توفر الحماية التأمينية ضد جميع الأخطار والسوالبات

الإدارات المركزية تـ: ٣٣٥٥٣٠٠ منطقتى القاهرة ٢٩٣٣٦٠٠

الوكالة القومية للتشغيل .. ونظرة مستقبلية

هل كانت هناك ضرورة لإنشاء وكالة قومية للتشغيل أو للاستخدام في مصر ؟ وإذا كان ذلك ضروريا فما هي مهامها ووظائفها ؟ وهل كانت هناك ضرورة للاستفادة بالخبرة الأجنبية في هذا المشروع الوطني ؟ وقبل كل ذلك ما هو وضع مكاتب القوى العاملة الموجودة بالمحافظات والتي تتجاوز الثلاثمائة مكتب في حال إنشاء الوكالة الجديدة ؟

وهل يعني إنشاؤها فشل تجربة مكاتب القوى العاملة في سياسة الاستخدام ؟ وأخيرا متى تخرج هذه الوكالة إلى النور ؟ وهل تم استيفاء هياكلها الإدارية ومصارفها التمويلية ؟ هذه كانت عينه من الأسئلة التي حملناها إلى القائمين على هذه التجربة بالإضافة إلى الخبراء المعنيين وجاءت إجاباتهم متضمنة هذا التحقيق.

تحقيق : أحمد أبو النيل

مكاتب الاستخدام والتي يتجاوز عددها أكثر من ثلاثمائة مكتب على مستوى الجمهورية إمدادها بالأدوات المكتبية وأجهزة الفاكس حتى يتسنى لها سهولة الاتصال مع أرباب الأعمال لكسب ثقتهم ، وكانت الخطوة التالية بعد تطوير هذه المكاتب إصدار نشرة قومية للتوظيف بالتعاون مع مجلة العمل حيث صدر العدد الأول منها في الخامس من سبتمبر ١٩٩٨ ، وهي منتخبة الصادرة منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، وهي تصوى كاشفة فرص العمل المتاحة على المستوى القومي في القطامين الخاص والعام ، وبالنسبة إلى القطاع الخاص - أي النشر - هي أنسب وأوفر وأسرع وسيلة جيدة لأصحاب الأعمال لإعلان عن فرص العمل المتوافرة لديهم بدون مقابل وفي الوقت نفسه توفر لطالبي العمل صورة كاملة وواقعية لما هو مطلوب من وظائف أو مهنة لسوق العمل مشيرة إلى أن الوزارة قبل إصدار هذه النشرة أرسلت كواد إلى الخارج للتدريب على القيام بهذه المهمة وإنجازها بشكل دقيق وإيجابي وبكيفية نظرة سريعة إلى ما حققت هذه النشرة من إنجازات وهي كاشفة بعكس صورة دقيقة لسوق العمل الحقيقي على المستوى القومي . وفي المرحلة الثالثة من تطوير سياسات الاستخدام والتشغيل في مصر جاءت فكرة إنشاء وكالة قومية للتشغيل وقد برزت هذه الفكرة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية

بالخطة الاستراتيجية للدولة وتوفير التمويل اللازم لها . وانتهى هذا الملف كتنتاج للتعاون الدولي بين الوزارة وخبراء الـ ARLAC ومنظمة العمل الدولية ، ووزارة العمل الفرنسية وهيئة التعاون الدولي الفرنسية إلى عقد ورشة عمل في ديسمبر ١٩٩٨ أسفرت عن إعداد استبيان استطلاع رأي الشركاء الاجتماعيين والأطراف الرئيسية المعنية في وضع نظاما حديثا لخدمات الاستخدام يمكن أن يكون مشروعا رائدا في هذا المجال . ولا يغوتني أن أوثق بالتعاون بين الوزارة والصندوق الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الذي يساهم الآن بمساهمات مادية وفنية في هذا المجال ووضع تصور لما سيتم تنفيذه في خلال أربع سنوات

خطوات متلاحقة للتطوير

أما محمد الفاتح مصطفى وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة لتنظيم الاستخدام سابقا ورئيس مجموعة العمل المشرفة على تأسيس الوكالة الجديدة فيقول ، لقد بدأنا منذ سنتين في المواجهة بين العرض والطلب للقوى العاملة بمعنى أن وزارة القوى العاملة شغلها الأول قضية التشغيل والتي تعنى القدرة على المواجهة بين العرض والطلب في سوق العمل أي أن تكون الوزارة وسيط جيد بين فرص العمل التي طرحها القطاع وتريد شغلها وبين طالبي العمل وقد بدأنا منذ فترة مبكرة بتطوير بعض

إرساء دورها الجديد في البحث عن فرص العمل الحقيقية والنتيجة ، وإعلان عنها ، ومتابعة شغلها لتلبية احتياجات أصحاب الأعمال من المهارات المطلوبة بسوق العمل ، وفي إطار مشروع التعاون الفني بين الوزارة ومنظمة العمل الدولية والـ ARLAC فقد أسفر هذا التعاون عن إصدار العدد الأول للنشرة القومية للتوظيف في ه سبتمبر ١٩٩٨ ، والتي تصدر بصفة شهرية حتى وصلنا للعدد (٣٨) وإن كانت الأعياء المالية لإصدارها تفوق ميزانية الوزارة . كما ساهم برنامج التعاون الفني بين الوزارة ووزارة العمل الفرنسية منذ عام ١٩٩٦ في الاستعانة بالخبرة الفرنسية لتطوير نظام خدمات الاستخدام ، والذي أسفر عن وضع توصية للخبير الفرنسي الذي زار مصر عام ١٩٩٦ بأهمية إنشاء وكالة قومية للاستخدام ، ، ترتكز على مكاتب الاستخدام التي تم تطويرها بالنسبة لسائمين مع ARLAC التابع لمنظمة العمل الدولية ، وشاركتا الآن خبيرا فرنسيا هو السيد / كلود حصن الذي ساهم في وضع تصور عن إمكانية إنشاء هذه الوكالة من كافة الأوجه الفنية والمادية والتمويلية . كما وضعت الوزارة من جانبها خطة استثمارية لتوسيع جهود التطوير لتشمل تطوير ستين مكتب سنويا من مجموع ثلاثمائة مكتب موزعة على مديريات القوى العاملة بالمحافظات وذلك بعد إدراجها

في البداية يقول الأستاذ أحمد خلف الله المستشار المشرف على مكتب وزير القوى العاملة والهجرة فكرة إنشاء وكالة قومية للتشغيل والاستخدام جاءت في إطار ما يتسم به عالم العمل من تطور سريع في التكنولوجيا المستخدمة وتنوع في المهارات المطلوبة في الدقة والتخصص فضلا عن اتساع الأسواق العالمية المصدرة والمستوردة للعمالة وتنوع المنتجات لإرضاء الأنواق المحلية والأجنبية ويضيف كما تأتي الفكرة في إطار التوجهات الحديثة للدولة تجاه سياسة الاقتصاد الحر ، وما يترتب على ذلك من تكثيف وتعظيم دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل لسد احتياجات التنمية . ومن هنا حرصت وزارة القوى العاملة والهجرة منذ منتصف التسعينيات على تكثيف الجهود من أجل تطوير الدور التقليدي الذي تلعبه .. قطعت الوزارة شوطا كبيرا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، والمركز الأفريقي الإقليمي للإدارة المالية لتطوير عدد من مكاتب الاستخدام التابعة للوزارة بالمناطق الصناعية كثيفة العمالة وتزويدها بالمساعدات المادية والفنية لإنجاز مهامها الجديدة علاوة على تدريب مجموعة من العاملين في مجال الاستخدام وتحليل بيانات سوق العمل . ويستطرد أحمد خلف الله قائلا : وتكديسا على رغبة الوزارة في

هل تنجح الوكالة القومية للاستخدام في معالجة قضية التشغيل في مصر؟



أحمد العماوى



محمد الخاتح



وتحديد وتصنيف المعرض القوى العاملة بتوزيعاتها المختلفة وتوفير



كلود حسن



د. حسين كاتم

١٩٦٧ وقد استجابت وزارة القوى العاملة والهجرة للتوصية ، وندرس الآن طلب تقدم به الجانب الكندى لدعم وتمويل المشروع ، كما ستطلب في وقت لاحق مساهمة الاتحاد الأوروبي مايدا وفنيا ، وكل أملى أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه الوكالة القومية للاستخدام والتشغيل في مصر هي الجهة الوحيدة المنظمة والراعية للقضية التشغيل ، وأن يكون نظام إدارتها مرنا ويعيدنا عن الروتين وأن تحقق هذه الوكالة نجاحات مائة للتجربة الفرنسية في هذا المجال شريطة أن نتجهز بسرعة لإنشاء قاعدة بيانات عن سوق العمل في مصر احتياجات ومطلبات وأن نقيم علاقة مفتوحة وإيجابية بين

الفرنسية ووزارة القوى العاملة والهجرة في مصر ، وأنا هنا لأضع الخطط والبرامج العينية والمادية والتوجيهية لإنشاء هذه الوكالة . وقد زرت مصر أكثر من مرة قبل ذلك ، وبالتحديد منذ عام ١٩٩٦ في أعقاب لقاء الأستاذ أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ووزيرة العمل الفرنسية على هامش أحد مؤتمرات العمل الولية بجنيف حيث تم الاتفاق في هذا اللقاء بين الوزيرين على نقل الخبرة الفرنسية في مجال الاستخدام وبعد دراسات وزارات ميدانية تم التوصية بضمورها لإنشاء وكالة قومية للاستخدام والتشغيل مائة للوكالة الفرنسية التى أنشئت منذ عام

خدمة أحمد خلف الله متميزة في مجال التشغيل لفرى الإنتاج طالبي العمل وأصحاب الأعمال وأخيرا عمل الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات المستتية .

٧٠ ٪ من الاستثمارات

ويؤكد " محمد الفاتح مصطفى " أننا نأمل أن تكون الوكالة للتشغيل والاستخدام عنصر فاعل في سوق عمل ليبرالى وحر ويقدر ما يتوفر لهذه الوكالة من مقومات تكسب ثقة أطراف العلاقات بين أصحاب العمل وطلابه واستخدم سياحته قائلا : ونحن أنكم عن الوكالة أشد هذا أننا سوف نتمد ويشكل أساسى على منشآت القطاع الخاص والاستثمارى في توليد فرص العمل ، خاصة مع تنامي المساهمات الاستثمارية لهذا القطاع إلى أكثر من ٧٠ ٪ من جملة الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ . لذلك فإن هذه الوكالة - تمثل من وجهة نظرى آلية جديدة تتواءم لها عناصر الاستثمارية والقدرة على مواكبة التغيرات تجاه قضية التشغيل في مصر .

وزارة العمل الفرنسية وكانت النواة الأولى لها مكاتب الاستخدام التى تم تطويرها سابقا والكوادر التى تم تدريبها في الخارج ، فضلا عن ثلاث مكاتب جديدة بالقرب من منشآت العمل الصناعية في السادس من أكتوبر والعاشق من رمضان وبرج العرب ، وأشير هنا إلى أن التطوير كان بالمعايير الدولية المتعارف عليها بحيث أصبحت هذه المكاتب مكاتب نموذجية ، وهذه الوكالة لن تطفى وتطفى على مكاتب القوى العاملة الموجودة بالمحافظات بل ستعمل معها وتدعمها ، كما أنها لن تتعارض مع النشرة القومية للتوظيف . وهذه الوكالة ستكون تحت إشراف وزارة القوى العاملة بصفتها المسؤولة عن تخطيط ورعاية القوى العاملة ، لكن ستكون وكالة ذات طبيعة استقلالية إداريا ولها بما ضمن لها مرونة الحركة وتحقيق الأهداف المنوطة بها و الجديد في هذه الوكالة أن إدارتها ستكون ثلاثية أى مثلى الحكمة وأصحاب الأعمال والعمال حيث يمثل الجانب الحكيم وزارة القوى العاملة والهجرة ويمثل العمال اتحاد عمال مصر ويمثل أصحاب الأعمال اتحاد الصناع و يرأس مجلس إدارتها وزير القوى العاملة والهجرة . باعتبار أن الوزارة هي المسئول الأول عن التشغيل ، ومن أهم مهامها - يضيف محمد الفاتح مصطفى - دراسة أسواق العمل في الداخل والخارج



نواص مصطفى كامل



محمد حسنى مبارك

شركة قناة السويس للملابس الجاهزة



نتقدم بأجمل التهانى لشعب
محافظه بورسعيد
والى جميع القيادات السياسية
والتنفيذية وإلى السيد اللواء
مصطفى كامل
محافظ بورسعيد

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

مع أصدق التمنيات بمزيد من التقدم
والرخاء فى ظل القيادة الرشيدة
لسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

المنطقة الحرة العامة لبورسعيد ص.ب: ٩٦٩
س.ت ٢٥٩٢٠ ت: ٢٤٨٨٨٠-٠٦٦ فاكس: ٢٢٢١٢٣-٠٦٦

هو قائم على الاعتبارات الاجتماعية
ولم يجرى مكاتب الاستخدام كافة
الكافى لتعصر العدد والتخصص
والمهارة .

ويضيف أنه فى ظل الاقتصاد
الفتوح أصبحت الكفاية عاملا
أساسيا فى عملية الإنتاج وكذلك
التكلفة نتيجة تزايد المنافسة فى
السوق مع تزايد عملي التخصص
وبذلك تكون الحاجة لتعصر الكفاية
والتكلفة ومع افتتاح السوق أكثر
تزداد المنافسة أكثر وبالتالي
ستزداد الحاجة لمزيد من توافر
الكفاية للعاملين .

وأشار إلى أن كل هذا يعنى
تغييرا فى اتجاهات الأجهزة
الحكومية وشركات قطاع الأعمال
نحو مفاهيم التوظيف بعد أن كانت
أماكن الأعمال فى الماضى بمثابة
مراكز للإيواء تخضع للنواحي
الاجتماعية والواسطة والمحسوبة
فى التعيين .

تحديد مستويات المهارة
الدكتور عبد الرحمن توفيق خبير
التنمية البشرية وأمين عام الجمعية
العربية للتدريب والتنمية ، يرى أنه
من الطبيعى الاستعانة بالخبراء
الأجانب خصوصا من فرنسا التى
لها تجربة خاصة ومميزة فى هذا
المجال يطلق عليها تحديد مستويات
المهارة لكل وظيفة وهذا النظام
منتشر فى أوروبا ، وهذه المهارات
ليست فقط فى الوظائف الأكاديمية
التأهيلية ولكن فى الوظائف
الخاصة بالمهارة الماهرة ونصف
الماهرة أما الاستعانة بالخبراء
فإنه أمر منطقى وطبيعى ، حيث قد لا
يوجد فى مصر الكفاءات التى لديها
القدرة المميزة فى هذا النظام لأنه
مدخل وأسلوب عمل جديد .

ويضيف أن الاستعانة بالخبراء
ولا يجب أن يثير حساسية خاصة
وأن العصبية الوطنية عندما تزيد
عن حدها قد تمنعنا من التحليم
المستمر لما يحدث حولنا ، وإن
القضية ليست فيما يقوم بهذه المهمة
ولكن القضية فىمى يستطيع تنفيذ
هذا النموذج وكيفية الإسراع بنقل
الفكر الفرنسى والأجنبى للبيئة
المصرية بسرعة دون الخلوف فى
تفاصيل سيكولوجية سابقة من قبيل
عقدة الخواجة أو من قبل التمسك
بالمصالح الفردية على حساب
المصلحة الوطنية .

أرباب العمل والعمال وأن يكون
لديهم مكاتب الاستخدام كافة
الصلاحيات المالية والإدارية

لأمن من الاستفادة

أما الدكتور حسين رمزى كاظم
محافظ الشرقية السابق ورئيس
الجهاز المركزى للتخطيط والإدارة
السابق بمصفته خبيرا وأستاذنا
للإدارة يرى أن مجال تخطيط
القوى العاملة فى مصر سواء فى
القطاع العام والخاص فإنه يوجد
يشغل قدر كاف من البيانات من
حجم العمالة فى كافة القطاعات
واستخداماتها وما يتوقع لها فى
الفترة القادمة .

وأشار إلى أن هناك حصيلة
هائلة من الأبحاث عن العمالة أيضا
من خلال جهود المجلس الأعلى
لتنمية الموارد البشرية فى هذا
المجال وذلك من خلال لجنته اللتين
يرأس أحدهما وزير القوى العاملة
وتركز على العمالة فى القطاع
الخاص والتدريب المهنى ولجنة
أخرى برئاسة وزير التنمية الإدارية
، وأضاف أن الاستفادة من خبرة
الخبراء الأجانب مطلوبة من خلال
الوكالة القومية للتوظيف بشرط أن
يكون الهدف الاستفادة وأن توافر
لهؤلاء الخبراء الاحتكاك بقضايانا
عاشوها من قبل من خلال عملهم
وتكون شبيهة بقضايانا من بطلالة
ومعاش ميكرو وتدريب تمويلي .

وأضاف أن الاستفادة بالخبرات
الأجنبية لا يعنى أننا لا نمتلك
الخبرات والكفاءات بل على العكس
لدينا الكثير منهم ولكن الأمم
الاستفادة من الخبرة الأجنبية
وتطبيق خطط مستقبلية وفقا
للنجاحات التى حققوها فى بلادهم

تغيير المفاهيم

**ويقول طاهر مرسى أستاذ إدارة
الأعمال بجامعة قناة السويس أنه**
يتفق مع رأى د. حسين رمزى كاظم
ويتوقع أن يكون الدور الأكبر للوكالة
هو تصحيح الارتباك الحالى فى
سوق العمل وتغيير المفاهيم فى
عمليات التوظيف بعد أن كانت
الإدارة الحكومية منهجها الأساسى
فى التوظيف يعتمد على فلسفة
قديمة وهو الالتزام بتعيين الخريجين
دون النظر فى مدى الحاجة إليهم
حيث لم يكن التعيين قائم على
دراسات وفقا لاحتياجات سوق
العمل من شركات ومصانع بقدر ما

وبدا التعامل باليورو!!



بقلم

عبد اللطيف عبد الكريم

وأعيانها بسبب تحويل هذه القروض من العملات الأوروبية المختلفة إلى اليورو، ولكن هذا الخطر يصبح أمراً يسيراً إذا بادرت حكومة مصر باحتساب فروق التحويل وطلبت خصمها واستنزائها من قيمة إيجاليات القروض وفوائدها المستحقة عليها، ولقد كنت أتوقع ومن قبل أن يبدأ التعامل باليورو من البنك المركزي المصري بصفتي الأب البيولوجي والآب المعنوي للبنوك المصرية وأن يكون قد أعد عدته وجهازه وأخطر بنوكه بالبدء في التعامل باليورو، وإخالف اليورو في سلة عملات احتياطات البنوك التابعة للبنك المركزي خاصة وأن قيادات البنك المركزي من الصفوة ويعلمون قبل غيرهم أن اليورو ولد ومنذ لحظة الأولى وهو يحتل الموقع الأمامي متفوق على "الين" الياباني وعلى "الدولار" الأمريكي لأن عناصر قوة اليورو موجودة حتى من قبل ولادته، وهي عناصر تتمثل في امتلاكه قاعدة قوية يحرسها كتكتل اقتصادي أصوي ضخم مدعم بدعمياً بقاعدة دولية لاحدود لها، ويبدو أن عصر سيطرة الدولار أوشك أن ينتهي والاتحاد الأوروبي أدرك ذلك فاعد عدته لحماية كل دولة تدخل في سوق التعامل باليورو من حدوث ارتباكات في أسعار الصرف نتيجة هزيمة الدولار وتراجعها المتوقع رغم ازدهاره الوقتي كما أن الاتحاد الأوروبي يحرص على عدم السماح بالدخول في سوق التعامل باليورو لآية دولة يكون اقتصادها ضعيفاً أو مهتماً، وقد أعلن الاتحاد الأوروبي أن اليورو سوف تمنح تسهيلات كثيرة للاستثمارات والتجارة الخارجية في مصر والدول العربية مراعاة لحجم المصادقة التي تربطه بالدول العربية وحجم مصالحه الاقتصادية والسياسية لدى العرب،

● ● ● الذين يشككون في قدرة اليورو وروبن الانتظار ليسوا أشد فحاسة أو أكثر علماً من أساطين الاقتصاد والمال في دول المجموعة الأوروبية التي اقترت اليورو عملة موحدة لها وعاجلت بالتعامل به رغم تاريخ عملاتها المحلية الجيد وحتى لا نلظل نحن كمن يري أغنام غيرة وبعيداً عن التحيز لعمله اليورو وحتى لاتتهم بمعاداة الدولار أنبثاقاً من معاداة جبروت السياسة الأمريكية فائدة الضمير فإننا نطالب بأعلى صوتنا أن تقوم الحكومة المصرية بتشكيل لجنة عليا من كبار أساتذة المالية والاقتصاد والاستثمار والتشريع لإعداد دراسة عاجلة غير أجلة من عملة اليورو وأثارها الإيجابية والسلبية ومقارنة التعامل باليورو بالتعامل بالدولار.

وهو الأمر الذي كان يجب أن يحدث قبل بدء التعامل باليورو، وإلى أن يتم ذلك تستطيع الحكومة المصرية مد جيل الزود والوصل بين الجنيه المصري وبين المتوسط المرجح للدولار واليورو وبعد أن تمرق الغطاء الذي كانت تتدثر به السياسة الأمريكية يجب ألا نفرق بين وجهتها السياسية ووجهتها الدولارية وأن نرفض استبعاد الدولار وألا نلظل ملكين أكثر من الملك خاصة إذا كان هذا الملك يملك كل سفينة غصبا!!

● ● ● ابتداءً من صبيحة يومنا هذا الموافق ١/١/٢٠٠٢ تكون العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) قد بسطت يديها القويتين مفتحة حلبة ضارية للمسابك معلنة بدء العطل، محاولة أن تطرح الدولار أرضاً وأن تلمق العملات الأخرى حجراً.

وفما هي الساحة الأوروبية قد خلّت أمام اليورو، فاخترت عملات اثني عشرة دولة أوروبية من الوجود، من أمثال المارك الألماني والفرنك الفرنسي والفلورين الهولندي واليرة الإيطالية والبيزيتا الأسبانية والدرانج البوناسة والشلن النمساوي والإيسكرو البرتغالي. وقد دقت الأجراس منذ اليوم ١/١/٢٠٠٢ معلنة أن عملة اليورو لها شكل ورقي وشكل معدني، ويبدو أن العملة المعدنية سوف تكون هي الأكثر قبولا لدى المواطن الأوروبي وهي التي سوف يكتب لها الزواج، خاصة بعد أن سمح الاتحاد الأوروبي لبعض الدول الأخرى بالدخول في دائرة التعاملين الأوروبيين باليورو لأن العملة المعدنية طويلة في عمرها سهلة في تداولها، ولقد وافقت مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة باليورو على أن يتم صهر عملتها المعدنية المحلية التي تقرر وقف التعامل بها وإعادة سكها وسكها لتصبح هي اليورو الجديدة، على أن تقوم بهذه المهمة شركة "بيروكوين" التي تقع في مدينة "ميونخ" الألمانية، وهي الشركة التي أصبحت من الآن أكبر منتج أوروبي وعالمى للعملات الفام التي يتم تجهيزها دون تاريخ السك الذي يتم تدوينه عنهما براد طرحها في الأسواق وقد تم طرح ثلاثمائة مليون قطعة يورو معدنية للتداول اعتباراً من اليوم ١/١/٢٠٠٢ وبعد أن يتم استخراج مكوناتها المعدني من العملات الفضية الألمانية المملأة.

● ● ● وقبل أن يعترض معترض على هذه السطور بصحة أن هذا الوصف لعمله اليورو لإيجته وإنما الذي يجنيه ويعني كل مصري وأع فاهم هو مدى تأثير الأوضاع المالية والاقتصادية في مصر باستخدام اليورو، وفي محاولة من إرضاء المعترضين سوف أقول إنه طالما أن جمهور مصر قد قامت بتوقيع اتفاقية الشراكة مع أوروبا وطالما أن جزءاً كبيراً من تجارة مصر الخارجية يتم مع الأسواق الأوروبية فإن ارتباط مصر مع عملة اليورو سوف يكون وسيلة من أهم وسائل صنع دم جديد وطازج في شرايين البنوك المصرية وحماية مصر من تقلبات أسعار الصرف نتيجة ارتباط مصر بعملة واحدة، كأن الله لم يخلق سواها هي الدولار الزعيم!!

كذلك فإن ارتباط الجنيه المصري بعملة اليورو الجديدة سوف يحررنا من استبعاد الدولار الأمريكي الذي حتماً ولو بعد حين سوف يفر مدحورا من أمام اليورو الذي يستمد قوته من قوة اقتصاد بلاده الأوروبية وليس من القرصنة وامتصاص ربحي اقتصاد الآخرين كما يفعل الدولار الأمريكي.

● ● ● وارتباط الجنيه المصري باليورو سوف يكفل استقراره وتوحيد تعامله بدلا من حيرته وتشنقته في التعامل مع عملات عديدة كجانب أسعار صرفها كتغير باستمرار، كما أن اليورو سوف يوفر لرجال الأعمال مصاريف التحويل بين العملات وأعباء التحويل من عملة إلى عملة أخرى داخل سلة العملات الأوروبية ومن البديهي أن أية حكومة من الحكومات التي تتمتع بكرامتها وتستقل بإرادتها سوف ترفض أن تظل جالسة عند قدمي الدولار وهي تعلم أنه أمبراطور سوف يهبط عرشه زويدا وبعد أن تجعل أوروبا من اليورو عملة استراتيجية وعملة احتياطية وعملة تخزينة أي مخزن لقيمة العديد من العملات.

● ● ● ومع كل ما تقدم فإن الأمر مع اليورو ليس خيرا كله إذ أن القروض المستحقة على مصر لبعض الدول الأوروبية قد تزداد قيمتها

أغرب الغرائب

وارداتنا خلال العام الأخير ٤٩ مليار جنيه وصادراتنا لم تصل إلى ٢٩ مليار جنيه

يبدو أن للاستيراد عشر فوائد!!.. فقد أصبح مالونا أن تشهد الأسواق المصرية غزو السلع المستوردة من دول جنوب شرق آسيا وخاصة في الصين وغيرها، تحت شعار مزيف مؤداه: أنها أقل سعرا .. ويتم استنزاف مئات الملايين من الدولارات في استيراد تلك السلع، والغريب في الأمر أن المستوردين المصريين يدافعون عن الاستيراد، وكثرت معركة وطنية، والمخجل أن لدينا خللاً كبيراً في الهياكل الإنتاجية بحيث إذا تم استغلالها لوفرنا على أنفسنا استيراد هذه السلع واستبدالها بسلع مصرية.. لذا جات دعوة الرئيس محمد حسني مبارك للاعتماد على الصناعة الوطنية، وحث المواطنين على شراء المنتجات المحلية والحد من الاستيراد، بعد أن ألقت الأزمة العالمية بظلالها الكثيفة على الاقتصادات العالمية والمحلية، وأثرت سلباً على حركة البيع والشراء بالأسواق .. ولقد لقيت دعوة الرئيس ترحيباً كبيراً من منظمات أصحاب الأعمال والصناع، باعتبارها الأمل الكبير لتنجي مصر .. فضلاً عن أن شراء المواطنين لمنتج يدهو هو الطريق لخلق فرصة عمل لشبابنا وتحقيق عائد أكبر للاقتصاد القومي.. فكيف يمكن تحويل دعوة الرئيس مبارك إلى واقع فعلي؟ هذا السؤال طرحناه على رؤساء منظمات أصحاب الأعمال، والغرف التجارية لكي تتحول هذه الدعوة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ.. وأياً كانت الآراء، فالأمر المؤكد أنه قد أن الأوان لإعادة النظر في قوائم الاستيراد استناداً للاتفاقيات النارية، وتطبيق المواصفات بمصر، ولابد من وقفة جادة لإصلاح هياكل الإنتاج المحلي، وإلا فإن النتائج ستكون غاية في الفظورة.

تحقيق: هويدا غنيم

للمستهلك المصري.
خامساً: التركيز على البعد الاجتماعي للصناعة المصرية، ومدى مساهمة رجال الصناعة في التخفيف على محدودى الدخل، ومراعاة البعد الاجتماعي مع البعد الاقتصادي في خطة عملهم.
سابعاً: تنفيذ حملة إعلانية مكلفة عام على في مختلف وسائل الإعلام بالاتفاق مع وزارة الإعلام، للتعريف بأهمية استخدام المنتجات الوطنية .
سابعاً: عمل زيارات ميدانية لطلبة الجامعات والمدارس للمصانع ومواقع الإنتاج بالمدن الجديدة، للتعرف على مدى الجودة التي وصلت إليها الصناعة المصرية، وإعادة تشكيل الوجدان المصري وربطه بصناعة بلده.

سياق مستمر

أما سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فيؤكد أن زيادة الصادرات تعتبر أحد الأهداف القومية لتحقيق التنمية الشاملة ، وبول العالم الآن في سياق مستمر نحو فتح الأسواق وزيادة نمو الصادرات مشيراً إلى أن كثيراً من الإجراءات الإيجابية تمت في هذا الصدد، منها

المصري والحرص على استخدامه تحت شعار "شراوك منتج بلد = وظيفة لأبني وابنتك" وسيتم تنفيذ الحملة القومية بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المعنية ، ومنظمات أصحاب الأعمال، وأجهزة الإعلام، وجميعات حماية المستهلك.
ويتضمن برنامج الحملة القومية عدة محاور أولها الدعوة إلى أولاً: عقد مؤتمر عام برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء لإعلان عن توصيات محددة في مقدمتها إعلان عاماً للصناعة المصرية والإنتاج المحلي.
ثانياً: عمل تخفيضات لمدة عام كامل، على المنتجات المحلية في مختلف القطاعات والسلع، لتشجيع المستهلك المصري على شراء المنتجات المحلية.
ثالثاً: إقامة المعارض الداخلية في المواسم المختلفة كالمواسم والأعياد، والإجازات، وإجراء تخفيضات كبيرة على الأسعار.
رابعاً: مناقشة رجال الصناعة والمنتجين الاهتمام بالجودة، ومحاولة تخفيض الأسعار لتقديم سلعة جيدة وبأسعار مناسبة

مجال الحاصلات الزراعية، مثل صلفقات تصدير الزيتون الأسود المفشوش إلى فرنسا، وكذلك البصل الفاسد للعراق.
أقول لم يعد لدينا وقت للفهولة التصديرية ولا مكان لممارسات الفشاشين في هذا المجال الحيوى الذى هو رهان التنمية في الفترة القادمة ، وإذا كانت الحكومة قد دلت الكثير من النقيات الإدارية في هذا المجال من خلال اختصار الإجراءات وتعديل سعر الصرف، فإن التحدى الأساسى الآن أمام القطاع الخاص هو رفع مستوى الجودة، وفتح أسواق جديدة لانتاج العملية التصديرية.

حملة قوية

ويؤكد الدكتور محمود سليمان رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان وعضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية قائلاً:
نحن نرحب بدعوة الرئيس مبارك بالحد من الاستيراد وتشجيع استخدام المنتج المحلي، والحد من الاستيراد، وتنفيذ لهذه الدعوة، فإن اتحاد الصناعات المصرية يعطى وعداً يتبنى وتنفيذ حملة قومية لتأكيد الثقة في المنتج

بداية لقد حان الوقت لكي نودع الفهولة التصديرية-على حد قول الخبراء الاقتصاديين- وعلى رأسهم الدكتور محمود عبيد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ، فأكثرة الآن-كما يقول- في ملعب المصريون الذين يجب أن يقتصدوا الفرصة، ويعملوا على زيادة الصادرات، وفتح أسواق جديدة، وتحقيق رواج للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، خاصة بعدما نجحت السلع الأسبوعية في غزو العديد من أسواق العالم وكان رأى الخبراء أن الاستمرار لم تكن المشكلة الرئيسية.
فهناك مشكلات بيروقراطية مازالت تمارسها بعض الأجهزة الحكومية، وهناك مشاكل أخرى متعلقة بالمصدرين أنفسهم، أبرزها انخفاض مستوى الجودة لبعض السلع المصدرة إلى درجة وصلت للفشل التجاري، مما أدى إلى رفض الكثير من الشحانات المصدرة من مصر.
وهناك أمثلة معروفة على صفقات تصديرية أسأت إلى سمعة المنتج المصري ، خاصة في



سعيد الطويل



د. محمود سليمان



د. محمود عبد الفضيل



مصطفى زكى



خالد أبو إسماعيل

• كيف نستورد لما نتجها بجودة ونفضل عليها المنتج الأجنبي؟

لم تتعد ٤.٤ مليار دولار.

وأكد سيادته أن السبب في هذا يرجع إلى الظروف والأوضاع الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا والتي أدت إلى انخفاض الأسعار بها بنسبة كبيرة وكذلك الطفرة الكبيرة في الاستيراد من هذه الدول، وأضاف أن العجز في الميزان التجاري انخفض خلال العام الماضي ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث وصل إلى ٩.٢ مليار دولار، وذلك نتيجة الطفرة التي حدثت في الصادرات، حيث وصلت إلى حوالي ٧ مليارات دولار لأول مرة في تاريخ مصر، كما انخفضت نسبة الواردات بمعدل ٤ مليارات دولار، وهذا تحقق نتيجة للور

وتطوير وتحديث باقي الصناعات الأخرى حتى يمكن زيادة الصادرات. وأضاف سيادته قائلاً: إن الإجراءات التي قامت بها الحكومة برئاسة الدكتور عاطف عبيد كان لها أكبر الأثر في زيادة الصادرات خلال العام الماضي ٢٠٠١-٢٠٠٠ حيث وصلت قيمة الصادرات إلى ٧ مليارات دولار لأول مرة، في الوقت الذي انخفضت قيمة الواردات، وهذا يؤكد أن الإجراءات التي يتم تنفيذها حالياً تفضي إلى الطريق الصحيح خلال الفترة القادمة.

قراءة الخريطة

ويطرح مصطفى زكى رئيس الجمعية العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية الخريطة الاستيرادية خلال الأعوام الماضية حيث يقول: هناك عدة ملاحظات منها مثلاً أن العجز التجاري وصل إلى حوالي ١٢.٥ مليار دولار عام ١٩٩٩-١٩٩٨ وذلك لأن الواردات وصلت إلى حوالي ١٧ مليار دولار، في حين أن الصادرات

زيادة الصادرات والاستفادة من الفائض السلمي الكبير الموجود لدى بعض الشركات والمصانع، التي لا تتمكن من تصريفه في السوق المحلية، بالإضافة إلى إعادة النظر في الواردات، وأن يتم التركيز على المواد الخام والمعدات والآلات التي تحتاجها الصناعة الوطنية لاستمرار نشاطها.

الأولوية للصادرات

وأكد رئيس اتحاد الغرف التجارية على أن الفلحة الجديدة التي سيقوم الاتحاد بوضعها تتضمن إعطاء الأولوية لتشجيع الصادرات المصرية، وفتح أسواق جديدة، حتى يمكن إحلال الصادرات محل الواردات، وذلك لأن التصدير مائة مائة وضرورية للاقتصاد القومي المصري، من حيث إن تحقيق طفرة في الصادرات سينعكس على الواردات، لأن الصادرات توفر عمالات أجنبية وإيرادات يمكن استثمارها في استيراد السلع الضرورية والهامة، وبدون الصادرات لن يحقق الاقتصاد المصري أي نجاح.

ولقد أثبتت التجربة جودة المنتجات المصرية سواء في السوق الداخلي أو الأسواق الخارجية، وأصبح لديها القدرة التنافسية، خاصة في الخارج، وبالتحديد في صناعات السيراميك والمصناعات الزراعية والسيارات، والمركبات، والألوان الصحية، والأجهزة الإلكترونية. ومن الضروري الاستفادة من هذه الميزة، والعمل على تنمية

اختصار الإجراءات إلى جانب تعديل سعر الصرف الذي تم مؤخراً، وسيساهم في زيادة تنافسية الصادرات المصرية وهو أقرب إلى قوى العرض والطلب في السوق.

وأكد سيادته على ضرورة تحسين المنتج المصري في أذهان المستهلكين في الخارج، بعد أن تسببت الممارسات السلبية لبعض في خلق صورة ذهنية سلبية للمنتج المصري، وأصبح الأمر صعباً على كثير من المصدرين المتميزين أن يدخلوا بعض الأسواق.

ويضيف سعيد الطويل قائلاً: إننا إذا تجننا أن تفيض تكاليف الإنتاج، وفي نفس الوقت ساهمت الحكومة في التيسير على المصانع في جذب التكنولوجيا المتطورة للمصانع والمشروعات الاستثمارية وربطها بمراكز الأبحاث العلمية المحلية والعالمية، وفي تقديم قروض ميسرة وبسعر فائدة مناسب للمصنعين، لاستغلال أن تقدم سلعة جديدة، وبسعر مناسب للمستهلك المصري بغية من المستورد، حتى نستطيع أن نقول له بعد ذلك: استخدم المنتج المصري، فلا يوجد عائق يدفع ثمن أكبر في سلعة أقل جودة، بينما أمامه نفس السلعة بجودة أعلى وبسعر أقل.

متغيرات عالمية

وقال خالد أبو إسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية إن توجيهات الرئيس مبارك بضرورة الاعتماد على الصناعة الوطنية، ولحد من الاستيراد خصوصاً السلع الاستهلاكية التي يوجد لها بديل محلي.

لقد جاءت هذه الدعوة في وقتها المناسب تماماً، وذلك لأن الأعداد العالمية الأخيرة، فرضت متغيرات وتحديات يجب التصدي لها، وأهمها ضرورة الاعتماد على الذات، وإعادة النظر في تجارتنا الخارجية في ضوء هذه المتغيرات، وذلك بأن يتم إعادة ترتيب الأسواق التي يتم التعامل معها، خاصة بالنسبة للتصدير والعمل على إيجاد أسواق جديدة، حتى يمكن

التي قامت به الحكومة لتشجيع الصناعة الوطنية والصوافر التصديرية الكبيرة التي ساعدت على زيادة الصادرات.

مؤشرات ضرورية

واستطرد مصطفى زكي رئيس شعبة المستوردين باتحاد الغرف التجارية قائلا:

إن الخريطة الاستيرادية عند قراءتها تظهر لنا بعض المؤشرات الضرورية.

حيث إن الواردات خلال العام الماضي تضاعفت ٤ ٢ مليار دولار وقود من الفحم والبترول ومنتجاته وذلك رغم أننا نقوم بتصدير بترول ومواد بترولية للخارج، كما تضاعفت ٢ مليار و١٦٥ مليون دولار المواد الخام، وهذه لا يمكن الاستغناء عنها لأنها مطلوبة لتوفير احتياجات المصانع الوطنية، وبالنسبة للسلع النصف مصنعة وصلت قيمتها إلى حوالي ٧ مليارات و٨٠٠ ملايين دولار، وبلغت قيمة الاستثمارات مثل الآلات ومعدات وصلت قيمتها إلى حوالي ٢ مليار و٨٠٠ مليون دولار، وبالنسبة للسلع الأساسية مثل القمح والزيت والذرة وبقية السلع الغذائية، وصلت قيمتها إلى حوالي ٢ مليار و٣٧٢ مليون دولار.

وقال إن الاختلاف كله، وردود الأفعال، تتعلق بالسلع الاستهلاكية من سلع معمرة مثل الأجهزة الكهربائية والمنزلية، والسيارات، حيث وصلت قيمتها إلى حوالي ٣٦٥ مليون دولار، بالرغم من جود بدائل محلية لها تجعلنا نسنفني عن الاستيراد.

سلع استهلاكية

أما بالنسبة للسلع الكافية مثل لعب الأطفال، وأكل القطن والكال والتي تسمى سلعاً استهلاكية تمثل حوالي ٢ ٤٪ من إجمالي الواردات وقد بلغت قيمة الواردات لفرنسيس رمضان وحدها ٦ ملايين دولار.

وأضاف أما على المستوى الأشمل فإنه مطلوب من الصناعة الوطنية إعادة لمساياها وتجهيز منتجاتها، بحيث تنفذ ما يناسب احتياجات سوق العمل، ولتوسع

في التصدير، واليعد عن الإنتاج العشوائي، وكذلك التوسع في إقامة الصناعات المغذية، والتي تقوم بتوفير السلع الوسيطة لباقي الصناعات الأخرى حتى يمكن الحد من استيراد السلع الوسيطة، والتصف مصنعة، والتي تمثل أكبر قسيمة من الواردات حيث تصل قيمتها إلى حوالي ٧ مليار دولار.

وأكد على أن ترشيد الاستيراد في الظروف الحالية مسألة ضرورية وهامة، حيث يمثل عبئا كبيرا على المستورد نتيجة ارتفاع أسعار خدمات النقل والتأمين، وصعوبة توفير احتياجات المستورد من الدولار، مما يضطره إلى شرائه من السوق السوداء بسعر أعلى.

الأرقام تتحدث عن نفسها

وإذا استعرضنا قائمة الواردات وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - فإننا في آخر بيان لعام ٢٠٠٠ سند مايشحق التوقف أمامه في قائمة قيمتها ٤٩ مليار جنيه، وقبل الطورات الأخيرة في سعر الدولار.

ففي قائمة المنتجات الزراعية نجد

أن مصر تستورد قمحاً ٢ ٦ مليار جنيه، وذرة ٢ مليار جنيه، وقول صويا بنحو ١٦٢ مليون جنيه، رغم استغالة متجلي الصويا كل عام من عدم استلام الحصول فيضطرون إلى عدم التوسع في زراعتها، ويسمى بنحو ١٦٧ مليون جنيه وعص بنحو ١٦٩ مليون جنيه وقول تدميس بنفس القيمة تقريباً.

أرقام كاشفة

كما تكشف أرقام جهاز الإحصاء عن استيراد أبقار وجاموس حية بنحو ٠٦ ٤ ملايين جنيه، ولحم مذبوحة بنحو ٩٨٣ مليون جنيه، وأسماك قيمتها ٤٧٦ مليون جنيه، وكذلك ألبان مليون جنيه، ومنتجاتها بنحو ١٦٦ مليون جنيه، هذا بالرغم من الفجوة التي أثرت حول لقاء الألبان المنتجة مصرياً في الشهر.

وهذه الأرقام تؤكد عجز الإنتاج المحلي عن سد الفجوة في بعض هذه السلع، رغم الحديث المستمر عن زيادة الإنتاجية، والمساحات المستصلحة، واستغلال الشواطئ، كما تؤكد هذه الأرقام إهمار المشروعات القومية لإنتاج الصوم في البتلو، وإهدار قيمة المربي الصغير في القرية المصرية، والتي أصبحت هي الأخرى عبئاً على فاتورة الاستيراد.

المفاجأة الكبرى أننا استوردنا تقاحاً بنحو ١٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٠.

رغم وجود مزارع ضخمة

لإنتاج التفاح في مصر، ويستورد كسبا الحيوانات بنحو ٧١٠ مليون جنيه، فضلاً عن مستحضرات لتغذية الحيوانات بنحو ١٥٠ مليون جنيه.

فهل هذا عجز في الإنتاج، أم هو عدم وجود خطة لتعبئة الخامات المصرية، أم هو تفضيل المستورد الذي يأتي سهلاً دون بحث على أنه لا توجد أي جهة في مصر، أو استثمارات؟ أم أن السبب وجود فوضى في عملية الاستيراد رغم كفاية الإنتاج المحلي، ومن المؤسف أنه لا توجد أي جهة في مصر، لديها آلية لتحذر من وجود تشبيع في هذه السلع!!

بيانات الهيئة العامة للصناعات

هذا وقد وصلت وارداتنا من الثلاث إلى حدة ٤٥ مليون جنيه، بينما الطاقة العاطلة في المصانع المحلية وفقاً لبيانات الهيئة العامة للصناعات وصلت إلى ٣٠٪، ووصل الاستيراد في الفسالات إلى ما قيمته ٤٢ مليون جنيه، في حين تصل الطاقات العاطلة في المصانع المحلية إلى ٢٩٪، ونحن نستورد تليفزيونات بنحو ٥٥ مليون جنيه، في حين أن الطاقة العاطلة تصل في مصانعنا إلى ٢١٪، بل ويصل الخزوين في المصانع المحلية من هذه السلع الثلاث ما قيمته ٢٥٠ مليون جنيه بسبب ظروف السوق ومنافسة المستورد.

كما يتم استيراد سيارات ركوب بنحو ٢٢٢ مليون جنيه، في حين أن الطاقة العاطلة في المصانع المحلية تصل إلى ٦٩٪ وكذلك نستورد ميكروباس، وميني باص، وسيارات نقل بضائع بنحو ٤٠ مليون جنيه، في حين تصل الطاقة العاطلة إلى نحو ٧٠٪ وسيارات للاستعمالات الخاصة بنحو ٧٨ مليون جنيه.

والكارثة الأكبر أن مصر تستورد صابوناً ومستحضرات تنظيف بنحو ١٠٠ مليون جنيه، رغم عشرات المصانع المنتجة لهذه السلع، وكذلك رخام وجرانيت، وأحذية غيرها.

فبالله عليكم ... كيف نتقدم نهضاً باقتصادنا القومي، وسط هذا السفة الاستيرادي!!



بعد قانون الملكية الفكرية

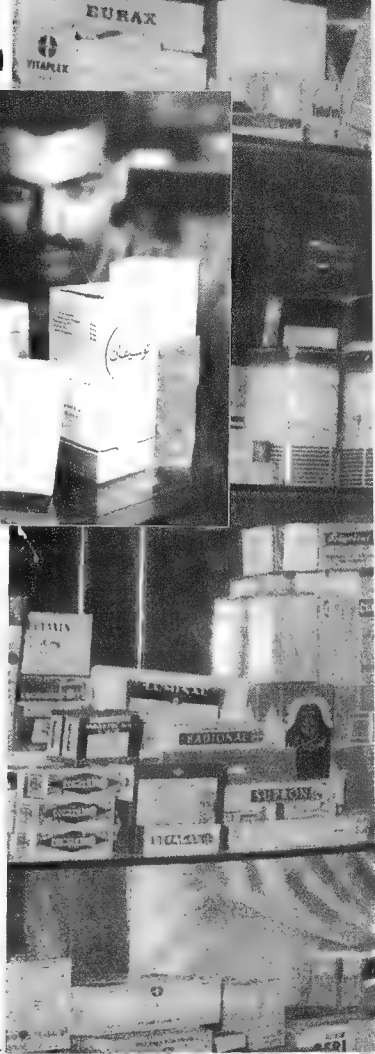
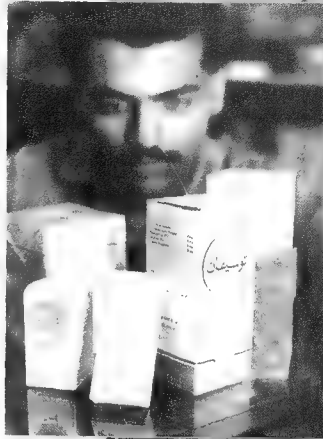
صناعة الدواء في .. أزمة

■ تحقيق: مروى بدر الدين

قبل أعوام .. لم يكن موضوع " الملكية الفكرية " مطروحا للنقاش ،
مثمنا يحدث هذه الأيام ، والقصة من بدايتها كانت في ٢٠ مارس
١٩٩٥ ، عندما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥
بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لمنظمة التجارة العالمية.
والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة القتامية لتتأجج جولة أوجواي
للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ١٩٩٤ ، وجداول تمهيدات
جمهورية مصر العربية في مجال تجارة السلع والخدمات ، والتي تم
توقيعها في مراكش بالملكة المغربية بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٥ ، تنص
على أن يعمل بهذا القرار ابتداء من ١٩٩٥/١/١ .

وبطبقا للفقرة الثانية من المادة ٦٥ من الاتفاقية ، والتي تنص على
أنه يحق لأي من البلدان الأعضاء تأخير تاريخ تطبيق أحكام الاتفاق
الصالي حسب ما هو محدد في الفقرة رقم ١ أول يناير ١٩٩٦
بجميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية " لفترة زمنية
أخرى مدتها أربع سنوات ، فإن جمهورية مصر العربية التزمت
بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية ابتداء من ٢٠٠٠/١/١ ، في كل
مجالات الملكية الفكرية فيما عدا المجالات التي لم تكن متعمقة
بالحمائية في ظل القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ حيث يبدأ التطبيق
في ٢٠٠٥/١/١ .

ومؤخرا بدأ ناقوس الخطر يذق أجراسه ، فالأمر جد هام ، ويمس
مستقبلنا الصناعي والصحي .



بالرغم من أن مشروع قانون حماية الملكية الفكرية ، الذي يناقشه الآن مجلس الشعب قد بذل في صياغته وتعديلاته جهودا مكثفة لفترة طويلة من الوقت ، وبواسطة الحكومة ، ولجان مجلس الشعب والشورى ، فإن حقيقة هامة قد استجرت ، تستوجب التوقف وإدراك أهمية إدخال تغييرات استراتيجية صورية على التشريع الذي يجري مناقشته الآن .. هذه **الحقيقة هي أن هذا المشروع قد تم إعداده في إطار اعتبارات وجوهيات ونصوص قديمة * بخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية** ، صدرت في ختام دورة أوروپوى الأخير عام ١٩٩٤ ، ذلك بينما قد حدث أخيرا في ١٤ يناير الماضى تحول عالمى في الاعتبارات والتوجهات التى تحكم هذه الاتفاقية ،

وقد ظهر هذا التحول بوضوح في بيانين صدرتا عن المؤتمر الوزارى الأخير لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة وهما " **البيان الوزارى الثامنى** " و **"البيان الخاص باتفاقية التريبس والصحة العامة"** ونظرا لأن هذه التطورات هي محصلة جهود وظروف عالمية ضاغطة ومتصاعدة ، طوال السنوات السبع الماضية ، فإنه يصبح من الضروري التوقف ، وإعادة النظر ، وإجراء تعديلات استراتيجية على المشروع الذى يناقش في مجلس الشعب .

وفى هذا الإطار يؤكد الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى ، أن مشروع القانون المصرى الموحد لصحابة حقوق الملكية الفكرية قد تبني إعداد تشريع موحّد يحمى جوانب حقوق الملكية الفكرية ، يساهم فى التشريعات العالمية ، ويتضمن المشروع الموحد أربعة كتب يعالج كل كتاب منها مجالا أو أكثر من مجالات حقوق الملكية الفكرية بغية توفير حد الحماية ، الذى يلبي جميع الاحتياجات ، ويحقق أقصى قدر من الحماية

للقانون والمصالح الوطنية . **سليبات وإيجابيات التريبس** ويضيف الدكتور شهاب أن التعامل الرشيد مع اتفاقية التريبس يفرض علينا أن نتعرف من خلال أحكامها على السليبات التى تمثل ضغوطا ، بات إلزام علينا التعايش الإيجابى معها لذا امتدت الحماية لتشمل جميع مجالات التكنولوجيا ، كما امتدت حماية براءات الاختراع لتصبح مشربين سنة المنتجات وطرق الإنتاج ، وقد تم فرض الحماية لتشمل السلالات النباتية ، والتصميمات التخطيطية للدوائر الإلكترونية والمعلومات غير المصح عنها ، وأصبح وقوع عبء الإثبات على المدعى على المناعات حول طريقة الإنتاج ، ومنع التحفظ على أى حكم من أحكام الاتفاقية ، إلا بموافقة جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية .

وعلا على جسر المبدعين ، والمبتكرين ، جاءت أحكام مشروع القانون ، لتجلب الحق في البراءة للعامل ، وذلك لعد العاملين على الإبداع والابتكار ، لأنه أنه أعطى لصاحب العمل الحق في الفيار بين شراء البراءة ، أو استغلالها ، بمقابل عادل .

ويخضع مشروع القانون بمبدأ استفاد حق مالك البراءة في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع السلعة ، إذا قام بتسويقها لى دولة ، أو رخص للغير بذلك ، وهو ما يعرف بالاستفاد الدولى ، وذلك لتوفير السلعة المشمولة بحماية البراءة فى السوق المحلية بأقل الأسعار السائدة عالميا ، عن طريق ما يعرف بالاستيراد الموازى .

مآزق صناعة الدواء وفى هذا العدد سوف نركز مرة ثانية على قضية هامة تدخل فى صلب قانون حماية الملكية الفكرية وتتعلق بصناعة الدواء ذلك أن **كل العاملين في مجال الدواء يتأهبون يشفق مناقشات قانون الملكية الفكرية ، الذى يتم مناقشته في مجلس الشعب حاليا ، والكثيرين**

ينظرون إلى هذا القانون كلوق نجاة أخيرا ، يمكن أن يساهم في حسم العديد من المشاكل التى جات بها اتفاقية التريبس ، واتى أقامت الدنيا ولم تقعدا في سوق الدواء ، والدواء أن اتفاقية التريبس في مجال الدواء ، تواجه الآن هجوما عنيفا من الدول النامية الأعضاء .. وهو ما شبهه بوضوح جلسات مؤتمر الدوحة الأخير ، حيث اكتسفت هذه الدول فجأة أنها "التقطت" الطعم " حينما وقعت هذه الاتفاقية في (مجال الدواء) نظرا لفسرج الدول النامية من هذه الاتفاقية بخسائر فاحشة ستؤدى إلى رفع سعر الدواء عشرات المرات !!

أمل جديد ومن هنا أصبحت الأنظار كلها معلقة بالقانون المصرى الجديد ، كفسر فرصة للإفلات من مأزق التريبس والإحصاءات تشير إلى أن البلاد العربية تستورد أكثر من ٩٥٪ من المواد الخام ، أما الأدوية الحطية الخاضعة لاتفاقية الملكية الفكرية فتبلغ نسبتها حوالى ١٠٪ من الأدوية المتجسبة في الدول العربية ، وهناك حوالى ٣٠٪ من إنتاجها بترخيص من الشركات الدولية بالرغم من عدم وجود براءة اختراع سارية المفعول وهذا راجع إلى ضعف إمكاناتنا التكنولوجية فالدول العربية لم تمارس حتى الآن نشاطا بحثيا جادا في مجال الدواء إذن المشكلة الحقيقية هي ما مضمته اتفاقية التريبس من حق الاستئثار بإنتاج الدواء ، هذا ما ذكره لنا د. محمد نبيل أبى العيّن **ورئيس المركز القومى للبحوث العلمية سابقا ، وأستاذ الكيمياء الصيدلية بالمركز** ،والذى أضاف قائلا ، إن الاتفاقية حدد فترة براءة الاختراع بعشرين عاما ، ليستغل خلالها صاحب الاختراع منتهجه ، وله الحق في تحديد السعر الذى يريده نون أى اعتراض ، هذا ومن الجائز أن يقوم صاحب براءة الاختراع بتغيير أى جزء فى تركيبة الدواء الأصلية .

وفى هذه الحالة يصبح من حقه تجديد فترة البراءة من جديد ، وما يزيد من حجم الكارثة ويعيقها أننا يوميا نقرأ بالمجلات العلمية عن أدوية جديدة تخترع ، وإنجازات هائلة تتحقق ، أما نحن فلا نتحرك خطوة واحدة ، ومنذ اختراع علاج البهاق ، لم نخترع شيئا .

سألنا ، د. أبى العيّن وما الحل ؟ رد قائلا : " إذا كنا طوال ٤٠ عاما مضت فشلنا في تحسين وضعتنا الدوائى ، رغم أن مستوى التعليم والأساتذة كان أفضل من الصالى ، فكيف نستطيع أن نحل هذه المشكلة خلال ٤ سنوات فقط بينما وضعتنا الآن أسوأ ، وظروفنا أصعب وأزمتنا أكبر !!!

وفى رأى ، لابد من تكوين مجلس قومى لدواء بقرار جمهورى عاجل ، وتكون أمام هذا المجلس مهمة واحدة فقط ، وهى البحث عن وسائل سريعة لمواجهة هذه الكارثة ، وعلى المدى البعيد لابد من تطوير التعليم الصيدلى في مجال تصنيع الخامات الدوائية ،وتوفير دعم مادى ، يكفى ذلك ، نظرا للأعداد المتزايدة بكميات الصيدلة ومع عدم توافر إمكانيات تتناسب مع هذه الأعداد .

كارثة للدول النامية ! ويضيف الدكتور جلال غراب **رئيس الشركة القابضة للأدوية ورئيس مجلس إدارة غرة الأدوية** وفى مؤتمر الدوحة الأخير أعلنت جميع الدول النامية استياعا ورفضها لكل ما يخص الدواء داخل اتفاقية التريبس ، وكان نتيجة ذلك خروج إعلان المؤتمر ، ليؤكد ذلك معنى هام جداً يجب استفاد .. وهو أننا يجب أن نوفر لصاحب الاختراع حقه بشرط ألا يجوز ذلك على حق الدول الأعضاء فى حماية الصحة العامة ، وتوفير الدواء يجب الآن أن نعيد النظر في بؤود قانون الملكية الفكرية ، بما يسمح لنا باستغلال هذا المفهوم الجديد الذى طرحه إعلان الدوحة .

أيضا يجب أن نركز فى القانون على ضرورة إعطاء المصرية فى

مواجهة واحد ضعيف لقد كان لدينا إمكانية طوال السنوات السابقة، لأن نتحد، لكن لم يحدث. هناك فرصة أخرى شجعناها خلال السنوات الست السابقة، وهي أن ننشر صناعات وصناعات تكفي المنطقة العربية، ولم يحدث أيضاً: **ويضيف د. عبد الجواد:** الفرصة الحالية الثالثة هي إيجاد أبحاث، ومادة دوائية جديدة، وأنا لا أعتقد أننا ضعيفاً هذه الفرصة، لأنها لم تكن موجودة أصلاً، فنحن لا نملك قاعدة بحثية، والجامعات المصرية في واد، وصناعة الدواء في واد أخسر، أما الأموال المرسدة للأبحاث، فأقل من أن تساعد على ابتكار مادة كيميائية واحدة، يمكن طرحها في السوق ليقبل عليها الناس.. إذن لم يكن آمناً أن تفعل شيئاً في هذه الناحية منذ توقيع الاتفاقية والكام عن إنشاء "قاعدة بحثية" مازال مورد كدام بلا تخطيطاً.

لدينا الآن فرصة أخرى - والكام مازال للدكتور عبد الجواد - وهو أن نتحد الشركات المصرية في كيان واحد أقوى، يركز على توفير منتجات معينة بتشغيل خطوط الإنتاج بمستوى معين، ويمكنه توفير أدوية هامة وخطيرة للجمهور بسعر مناسب، لكن هذه الفرصة لا تكفيها السنوات الأربع القادمة، فالحاج أن تكون خطراً على التجارة فقط، ولكن على الصناعة، لأنها ستفقد.

نعم هناك أدوية جديدة متخفية بالملكية الفكرية، لكن النسبة الغالبة للأدوية لم تعد لها ملكية فكرية. والسؤال الآن كيف نتنح في الظروف الصعبة القائمة لكي تنافس؟

ويختتم د. عبد الجواد ملاحظاته قائلا: نحن بالفعل مقبلون على ارتفاع كبير في أسعار الدواء.. فما بالنا ونحن نتمتع بميزة توافر دواء رخيص حتى الآن، وصل سعره إلى أقصى حد يستطيع المريض المصري، وأي ارتفاع أكثر في ثمنه سوف يدخلنا في دوائل لا يعلم سوى الله كيف سنخرج منها !!

إن المستقبل مظلم .

فرض ضائقة

هل هناك من نحملة المسؤولية
عن كل هذا ؟ نعم .. فكل من
أضاعوا القصر السابقة ،
يتحملون المسؤولية . نحن لا نتحدث
عن أربع سنوات باقية ، ولكن
نتحدث عن عشرات السنين التي
كانت الفرصة فيها متاحة لكي
نعمد على أنفسنا نواتيا ، كما
يقول الدكتور محمد عبد الجواد
وكيل نقابة الصيدلة ، حيث يضيف
قائلا:

لقد ضعيفنا فرصا كثيرة ، فقد كان بإمكاننا أن نتحول من سوق



د. جلال غراب

ومعنى ذلك أن القطاع الأجنبي يسيطر بالفعل على سوق الدواء في مصر من قبل وجود التريس أى قانون الملكية الفكرية .. فماذا سيستفيد الأجانب من تطبيق هذه الاتفاقية ، إلا إذا كان هدفهم هو الاحتكار الكامل للسوق المصري .. وهو ما سيترتب عليه انفلات زمام الأسعار والإضرار بالمواطن المصري ومن ناحية أخرى فإن تطبيق التريس سيعطي للشركة الأجنبية المخترعة الحق في احتكار المادة الفعالة ، والاستحضر الصيدلي ، وخلافه ، مدة لا تقل عن عشرين عاما ، قابلة للاستمداد مما



د. مفيد شهاب

الدول العربية ليس عندها نشاط بحثى جاد في الدواء وتستورد ٩٥ ٪ من المواد الخام

يعنى عليا احتكار الدواء مدى الحياة .. وهو ما يعنى انهيار الشركات المصرية ، واتفاقية التريس ستدخلنا في دائرة مفرغة ، لن نخرج منها . فلما انتهت مدة براءة الاختراع .. وبالناتج يصبح من حقنا إنتاجه - سيقوم صاحب الاختراع بتغيير أى جزء في التركيبة ، ليحصل بذلك على عشرين عاما أخرى .. وهكذا.

وفي النهاية يؤكد د. مجدى أنه لا بد من التوصل إلى حلول موضوعية وإلا فإننا بالفعل لن نجد الدواء ويختتم الحديث بقوله .

الاستيراد الموازى من الدول التى يطرح فيها الدواء بأسعار أقل . كذلك فإن المادة ٦٦ من الاتفاقية ، تشترط على الدول المتقدمة إعطاء مساعدات للدول النامية لتسمية وتشجيع نقل التكنولوجيا لها . لكن الواقع أن الدول المتقدمة حتى الآن لم تفذ هذا ، وبالأدنا تسارع نحن بالالتزام في تنفيذ الاتفاقية ، بينما لم تفذ الدول المتقدمة الواجبات الخاصة بها ؟

إننى أطالب بعدم التسرع في إصدار هذا القانون ، لأنه لابد من إعادة دراسته من قبل جميع المتخصصين ومن خلال جلسات استماع موسعة يشارك فيها خبراء هذا المجال .

الأجنبي أكثر

ويقول دكتور مجدى على رئيس مجلس إدارة إحدى شركات الأدوية : أولا ينبغي أن نعلم أن سوق الدواء في مصر يغنيه نوعان من الشركات الأجنبية ، سواء في صورة "شركات مصنعة" أو عن طريق "الاستيراد المباشر" وتغني هذه الشركات ٦٠ ٪ من السوق الإجمالية في مصر بالقمية الحالية .

والنوع الثاني هو الشركات المصرية المحلية التى تعتمد على استخدام المادة الفعالة للدواء ، والمكتشفة بواسطة الشركات الأجنبية .. وذلك لعمل صورة مصرية جديدة .. وتغني هذه الشريحة أقل من ٤٠ ٪ من السوق الإجمالية في مصر .. ورغم أن هذه النسبة قليلة ، إلا أنها تعد صمام أمان لعدم ارتفاع الأسعار بشكل جنونى من قبل الشركات الأجنبية .

بالإضافة إلى التزام هذه الشركات المصرية بدفع الضرائب التي تغذي خزينة الدولة ..

وعلى العكس من ذلك نجد الشركات الأجنبية لا تدفع ضرائب الدولة . إما لأنها تحلق خسائر مستمرة أو لأن الضرائب لا يتم تحصيلها منها . بل من الوكيل المصرى .

• تطوير الحدين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك • رفع فئات دخل اشتراك صاحب العمل إلى ١٠٠٠ جنيه شهريا • مراعاة البعد الاجتماعي في تقرير الزيادة السنوية للمعاشات

شهد قطاع التأمين الاجتماعي خلال عام ٢٠٠١ العديد من الإنجازات في المجالات المختلفة مثل تطوير الأداء وتحسين الخدمة التأمينية والتوسع في منافذ صرف المعاشات وأنشاء مكاتب جديدة وزيادة عدد المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وما يترتب عليه من زيادة المبالغ المخصصة لصرف المعاشات والتعويضات والمزايا التأمينية والتوسع في نظام توصيل المعاشات للمنازل للمرضى وكبار السن واستحداث صرف المعاشات بالكروت المغلفة عن طريق بعض البنوك وغير ذلك من الإنجازات .. ويتناول هذا الإنجازات التشريعية لقطاع التأمين الاجتماعي خلال العام المنصرم ليمتسنى لى توضيح مضمون هذه التشريعات والحكمة من إصدارها لتعترف على مدى كفايتها لمعالجة بعض القصور الذى كشف عنه التطبيق العملى لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي ، وفيما يلي بيان ذلك :

برين عبد الرحمن

التأمين الاجتماعي خلال عام ٢٠٠١ لتلاني الظاهرة المشار إليها ووضع قواعد الية تطوير الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى بالنسبة للعاملين ، وكذا تطوير الحد الأدنى لفئات الاشتراك بالنسبة لأصحاب الأعمال وفقا

٢٠٠١ أى زيد هذا الحد بنسبة ١٤٠٪ وقيمة مقدارها ٤٩ جنيه شهريا بينما ظل الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ثابتا بواقع ٤٥ جنيه شهريا منذ عام ١٩٩٤ وكان من نتيجة ذلك أن نسبة كبيرة من معاشات العاملين

حد أدنى لهذا الأجر قدره ٤٥ جنيه شهريا * ولم يتعرض القانون لتعريف الأجر الأساسى بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام وإنما أحال بشأنه إلى جداول التوظيف المرفقة بنظم العاملين بالحكومة والقطاع العام .

أولا : كشف التطبيق العملى لنظم التأمين الاجتماعى أن نسبة كبيرة من المؤمن عليهم فى القطاع الخاص من عمال وأصحاب أعمال يتم الاشتراك عنها على أساس الحد الأدنى للأجر أو أدنى فئات الاشتراك ، وكان من نتيجة ذلك تدنى المعاشات المستحقة لهم ولزويهم من بعدهم .

١- ساءى القانون بين فئات العاملين بمختلف القطاعات فى شأن تصديق الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى وعرف هذا الحد بالحد الأدنى المنصوص عليه بجداول التوظيف الخاص بالعاملين بالحكومة فنص على أن " يراعى فى الأجر الأساسى بالنسبة لجميع فئات العاملين المشار إليهم ما يأتى :

٢- تربط فى حدود الحد الأدنى للمعاش وقدره ٤٠ جنيه شهريا نتيجة اشتراكهم على أساس الحد الأدنى للأجر .

٢- نصت أحكام نظم التوظيف المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام على أن يكون الحد الأدنى للأجر الأساسى ٣٥ جنيه شهريا ، وقضت أحكام قوانين

كيفية معالجة هذه الظاهرة ، بموجب التعديلات التى أدخلت على أحكام قوانين التأمين الاجتماعى خلال عام ٢٠٠١

تطوير الحدين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك تلاخظ من مطالعة نظم التأمين الاجتماعى المطبقة على العاملين وأصحاب الأعمال بالقطاع الخاص قبل تعديل بعض أحكامها عام ٢٠٠١ الآتى :

١- ألا يقل عن المصد الأدنى الوارد بجداول التوظيف للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة .

٢- أيضا بالنسبة لأصحاب الأعمال حيث إن نسبة كبيرة منهم تقوم بأجرا الاشتراك عن نفسها فى نظام التأمين الاجتماعى المطبق على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم على أساس أدنى فئات الاشتراك وكانت تقدر بواقع ٥٠ جنيه شهريا وقد أدى ذلك إلى أن معاشاتهم كانت تربط فى حدود الحد الأدنى وقدره ٣٥ جنيه شهريا .

الخاصة تلحق بالأجر المتغير عند بدء استحقاقها وتضم بعد ذلك للأجر الأساسى بعد مضي خمس سنوات على تاريخ استحقاقها ، وقد ترتب على ضم العلاوات الخاصة إلى الأجر الأساسى منذ أول يولية سنة ١٩٩٢ حتى أول يولية سنة ٢٠٠١ أن ارتفع الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام من ٣٥ جنيه شهريا فى أول يولية سنة ١٩٩٢ إلى أن بلغ ٨٤ جنيه شهريا فى أول يولية سنة

ب- ألا يزيد على ٢٠٠ جنيه سنويا
ج- وإذا كان الأجر كله محسوبا بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجرا أساسيا بمالا يجازى الحد الأقصى المنصوص عليه

قواعد آلية

تم تعديل بعض أحكام قوانين

يجاوز مجموع أجر الاشتراك
الأساسي والمتغير وفقا لقانون
التأمين الاجتماعي المطبق على
العمالين .

ب- تلغى تباعا فئات دخل
الاشتراك التي تقل عن الحد الأدنى
لأجر الاشتراك الأساسي في قانون
التأمين الاجتماعي المطبق على
العمالين .

٢- بالنسبة للضوابط التي تحكم
تحديد فئة الاشتراك تقضى
الأحكام المعدلة بأن يؤخذ المؤمن
عليه الاشتراكات على أساس دخل
الاشتراك الذي يختاره من بين
الدخول الواردة بالجداول المرفقة
بالقانون ويراعى في تحديد هذا
النحل ما يأتي :

أ- ألا يقل عن أكبر أجر اشتراك
شهري مسدد على أساسه
اشتراكات العمالين لديه المتتبعين
بأحكام قانون التأمين الاجتماعي
المطبق على العمالين .

ب- ألا يقل عن أجر اشتراكه
الأخير إذا كان قد سبق التأمين
عليه كعامل .

ج- ألا يقل دخل اشتراكه
الشهري عن المتوسط الشهري
لنحو السوى المتخذ أساسا لربط
الضريبة عن السنة السابقة .

ثانيا : تلقت اللجنة العديد من
الشكاوى المقدمة من بعض العمالين
الذين يعملون بعقد مؤقتة أو
عرضية بجهات حكومية وتمتع هذه
الجهات عن إجراء التأمين عليهم ،
وتستند في ذلك إلى أن أحكام
قانون التأمين الاجتماعي حيدت
أجر الاشتراك بالأجر المخصوص
عليه بجدول التوظيف وقدا جدول
التوظيف خاليا من تحديد الأجر
بالنسبة للعمالين المؤقتين
والعرضيين حيث إن الأجور الواردة
بالجدول تخص العمالين المعيّنين
على وظائف دائمة .

وقد تم تالفي هذه الظاهرة
بموجب التعديلات التي أدخلت على
قوانين التأمين الاجتماعي خلال عام
٢٠٠٦ وذلك بإعادة صياغة الحكم
الذي يعرف أجر الاشتراك
الأساسي بالنسبة للعمالين



الاشتراك المتغير و قدره ٥٠٠ جنيه
شهريا وهو حد ثابت لتطور الحد
الأدنى لفئات اشتراك أصحاب
الأعمال :

تقضى التعديلات الجديدة التي
أدخلت على قوانين التأمين
الاجتماعي خلال عام ٢٠٠٦ بأن
يستبدل بالجدول المرفق بقانون
التأمين على أصحاب الأعمال
بتحديد الدخول الشهري التي تؤدي
على أساسها الاشتراك جدول آخر
يحدد الحد الأدنى لفئات دخل
الاشتراك بـ ١٠٠ جنيه شهريا بدلا
من ٥٠ جنيه ويرفع الحد الأقصى
لفئات دخل الاشتراك إلى ١٠٠٠
جنيه بدلا من ٩٠٠ جنيه .

وقد نيل هذا الجدول بملاحظات
تفصّل تطوير المعنيين الأدنى
والأقصى لفئات دخل الاشتراك
بربطها بالمعنيين الأدنى والأقصى
لأجور العمالين ، كما تضمنت
أحكام القانون الضوابط التي
تحكم تحديد فئة الاشتراك وذلك
وفقا للآتي :

١- بالنسبة لتطوير النحل
تقضى ملاحظات الجدول بالآتي :
أ- لوزير التأمينات بقرار
يصدره زيادة شبرائع نحل
الاشتراك الشهري وذلك بما لا

الاشتراك الأساسي بالنسبة
للعمالين بالطّاع الخاص سيزيد
سنويا بنسبة ٢/١٠ من العلاوة
الخاصة منسوبة إلى الحد الأدنى
المخصوص عليه بجدول التوظيف
الوارد بنظام التوظيف المطبق على
العمالين بالحكومة و قدره ٢٥
شهريا شملهم في ذلك شغل
العمالين بالحكومة والقطاع العام .
تطور الحد الأقصى لأجر
الاشتراك الأساسي :

٦٠٠ - جنيه شهريا اعتبارا من
أول يولية ٢٠٠١
٦٢٥ - جنيه شهريا اعتبارا
من أول يولية ٢٠٠٢
٦٥٠ - جنيه شهريا اعتبارا
من أول يولية ٢٠٠٣
٦٧٥ - جنيه شهريا اعتبارا من
أول يولية ٢٠٠٤
٧٠٠ - جنيه شهريا اعتبارا من
أول يولية ٢٠٠٥
٧٢٥ - جنيه شهريا اعتبارا
من أول يولية ٢٠٠٦

مع مراعاة أنه إذا مازاد الأجر
الأساسي عن الحد الأقصى المشار
إليه فإن القدر الزائد عن الحد
الأقصى يضم إلى أجر الاشتراك
المتغير بمراعاة الحد الأقصى لأجر

بالند ب*
ثم أضاف القانون حكما جنيدا
يلتزم تطوير الحد الأدنى
والأقصى لأجر الاشتراك الأساسي
سنويا نتيجة ضم العلاوات
الخاصة فنص بالآتي : " ويزاد
الحد الأدنى والأقصى المشار
إليهما في البندين أب بقيمة
العلاوة الخاصة منسوبة إلى كل
منهما وذلك في التواريخ المحددة
لضمها " ومن مقتضى ذلك تطور
الحد الأدنى والأقصى لأجر
الاشتراك الأساسي وفقا للآتي :
تطور الحد الأدنى لأجر
الاشتراك الأساسي :

٨٤ - جنيه شهريا اعتبارا من
أول يولية ٢٠٠١
٨٧ - جنيه شهريا اعتبارا
من أول يولية ٢٠٠٢
٩١ - جنيه شهريا اعتبارا من
أول يولية ٢٠٠٣
٩٤,٥ - جنيه شهريا اعتبارا
من أول يولية ٢٠٠٤
٩٨ - جنيه شهريا اعتبارا من
أول يولية ٢٠٠٥
١٠١,٥ - جنيه شهريا اعتبارا
من أول يولية ٢٠٠٦
أي أن الحد الأدنى لأجر

الإجراءات اللازمة وحقوق المؤمن عليه في تأمين إصابات العمل

■ عبده مصطفى

تشير الإحصائيات التي تزايدت الشكاوى المقدمة من المؤمن عليهم الذين أصيبوا بإصابات عمل وتمت تسوية مستقاتهم على أنها عجز طبيعى أو وفاة طبيعية وفقدوا بذلك حقوقاً تأمينية كبيرة نتيجة الجهل بالإجراءات . فما هو موضوع الإجراءات والحقوق في تأمين إصابات العمل وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى؟ يعتبر تأمين إصابات العمل أحد الدوافع الرئيسية لإنشاء نظم التأمين الاجتماعى في العالم .. ويهدف هذا التأمين إلى حماية القوى العاملة من المخاطر إلى الانتعاش عن العمل وبالتالي توقف الدخل ، ومن أقدم الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر في هذا المجال الاتفاقية الدولية رقم ١٧ لسنة ١٩٢٧ بشأن التعويض عن حوادث العمل والاتفاقية الدولية رقم ١٨ لسنة ١٩٢٧ بشأن الأمراض المهنية.

وقد اهتم التشريع المصرى منذ زمن بعيد بحماية العامل المصرى من أخطار إصابات العمل وكان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٠٩ فى شأن إصابات العمل بداية حقيقية لتشريعات التأمينية فى مصر والتي تطورت مع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واكتسبت بصور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي تضمن باباً كاملاً فى تأمين إصابات العمل .

الى الإصابة بأحد أمراض القلب ومضاعفاته ، والذي ينتج من بذل مجهود إضافى يفوق الجهد العادى للمؤمن عليه ، ويكون ناتجاً عن تكليف المؤمن عليه بإنجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم لإنجاز هذا العمل ، بشرط أن تقدر الجهة المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية للإجهاد كافية لتوقع الصالة المرضية ، وأن ينتج عن الإجهاد أو الإرهاق نزيف أو انسداد لشرايين المخ أو انسداد بالشرايين الناتجة للقلب . الإجراءات التي يجب اتباعها عند وقوع إصابة العامل أولاً : بالنسبة للعامل -إبلاغ صاحب العمل فور وقوع الإصابة داخل العمل أو خارجه . - التوجه إلى جهة العلاج

وتتضمن إصابة العمل وفقاً للقانون المشار إليه الى ثلاثة أنواع:

-كل حادث يقع أثناء العمل أو بسببه أو يقع خلال فترة ناهب العامل للعمل أو عودته منه بشرط عدم التوقف أو التخلف أو الانحراف عن الطريق الطبيعى لخط سيره من وإلى العمل .

-إصابة بأحد الأمراض المهنية -التي تنتج عن طبيعة المهنة التي يمارسها العامل والمصدرة فى جدول الأمراض المهنية للرمق بالقانون وعددها ٢٩ مرضاً مهنياً على سبيل الحصر والتي تبدأ بالتسمم بالرمصاص ومضاعفاته وتنتهى بمرض الصمم المهني . الإجهاد أو الإرهاق الذي يلقى

تحديد قيمة الزيادة اللاحقة وإضافة الزيادات للحد الأقصى ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيم المعاشات القديمة عن قيم المعاشات الحديثة نتيجة عدم الالتزام بالحد الأقصى للمعاش القديم عند تقرير الزيادة الدورية والالتزام بهذا الحد عند ربط المعاش بمناسبة التقاعد ، فبينما تطور الحد الأقصى لمعاش الأجر الأساسى من ٢٠٠ جنيه شهرياً فى يولية ١٩٩٢ إلى ٤٤٠ جنيه شهرياً فى يولية ٢٠٠٠ فإن القيمة الفعلية لبعض المعاشات القديمة تطورت من ٤٩٢.٢٥٠ جنيه فى يوليوس ١٩٩٢ إلى أن بلغت ١١٥٣.٤٥٠ جنيه فى يوليوس ٢٠٠٠ أى أن قيمتها الفعلية زادت بأكثر من الضعف عن الحد الأقصى للمعاش المستحق عن الأجر الأساسى الخاضع للزيادة السنوية .

لذلك رأت أن يتضمن التشريع الجديد لزيادة المعاشات المعمول به اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ القواعد التي تعد من التوافق بين فئات المؤمن عليهم والمستفيدين منهم والتقريب بين النحل المختلفة والالتزام بالحد الاجتماعى حفاظاً على التماسك بين طبقات المجتمع فجات أحكام القانون الجديد مشتملة على القواعد الآتية :

١- النص على أن تكون نسبة الزيادة بواقع ٨٠ /١ بعد أقصى ٦٠ جنيه شهرياً لتتلاقى هذه الزيادة مع الحد الأقصى القانونى لمعاش الأجر الأساسى وقدره ٤٨٠ جنيه شهرياً فى ٢٠٠١/٧/١ ٢- ألا تقل الزيادة عن ١٠ جنيهات شهرياً ، والهدف من ذلك هو أن تكون استفادة الطبقات محدودة الدخل بقدر أكبر من الزيادة المقررة للطبقات القادرة وتقريب الفجوة بين الحدين الأدنى والأقصى على المدى الطويل أو الحيولة دون اتساعها .

بالحكومة ليشمل تعريف أجر العاملين الدائم وكذلك العمالة العرضية والوقتية ، وذلك وفقاً للآتى:

١- يقصد مبدأ أجر الأساسى الأجر المخصص عليه بالجدول المرفقة بنظم التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات النصوص عليها بالبند (١) من المادة (٢) وما يضاف إليه من علاوات خاصة أو الأجر المخصص عليه بعدد العمل وما يضاف إليه من علاوات مستتبداً منه العناصر التي تعتبر جزءاً من الأجر المتغير وذلك بالنسبة للعاملين الذين تربطهم بالجهات المشار إليها علاقة تعاقدية أو عرضية بحسب الأحوال ونظراً لأن بعض الفئات التي تعمل بمعدود مؤقتة أو عرضية بالجهات الحكومية والقطاع العام تتقاضى أجراً بالكامل بإنتاج أو بالمعمولة ولم يجد لها أجر أساسى بالبعد ، لذلك رأى معاملة هذا الوضع بإضافة حكم جديد بالتعديلات التي تمت خلال عام ٢٠٠١ يقضى بالآتى

إذا كان الأجر كله محسوباً بالإنتاج أو بالمعمولة فيتمتع هذا الأجر أجراً أساسياً بما لا يجاوز الحد الأقصى لهذا الأجر . انتفاع الفئات المحددة بأقصى قدر من زيادة المعاشات ثالثاً : الالتزام بالحد الاجتماعى فى تقرير الزيادة الدورية للمعاشات :

من المعلوم أنه قبل استحداث نظام الأجر المتغير فى عام ١٩٨٤ كانت العناصر المتغيرة محصورة فى الحوافز والمعمولات والوجبة ويضع البدلات وكان المعاش المحسوب عن الأجر الأساسى وهذه العناصر المتغيرة المحددة يعتبر وحدة واحدة ويخل فى الوعاء الذي تحسب على أساسه الزيادة السنوية التي تقدر فى أول يوليوس من كل عام .

هذا بالإضافة إلى أن قواعد حساب الزيادة تقضى بإضافة الزيادات السابقة على المعاش عند

المحددة لعلاج الإصابات ومعه صورة بلاغ الإصابة التي يحصل عليها من صاحب العمل ومتابعة تعليمات العلاج.

-الحفاظ ببطاقة العلاج والمدون بها تواريخ التردد على مكان العلاج لتسليمها لمكتب التأمينات المختص أو صاحب العمل.

-إبلاغ قسم الشرطة المختص عن الإصابة إذا امتنع صاحب العمل عن تحرير بلاغ الإصابة ثم التقدم إلى مكتب التأمينات المختص بطلب برفق به محضر الشرطة المهرر والموضح به رقم وتاريخ تحرير المحضر.

-النسبة للمعاملين بالحكومة والعاملين العام يكتفى بتحرير محضر تحقيق إداري عن الحوادث التي تقع داخل دائرة العمل.

ثانياً: بالنسبة لصاحب العمل
تقديم الإسعافات الأولية للمؤمن عليه فور وقوع الإصابة ولو لم تنعكس الإصابة من مباشرة العمل. -نقل المصاب إلى جهة العلاج. -تحرير بلاغ الإصابة.

-إخطار مكتب التأمينات المختص بأصل بلاغ الإصابة بالنسبة للمعاملين بالقطاع الخاص. -إخطار قسم الشرطة المختص ببلاغ الإصابة خلال ٤٨ ساعة من الحادث ويكون البلاغ مشتملاً على اسم المصاب وظروف الحادث والجهة التي نقل إليها العلاج.

حقوق العامل المصاب
العلاج : يكون للمؤمن عليه المصاب حق العلاج الكامل حتى يشفى من الإصابة أو يثبت عجزه .. ويشمل العلاج خدمات الأطباء والأخصائيين والتحاليل وصرف الأجهزة التعويضية والتأهيل المهني وصرف الأدوية وإجراء العمليات الجراحية.

تعويض الأجر : يصرف للمؤمن عليه تعويض أجر أثناء فترة الإصابة إذا حالت بينه وبين أداء عمله ويقدر التعويض بواقع الأجر الشهري خلال فترة العلاج وذلك حتى شفاؤه أو ثبتت عجزه أو

حدوث الوفاة وتعتبر في حكم الإصابة حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها.

مصاريف الانتقال: يستحق المؤمن عليه أثناء فترة الإصابة مصاريف الانتقال من محل الإقامة إلى مكان العلاج بالوسائل العادية إذا كان العلاج خارج المدينة ووسائل انتقال خاصة إذا قرر الطبيب للعلاج أن حاجة المصاب تتطلب الانتقال بوسائل انتقال خاصة سواء كان ذلك داخل المدينة أو خارجها.

-إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقل نسبته عن ٣٥٪ يستحق المصاب تعويضاً من نفقة واحدة يقدر بنسبة العجز الذي تقرر من نسبة معاش العجز الكامل عن أربع سنوات.

-إذا نشأ عن الإصابة درجة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته به ٣٥٪ وأكثر ولم تصل إلى ١٠٠٪ استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة العجز الذي تقرر منسوباً إلى معاش العجز الكامل المستديم.

-إذا ترتب على الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة استحق المؤمن عليه أو وفاة استحق معاشاً تقدر قيمته بنسبة ٨٠٪ من متوسط الأجر الشهري خلال السنة الأخيرة أو مدة الاشتراك إن قلت من ذلك، ويضاف هذا المعاش بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكماً وذلك في حال العجز أو الوفاة الذي كان سبباً في إنهاء خدمة المؤمن عليه.

الحقوق الإضافية
بالإضافة إلى الحقوق السابقة
قانون التأمين الاجتماعي مزاي أخرى للمؤمن عليه الذي انتهت إصابته بالعجز الجزئي المهني للخدمة أو العجز الكلي أو الوفاة هي :

التعويض الإضافي : والذي يستحق للمؤمن عليه الذي انتهت خدمته بالعجز الكامل المستديم أو العجز الجزئي الذي أدى إلى إنهاء خدمته واستحقاق معاش أو

الوفاة ويضاف مبلغ التعويض الإضافي إذا لم يترك المؤمن عليه مستحقين في المعاش ويكون حساب التعويض الإضافي بنسبة من متوسط الأجر السنوي وفقاً لسن المؤمن عليه في تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق كما يصرف نصف قيمة التعويض الإضافي في حالات العجز الجزئي.

منحة الهلاك: تصرف هذه المنحة عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وتقدر بواقع شهر الوفاة والشهرين التاليين أي ثلاثة شهور وتلقزم بهذه المنحة الجهة التي كانت تصرف الأجر أو المعاش فإذا توفي المؤمن عليه وهو في الخدمة التزمت بها جهة العمل وإذا توفي بعد المعاش التزمت بها الجهة التأمينية.

مصاريف الجنائز : يستحق المؤمن عليه عند وفاته مصرف مصاريف الجنائز بواقع معاش شهريين بحد أدنى ٢٠٠ جنيه وتصرف المصاريف الجنائز للأرمل أو الأرمل أو لاكبر الأبناء فإذا لم يوجد تصرف لأى شخص ثبتت قيامه بتكاليف جنازة المؤمن عليه.

شروط إعادة تقدير درجة العجز

أجاز القانون لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي طلب إعادة الفحص الطبي مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل ستة خلال الثلاث سنوات التالية حيث تتولى جهة العلاج إعادة تقدير درجة العجز في كل مرة ولايجوز إعادة تقدير درجة العجز بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز من وزير التأمينات بإطالة مدة إعادة التقدير وذلك في الحالات التي يثبت طبياً حاجتها لذلك، ويوقف صرف معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالي للتأخير المحدد لإعادة الفحص الطبي إذا تخلف صاحبه عن إعادة الفحص الذي تطلبه جهة العلاج أو الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

في الموعد الذي تخطره به ويستمر إيقاف صرف المعاش حتى يتقدم صاحبه لإعادة الفحص فإذا أسفرت نتيجة الفحص عن نقصان في درجة العجز عن النسبة السابقة اعتبرت النسبة الجديدة أساساً للتسوية اعتباراً من التاريخ الذي كان محدداً لإعادة الفحص الطبي وإذا زادت درجة العجز نتيجة لإعادة الفحص اعتبرت النسبة الجديدة أيضاً أساساً للتسوية اعتباراً من تاريخ إعادة الفحص.

التحكيم الطبي
إذا أراد المؤمن عليه الجوء للتحكيم الطبي فعليه أن يتقدم بطلب لإعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل أو بعدم إصابته بمرض مهني وذلك خلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته ويقدم الطلب إلى مكتب التأمينات المختص مرفقاً به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره مع أداء رسم التحكيم المقرر.

ويقوم مكتب التأمينات المختص بإحالة الطلب إلى لجنة التحكيم وإخطار المصاب بقرار التحكيم الطبي بكتاب موصى عليه خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وصول الإخطار.

وفي الختام نأمل أن تكون قد وفقنا في إلقاء الضوء على هذا الموضوع الهام الذي يشغل بال الكثيرين وأهملنا عن كافة التساؤلات المطبقة به في شأن الإجراءات اللازمة والمقرر المترتبة عند حدوث الإصابة حتى لا يترتب على الجهل بهذه الإجراءات سقوط حقوق الكثيرين من المؤمن عليهم سواء من حيث اعتبار الإصابة إصابة عمل أو في مهلة المحددة للتحكيم الطبي أو إعادة الفحص، مما يترتب عليه الكثير من الشكاوى والمشاكل التي تجد صعوبة في حلها.



التنظيمات النقابية بين الحماية . . والحماية !!

العاملين في تشنة يصدر بتنظيم
توزيعها، وتعليقها في لوحة
الإعلانات قرار من رئيس مجلس
الإدارة.

وبهذا أصبح كل مايس
العاملين متاحا ومعلنا للجميع دون
تعميم أو إخفاء.

(٤) وفي مجال التقارير الدورية:
وضع القانون نظاما متكامل
وعادلا في وضع التقرير، وفي
عليته، وفي التظلم منه.

فلم يعد التظلم يوجه إلى رئيس
مجلس الإدارة، وإنما أصبح التظلم
يوجه إلى لجنة التظلمات التي
تشكل من ثلاثة من كبار العاملين
من لم يشتركوا في وضع التقرير،
وعضو تختاره اللجنة النقابية بقرار
من مجلس إدارتها.

ويتم تقديم التظلم من العامل
خلال عشرين يوما من تاريخ إعلان
التقرير.

(٥) وفي مجال الجزاءات:
حدد القانون أنواع الجزاءات،
وإجراءات توقيعها، ولم يعد التظلم
من الجزاء حقا للسلطة الأعلى ممن
له حق توقيع الجزاء، ولكن أصبح
التظلم يوجه إلى لجنة، حيث نص
القانون على أن تعرض التظلمات
من الجزاءات الواقعة من رئيس
مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية
يشكلها مجلس الإدارة للظفر في
هذه التظلمات، ويكون من بين
أعضائها عضو تختاره اللجنة
النقابية.

جماعية تسفر عن عقد عمل مشترك
بين الإدارة والنقابة.

(٢) وفي مجال شئون العاملين:
نص القانون على أن تشكل في
كل شركة بقرار من رئيس مجلس
الإدارة لجنة أو أكثر لشئون
العاملين، وتتكون من ثلاثة أعضاء
على الأقل، على أن يكون من بينهم
واحد من أعضاء اللجنة النقابية
يختاره مجلسها.

كما نص القانون على أن
توصيات اللجنة إذا كانت موضع
اعتراض من رئيس مجلس إدارة
الشركة، وجب عليه أن يبدى كتابة
الأسباب البيرة لذلك، وأن يعيدها
إلى اللجنة للنظر فيها في ضوء
هذه الأسباب، وحدد القانون للجنة
شئون العاملين أجلا لإبتعاوز
شهورا لإعادة النظر في توصياتها،
فإذا انقضت هذا الأجل دون أن
يبدى اللجنة رأيا، اعتبر رأي
رئيس مجلس الإدارة نافذاً، فإذا
تمسكت اللجنة برأيها خلال هذا
الأجل، يكون عليها أن تعيد
توصياتها إلى رئيس مجلس
الإدارة لعرضها على مجلس
الإدارة خلال شهر ليتخذ مبادره
بشأنها، ويعتبر قرار المجلس في
هذه الحالة نهائيا.

وبهذا، فإن القانون قد حدد
جهة تحكيم في حالة الخلاف بين
لجنة شئون العاملين ورئيس مجلس
الإدارة، ألا وهي مجلس إدارة
الشركة.

كما أوجب القانون أن "تعلن"
القرارات التي تصدر في شئون

(١) ففي مجال الرعاية الصحية
والاجتماعية والثقافية والرياضية:

نصت المادة ٥١ من القانون ٤٨
لسنة ٩٧٨٤ على أن "يضع مجلس
الإدارة بالاشتراك مع اللجنة
النقابية نظاما للرعاية الصحية
والاجتماعية والثقافية والرياضية
للعاملين بالشركة، وذلك بما لا يقل
عن الخدمات المقررة في قانون
العمل، وقانون التأمينات
الاجتماعية، وقانون النقابات".

وهذا يعني عدم الاكتفاء
بالخدمات التي جاءت بها قوانين
العمل والنقابات والتأمين
الاجتماعي، بل يعني دفع التنظيم
النقابي للمشاركة مع الإدارة إلى
التفاوض الجماعي لدراسة تقرير
مزاييا أفضل، يمكن أن تكون
موضع عقد عمل مشترك لمدة
سنوات يصددها الاتفاق.

(٢) وفي مجال المزاييا العينية:
نصت المادة ٤٢ من ذات القانون
على أن "يضع مجلس الإدارة
بالاشتراك مع اللجنة النقابية
الشركة نظاما للمزاييا التي يجوز
منحها لبعض العاملين الذين
تقتضى طبيعة أعمالهم تقرير هذه
المزاييا، وذلك طبقا للقواعد
والضوابط التي يقررها في هذا
الشأن".

وهذا النص -أيضا- يدعم
وسيلة "المفاوضة الجماعية" بين
النقابة والإدارة، بحيث تصبح
المزاييا العينية موضوعا لمفاوضات

خلال مسيرة تاريخية حافلة
بالنضال، حصلت التنظيمات
النقابية على عديد من الحقوق،
حفلت بها تشريعات وقوانين،
أوجبت مشاركة اللجان النقابية
للإدارات في عديد من
الاختصاصات، وفي عديد من
الجان، وأصبح واجبا على كل
نقابي وهو يمارس دورا نقابيا، أن
يهجر موقع "أنا" بكل مايعنيه من
رغبة في الجباة والإبتزاز والترهيب،
إلى موقع "نحن" بكل مايعنيه من
رعاية لجميع العاملين، ورجوع
مستمر إلى مشورتهم، وتجنب تام
لتوريطهم فيما لايرضون، وتسليح
بالدراسات الجادة والمتخصصة في
أمور العمل والعاملين، حتى إذا قال
سمع الآخرون رأيه، وتمسك
بالسلوك اللاق بالقاء النقابي،
الذي مهما تطور وضعه فإنه يبقى
بسيطا إلا من الكبرياء، وأضحى إلا
من الحفاظ على السر، متسامحا
إلا في حق زملائه، وعمله ووطنه،
واعيا يقلل النواذف في وجه رياح
الحقد، ويوجه بكل طاقته إلى
الاستقبال الأفضل بالإرادة الواعية
التي تنطلق دون تعجل، وتتمضى
في غير قلق!!

ومن الجدير بدراسة النقابي،
الاحاطة بتشريعات عديدة أعطت
التنظيمات النقابية العمالية
صلاحيات واختصاصات،
وأحاطتها في أدائها بسياس من
الحماية والضمانات . .



الدين والحياة مكارم الأخلاق من سمات المسلم د. لطفى السيد صالح قنديل

الإسلام دين الإنسانية السمحة والمرونة الكاملة، جاء برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليرفع قدر الإنسان ويلبى مكاتفه فى الوجود، ويلبى الأمن والطمأنينة والسعادة فى حياة الناس، ولذلك حدث أتباعه على التحلى بمكارم الأخلاق والتمسك بكل ما هو شريف ونبيلى من صفات وخصال... وقد أياست مبادئه الرفيعة أن الإنسان مهما أوتى من ثراء ومال، ويبلغ ما بلغ من جاه ومنزلة لا يستطيع أن يرضى جميع الناس ويسعهم، ولكنه يستطيع ذلك بطلاقة الوجه وحسن الخلق والتبسط معهم عند اللقاء، فقد روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنكم إن تسعوا الناس بأموالكم فسعهم بأخلاقكم... فحسن الخلق يبعث على الألفة بين الناس ويعمل على إشاعة المحبة بينهم لأنه يصلح الإنسان على التزهد عن الميوّب والبعد عن المحاسنى والآثام والذنوب، والتحلى بمكارم الأخلاق من حسن المقال وطيب العشرة والتلطّف فى معاملة الناس. وقد جمع الحق تبارك وتعالى مكارم الأخلاق فى آية قصيرة أمر بها حبيبه ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال: من وجّل "خُذْ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهل" (سورة الأعراف آية رقم ١٩٩) ووضح الإمام جعفر الصادق رضى الله عنه معنى هذه الآية الكريمة فقال: "أمر الله نبيكم بمكارم الأخلاق فى هذه الآية، وليس فى القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق من هذه الآية".

كما أوضح الإمام القرطبي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع لأحد صحابته رضى الله عنهم مكارم الأخلاق فى هذا الحديث الشريف وهو سيدنا جابر بن سليم "قال جابر بن سليم أبو هريرة الهجيمى "ركبت فعمودى ثم أتيت إلى مكة، فطابت رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإذا هو جالس عليه يرد من صوف فيه طرائق حمرة، فقلت: السلام عليك يا رسول الله، فقال وعليك السلام فقلت: إنا معشر أهل البادية قوم فينا الجفاء، فطمعت كلمات ينفخنى الله بها، قال: أدن ثلاثاً، فدنوت، فقال: ادن على، فاضمت عليه، فقال: اتق الله، ولا تتحرق من المعروف شيئاً، وأن تلقى أخاك بوجه منكسر، وأن تفرغ من دلوك فى إناء المستسقى، وإن أمرت سيك بما لا يعلم منه فلا تشبه بما تعلم فيه، فإن الله جامل لك أجراً وعليه وزر، ولا تسب شيئاً مما خورك (أي أعطاك) ومنكسر الله تعالى". قال أبو جري: فوالله ما سببت بعده بشاء ولا بعير". هذه منارات على طريق الهدى والفلاح ترشد المرء إلى أن يكون دائماً خيراً حيناً لبنا باشاً وفوداً مع إخوانه من بنى الإنسان بعيداً كل البعد عن الأدنى منزهاً لسانه عن السباب والقول العلى مع أحكام الناس وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم: إن من أخصبكم إلى وأقربكم منى مجلساً يوم القيامة أحسانكم أخلاقاً، وإن من أبغضكم إلى وأبعدكم منى يوم القيامة، الثرايون والمثدثون والمتغيبون، قالوا يا رسول الله: فما المتغيبون؟ قال: "التكبريون".

فالمسلم شيمته دائماً التحلى بمكارم الأخلاق قولاً وعملًا وسلوكًا، ويتعدّد أبداً عن سفا سفا الأمور ويزانها لأنه دائماً على الهمة يقصد رضا الله تبارك وتعالى والافتقار برسول الله صلى الله عليه وسلم الذى قال له ربه عن وجّل "إنك لطفى خلق عظيم" (سورة العلق آية رقم ٤) وذلك حتى يسعد الإنسان فى الدنيا ويفوز بالرضا والقبول فى الآخرة، ويعم المجتمع الحب والتعاون والتخلى،

فإذا خالف صاحب العمل هذه الإجراءات وقع القرار-إن كان فضلاً من العمل-إطلا، أى معيوم الأثر، بمعنى أن علاقة العمل تظل مستمرة ومنتجة لأثارها، ويصبح حق العامل المقتضى فى أجره واجباً، وإلا عوقب صاحب العمل بمقتضى المادتين ٤٧، ٢٢٢ من قانون العمل.

فضلاً عن حق العامل المقتضى فى الجوء إلى القضاء المستعجل - ويؤدى رسوم قضائية- لتمكينه من مباشرة عمله باعتباره أن موقف صاحب العمل المتعنت يشكل عقاباً مالياً للعامل يخفض القاضى المستعجل بأزائه... وإلى جانب ذلك فإن للعامل الحق فى المطالبة بتعويضات أمام المحاكم عما أصابه من أضرار نتيجة الفصل الباطل، ويكون ذلك أيضاً بدعوى

مغفلة من الرسوم القضائية.. بل إن عضو النقابة فى القطاع العام أو الخاص وإذ فصلت تأديبياً بغير اتباع القواعد والإجراءات التى أوجبها القانون، فإنه يستطيع رفع جنة مباشرة ضد صاحب العمل أو ضد المدير المسئول بالشركة.

إن التنظيمات النقابية، وقد حصنها القانون بضمائمات لهمايتها من أى تتكلى أو تهديد، ومنها صلاحيات فى جميع مجالات العمل، فإن عليها أن تصل رسالتها بإصرار لا يعلل على القضاء على "غريبان الضماد، وأن ترتفع إلى مستوى المشاركة فى اتخاذ القرار، ومن القوانين، لتصبح مصر-حق- حقيقة تزهر وتزدهر بكل حقوق الإنسان!!

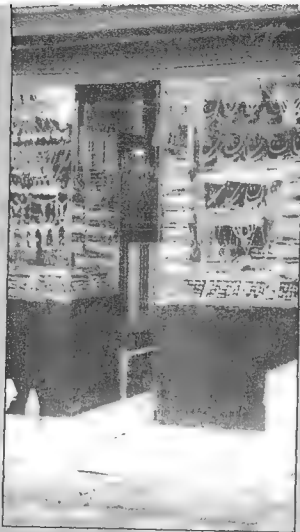
وإيرادة الواحية للتقنيين فى أجراس البهظة فى التعامل مع دورهم النقابي، بموضومية نبعدها عن البلاغات الضطائية، والحماسة الضعارية، لتكون بحق مواطنين كبراً فى وطن كبير!!

(٦) وفى مجال اللجان الثلاثية للخمسة بنظر حالات الفصل من الخدمة:

وهى اللجان التى تتكون من ممثل لصاحب العمل أو الشركة وممثل لوزارة القوى العاملة، وعوض من التنظيم النقابي، والتى نص القانون على ضرورة أن تعرض عليها جميع حالات الفصل من الخدمة قبل توقيع هذا الجراء، وإلا اعتبر القرار باطلاً على الرغم من أن رأيها استشاري، وقد توسع القانون فى اختصاص هذه اللجان بحيث أصبح العرض عليها واجباً قبل إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية، وذلك بالنسبة إلى بعض الوظائف التى كان قرار الفصل بالنسبة لها من اختصاص المحاكم التأديبية بدون العرض على اللجان الثلاثية.

وإذا كان القانون قد منح التنظيمات النقابية مزيداً من الصلاحيات داخل المنشأة، فإنه لم يتركها عرضة للمصعب بها ويقادتها، وإنما أحاطها بسياسات من الحماية والرعاية.

فالمادة ٤٨ من قانون النقابات العمالية ٢٥ لسنة ١٩٧٦ تقضى بعدم جواز فصل عضو فى مجلس إدارة المنظمة النقابية أو نقله أو توقيع جزاء عليه إلا بناء على قرار أو حكم من السلطة القضائية المختصة، وهذه السلطة القضائية هى المحكمة التأديبية طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية على أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية. وبمقتضى هذا القانون فإنه لا يجوز لصاحب العمل فصل القائد النقابى أو نقله أو توقيع جزاء عليه، وإنما يتعين إبلاغ النيابة الإدارية لتتولى إجراءات المحاكمة أمام المحكمة التأديبية إن كان لها محل.



صناعة الذهب قديماً

منذ قديم الأزل والذهب في مصر يعتبر من أهم الصناعات والسلع . . وهو دليل على الفن والذوق والجمال ، كما أن للذهب منذ قديماً المصريين قيسيته الخاصة ، فقد تمكنت فيه روح الآلهة ، ووضع فيه جثمان الملوك . وبعد مرور السنوات والقرون مازال الذهب يحمل نفس جاذبيته ورونقه .

وقد أثارت الاكتشافات الكبيرة مؤخراً للذهب في الصحراء الشرقية انتباه الكثيرين خاصة وأن التقارير أكدت أن الاكتشافات سوف تضع مصر في مرتبة متقدمة عالمياً بالنسبة لأكثر دول العالم إنتاجاً للذهب .

ومن جانبنا نحن فقد تصورنا أن أحوال صناعة الذهب سوف تتعشش وأن التجارة ستتحسن . ولذلك توجهنا إلى تجار وصناع الذهب ، لتتعرف على آرائهم وأحلامهم لهذه الصناعة . لكننا فوجئنا بإحباط شديد ، وأسيء لنا وصلت إليه أحوال صناعة الذهب ، بعد أن كان الاستثمار في الذهب أحد أنجح وسائل



تصوير: أحمد عبد العال

تحقيق: مروى بدر الدين

موجوداً قليل إنشاء مصلحة الضرائب على
البيعات والذي سيبقى هو نفسه تتوارثه الأجيال
القادمة.

الضريبة على المبلغ المضاف

ويضيف سيد الشرساوي "تاجر ذهب"
وسكرتير عام مساعد شعبية المصوغات
والمجوهرات قائلا: إنه من الضروري أن يعاد
النظر في هذه الغلات المفروضة من قبل
ضرائب المبيعات، وذلك بأن يتم تطبيق
الحاسبة الضريبية على المبلغ المضاف للمادة
الخام (الصنعية+الربح)، حيث إنه نفذ أن تم
تطبيق القانون ١١ لسنة ٩٦ -الخاص بهذا
النشأ- فإن مهنة المصوغات في ركود وكساد،
كما أنه يشجع النفوس الضعيفة على الغش،
والتهرب الضريبي.

ويشير أحمد إبراهيم عفيفي مدير مقرر شعبية
المصوغات والمجوهرات إلى ملحوظة هامة، وهي
أن هذا القانون قد نص على ساعات اليد
والجيب أو مثلها من الذهب والفضة والبلاتين،
ولم ينص على المشغولات الذهبية، ومع ذلك فقد
جرى العرف أن تشترك المصوغات في هذا
القانون وأصبح العرف هو السائد وتداخلت
نصوص القانون.

سوق رسمي للذهب

ويضيف عبد الله زهران مدير إدارة التجارة
الداخلية بالاتحاد العام للغرف التجارية أن
ضريبة المبيعات الآن تعتبر من أكبر مشاكل
تجارة الذهب في مصر، وقد حاولنا حل هذه
المشكلة مع مصلحة الضرائب وعقدنا أكثر من
١٢ اجتماعاً بهذا الخصوص مع طلعت مهام
رئيس المصلحة ولكن للأسف لم يحدث أي تقدم
، وهكذا تم تحصيل ضرائب المبيعات حتى الآن
على أكثر من ١٥٠ ألف طن ذهب، وهذا الرقم
أكبر من كمية الذهب الموجودة بمصر كلها، بل
الموجودة بالخارج الأوسى كله، مع العلم أن
حجم الذهب المتداول في مصر يتراوح بين ٢٥٠
إلى ٣٠٠ طن، والمشكلة في أن الحكومة تعامل
مع الذهب كسلعة، مع أنه يعامل في العالم كله
على أساس أنه نقد، وأنه يمكن إضابطته
لشهادات الاضطر في البنك جنباً إلى جنب مع
شهادات الاضطر الحكومية وشهادات الاضطر
بالجنينة المصري.

كما يجب إقامة سوق رسمي للذهب في
مصر، لأننا الدولة الوحيدة في العالم التي
لا تملك سوقاً رسمياً للذهب، هذا السوق يمكن
أن يحكم أسعار المشغولات ومن خلاله نستطيع
أن نعرف كمية الذهب المتداول، وبالتالي يمكننا



من مصر .. بقعدة بالاشتراش !!

الاستثمار في مصر،

أما الآن .. فالمصناعة تشكو من الكساد ..
فخسلا عن تهريب المشغولات الذهبية إلى داخل
البلاد .. وهذا ما أكتفه حالات التهريب التي
سببت مؤخراً، وضريبة المبيعات، والجمارك
وفي جولة مع صناع وتجار الذهب لفلسطين
لنا بهمومهم بعد أن أصبحوا يشعرون أنه لا أحد
يسمعهم .. ولا أحد يترك مشاكلهم!

في البداية كان حديثنا مع المهندس هاني جيد
صاحب ورشة تشغيل مصنوعات ذهبية، وقد أكد
أن أكبر مشكلة تواجه صناعة الذهب الآن هي
"الضريبة للمبيعات" حيث إن هذه السلعة في كل
مرحلة من مراحل تداولها "تصنع" وتجارة"
تخضع للضريبة العامة على المبيعات ١٠٪ /
من قيمتها عند التصنيع، ١٠٪ من القيمة
إضافية في مرحلة التجارة جملة وبجزئة وهذا
أمر غير طبيعي، فالمشغولات الذهبية لاتعد سلعة
قابلة للاستهلاك، بل إن ما يستهلك منها لا يتجاوز

أكثر من قيمة الصياغة التي تمثل قيمة ضئيلة
جدا بالمقارنة بقيمة الخام.

كما أن نشاط صياغة الذهب أو إعادة
صياغته لا يمد تصنيهاً، أو خلقاً، أو تحويلاً
للمادة، بل أن هذا النشاط لا يزيد عن كونه
تحويلاً في شكل الصياغة، وعلاوة على ذلك
فالذهب مادة غير قابلة للفناء، ومن الخطأ اعتبار
الذهب مثل باقي السلع كالتلاجة والتليفزيون، أو
حتى المعادن الأخرى.

إن قرار مصلحة الضرائب بتحصيل ضريبة
المبيعات على الذهب، غيّر ٢٦ فاكتر على اعتبار
أن مسعدل دورانه "دورات في السنة" والذهب
يعار ١٨ فاكتر على اعتبار أن معدل دورانه ثلاث
دورات في السنة .. هذا القرار يعتبر مقصوداً
، لأن الدوران هنا مقصور على سنة واحدة فقط،
وكان الذهب يعني بقد ذلك، مع أن نفس الذهب
الذي يتم تشغيله هو ذهب الأجساد والآباء
والأجيال المتوارثة له من قديم الأزل، والذي كان

دراسة الأوضاع الحقيقية لصناعة الذهب في مصر .

معارض في الخارج

ويقول رفيق عباس صاحب ورشة مصوغات ذهبية إن دفع ضريبة البيعات عند المص - قبل البيع - يسبب مشاكل سيولة مالية لدى الصناع ، لأن المصنع يبيع للتاجر بالأجل .

فإذا لم يتم بيع الذهب للشغول لأي سبب من الأسباب وأهمها تخلف الموضة ، فإن هذا الذهب يعاد مياغته ليلائم الموضة الجديدة . ومن هنا تدفع الضريبة مرة أخرى عند دفع المشغولات الجديدة المصنوعة من تكسير الذهب السابق من السوق والذي سبق أن تم دفع الضريبة له ، ولم يتم بيعه ، فإذا تم حساب طريقة الدفع نكتشف أن كل ٢٠ كيلو ذهب يذهب للمصلحة للدفع فإن المصلحة تتلقى من المصنع ما قيمته كيلو ذهب ، وذلك يجب احتساب ضريبة المبيعات على أساس القيمة المضافة ، وليس على الذهب الخام وذلك لإقتصاد صناعة الذهب وصانعيه من الإفلاس ، وخاصة بعد أن بدأ تجار الذهب يلجئون لشراء الذهب المشغول المستورد لأن سعره أقل بكثير من مشغولات الصناعة المحلية . بسبب الرسوم العالية التي تفرض على الصناعة المحلية والتي في غير موجودة في الدول المجاورة المتقدمة للذهب مثل إسرائيل وتركيا .. وهما يسيطران الآن على تصدير خراطيش الذهب الفرعونية إلى الدول الأوروبية وأمريكا .

ولسنا ننكر أن صناعة الذهب في مصر تعتبر مستفحلة عن مصادرتها من العالم كله بسبب الإجراءات الحكومية المتعسفة في التعامل مع الذهب كضريبة البيعات والجمارك المرتفعة ، ومن المؤكد أن التعسفات في تلك الإجراءات سوف يؤدي بترك الصناعة إلى الاندثار والزوال ، بعد أن أغلق عدد كبير من الصناع "ورش" تصنيع الذهب الخاص بهم ، وحاولوا شواطئهم إلى تجارة أو صناعة أخرى ، وهذا الركود كاف لقتل هذه الصناعة الممعة غاية الأهمية للاقتصاد المصري . ونحن كصناع ذهب نريد عمل بعضات ومعارض في الخارج لتطوير الصناعة وزيادة التسويق ، غير أن إمكانيات الصناع لاتتكتمل من ذلك .

التكساد في سوق الذهب !!

ويؤكد جمال سعيد أحد تجار الذهب أن الذهب قد فقد عرشه كأفضل وسيلة استثمار نتيجة لارتفاع سعره بعد فرض ضريبة مبيعات عالية ، وتذبذب سعره في البورصات العالمية ، وكذلك لوجود وسائل استثمار جديدة نافست الذهب بشدة وجذبت المستثمرين نحوها

لتحقيقها أرباح عالية لهم مقارنة بالذهب ، وضريبة المبيعات تعد أحد أهم أسباب التكساد في سوق الذهب ، فبعد أن كانت الضريبة على الجرام ١٨ قرشا أصبحت حاليا ١٢٦ قرشا على الجرام عيار ٢١ .. و١٥٢ قرشا على الجرام عيار ١٨ كما يعني أن ضريبة المبيعات على كيلو الذهب أصبحت ١٥٠٠ جنيه ، وأن الضريبة على ٢٠ كيلو ذهب هي ثمن كيلو واحد ، الأمر الذي رفع تكلفة الذهب بدرجة كبيرة ، خاصة بعد احتساب المصنعية على الجرام ، والتي تتراوح بين ٢ إلى ٤ جنيهات الأمر الذي اضطر معه التجار لزيادة التكلفة على المشتري حتى يتمكنوا من تحقيق ربحية .. وفي النهاية اضطر المشترون للهروب من السوق وكان هذا وراء حالة التكساد .

عيار ٢١ أفضل

ويرو فيكتور باسيلي عهده أحد تجار الذهب بشبين الكوم أن الذهب لم يعد الوسيلة المفضلة للاستثمار ، بعد انخفاض هامش الربح الناتج عن تجارته ، وأن وجود وسائل استثمار أخرى تحقق مزيدا من الربحية للمستثمر ، قلل الاعتماد على الذهب بدرجة كبيرة ، ففي الماضي كان المواطن العادي يفضل اقتطاع جزء من أمواله لشراء الذهب ، وكان باستطاعته شراء كميات كبيرة بأموال قليلة ولأن تغيرت الصورة بعد ارتفاع السعر في الخارج والداخل ، ووجود ضريبة المبيعات والمصنعية العالية التي أدت لتحقيق بعض الخسائر .

وبالنسبة للذهب الذي يدمغ بإقلام دفعة مقلدة هو ليس مغشوشاً ، وإنما كان الهدف من غش النعمة هو التهرب من ضريبة المبيعات العالية . إن الذهب عيار ٢١ هو الأفضل للشراء بهدف الاستثمار ، نظرا لانخفاض مصنعيته بما قد يحقق ربحية للمستثمر .. والذهب رغم كل شيء مازال مزاياء باقية كسعة مرتجة يسهل التصرف فيها في أي وقت ، بجانب كونه وسيلة إخبار مناسبة يصعب نفسيا على السيدات بيعها في حالة الحاجة للأموال .

تشريع لتخليص الجمارك

ويخبرنا موهوب موهوب تهرب الذهب من الجمارك ، يتحدث شريف السرجاني رئيس شعبة المصوغات الذهبية ، قائلا :

لا يمكن أن ننكر أن السوق المصرية بها الكثير من الذهب المهرب من الجمارك ولذلك فنحن نطالب بتشريع يخفف الجمارك على الذهب الشغول أو النصف مصنع ، وأن يتم التعامل مع المستورد بإجراءات أكثر سهولة على أن يكون حساب الجمارك على المصنعية وليس على خام الذهب ، حيث إن خام الذهب معنى أصلا من

الجمارك ، والمبالغة في الجمارك تشجع الكثيرين على التهرب منها ، حيث إن تكلفة إدخال كيلو الذهب إلى مصر بالطرق المشروعة تبلغ بين ١٠٠٠ جنيه ، في حين لاتتعدى تكلفة دخوله عن طريق التهريب ٢٠٠ جنيه !!

ويجب أن نبدأ من الآن بإعادة النظر في الجمارك المرفوعة على الذهب المستورد ، وخاصة مع تطبيق الجات ، كما يجب أن نعلم الناس البصوة إلى الطرق الشرعية في البيع والشراء .

وأهم الاقتراحات لتنظيم مسألة استيراد الذهب هي عدم السماح للأفراد بالاستيراد ، وأن تتحول شركة مساهمة لذلك ، وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها ليس لديهم أية أحكام قضائية في موضوع التهريب ، وأن تكون هذه الشركات لديها نفقات معتمدة ، وإذا اثبتت مباحث الأموال العامة أية محاولة للتهريب فمن حقها القيام بإغلاق هذه الشركة ، وهذه الفكرة هي محل دراسة الآن ، وهي تحتاج إلى تشريع جديد .

ومن جهة أخرى يجب تطوير صناعة الذهب في مصر من خلال شراء آلات جديدة وتدريب العمال والكادرات الفنية الماهرة ، مما يعد بالنفع حتما على هذه الصناعة .

وهي النقطة التي تعاني منها مصر من عدم وجود الآلات الحديثة ومستلزمات الإنتاج لارتفاع الرسوم الجمركية وهروب العمالة الماهرة إلى دول الخليج بسبب الركود العائد في سوق الذهب المصري ، كما أنه لا توجد دولة في العالم تجرى عمليات تطويل للذهب عند دخوله إلا مصر ، على الرغم من أنه مدموغ من بلد المنشأ ، وعليه رقم مسلسل مما ينفي أي شك في مكونات الذهب من الطعم أو حجرات التحليل في المكاتب المختصة للمصلحة على مستوى الجمهورية غير مجهزة نهائيا للتعامل مع الذهب ، وبكافة أجهزة بذائية ، وغير دقيقة التحليل ، وغير منظمة ، ولا يوجد نظام للأمن داخل المكاتب . بالإضافة إلى تفسير التهرب لتسهيله مما يشوه شكل المنتج ، على الرغم من أن هناك أجهزة حديثة يمكنها تحليل الذهب بدون أخذ العينة ، وهي موجودة داخل المصلحة لكنها لا تستخدم .

مدرسة لتخريج العمالة

ويستطرد السرجاني قائلا كذلك من الضروري عمل مدرسة لتخريج العمالة الماهرة للعمل في سوق الذهب ، والتي تستطيع منافسة

مع بداية شهر رمضان الكريم طالعنا التلفزيون كالعادة كل عام بعدد وفير من المسلسلات التي تشغل أذهان الناس وتثير الجدل على مائدة الحوار الدرامي عن هذه القضايا المطروحة وماتحويه الأعمال الفنية وزيادة الاعتماد على كافة الأشكال بالنسبة لهذا التوقيت بالتحديد شهر رمضان ولكن يستوقفنا عمل استطاع أن يلتفت إليه الأنظار لأنه تناول قضية قد تكون مهمة جداً أيضاً تمس مشاعر بعض الرجال وتؤايل حب الاستطلاع على هذا العالم الغامض والمثير وهو قضية تعدد الزوجات وماوراءها من مغزى لعديد من المشكلات.

جمال عمر

مسلسل الحاج متولى يشير قضية تعدد الزوجات

بمبادئ بعيدة تماماً عن المشكلات المادية والاجتماعية ، فهي تمسك كينونة الإنسان فيلارته وتصميمه بقر المستحيل ويحقق نجاحاً كبيراً ، فالقيمة الفكرية لديها هي بالفعل الشروة الحقيقية ، ولكننا نجد كل ذلك ينهمز أمام الطغيان المادى والمظاهر الاجتماعية المبرقة التي تجذب إلى مقصالتها كثيراً من الضحايا، ويتمثل هذا في الزوجة الفاسدة الفتاة الصغيرة "الثق" مونيكا ابنة وكيل الوزارة التقاعد التي يبهوها هذا العالم.

حقيقة أن المسلسل يفجر قضية خطيرة جداً وهي تعدد الزوجات ، فالمؤلف يسرر ذلك بأنه يرى أو يرمس كل خصائصها في حدود الشريعة والدين ، لأن الزوج هنا قادر على ذلك مادياً وأيضاً يحقق العدالة بين زوجاته مع أن الله سبحانه وتعالى يقول: "وإن تستطعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم" أيضاً من ضمن المشاكل الاجتماعية نجد أن المؤلف يدافع عن قضية تزيد تعدد الزوجات مقابل الرجال التي سوف تتفجر في يوم من الأيام ليس بعيداً ، ولأمر من تعدد الزوجات حتى يتم المجتمع بالاستقرار والقضاء على الانحراف والمشاكل التي تتولد من هذا الانحراف.

ولكن يبقى السؤال هل المرأة توافق على تعدد الزوجات للرجل؟ وفي نفس الوقت هل تكون راضية وتساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعى أم لا؟

هذا السؤال يجب أن يطرح على الكثير من مؤلف الحوار حتى نصل إلى الحل الأمثل لواقع اجتماعي قد يفجر في يوم من الأيام.



هذا المسلسل بما يحمل من جانب درامى مزجج بلقالب كوميدى ساخر حاول المؤلف مصطفى مصرم أن يحد من وقع رد الفعل لدى الزوجات اللاتي يرقصن الزوجة الثانية وهكذا .. فحاول أن يداعب مشاعر المشاهد وأن يحاور ذهنه إلى الأفضل يجعل هذه التوليفة الكوميدية الدرامية ترضى كافة الأذواق بقدر ما تنتشر من استقزاز نهم الرجال من شخصية الحاج متولى وتكرينها الصعبة جداً والتي

اللاتي يطمعن في حياة الترف، ويسجل لنا مشوار هذه الشخصية العبد من المحطات التي يجب أن ترصدنا من خلال التطور الدرامى لتكوين الإطار والمضمون لهذا الشكل الاجتماعى من الرجال الذين يبدلون حياتهم من الصغر أو من أول الطريق عندما كان يحمل "متولى" نور الشريف بانما للأتمشة عند الحاج "سلامة محمد الغفرانى" ، الذى رأى فيه الصدق والأمانة فولاه ثقة كبيرة وأصبح من المقربين إليه وإلى أهل بيته حتى زعرت الخاتمة "صباح" هاندة رياض فى قلبه الشك والفيرة تجاه زوجته "فايدة" فانيه عيد الفنى التي لم تجب له أولاداً ، فحاول أن يتزوج مرة أخرى بريعة الخلفة وهو لا يعلم أن العيب بداخله هو ، ولم تتحقق هذه الرغبة لأن المنيه سيقته ليرحل من هذا العالم ليترك زوجته التي لاتدرك لعبة التجارة ليبدأ نجم متولى يسقط في هذا العالم وخاصة أنه شرب السمعة جيداً ويعلم كيف يحقق النجاح الذي كان يتطلع إليه من بداية عمله لدى الحاج سلامة ويتزوج من فانيه عيد الفنى لينبدأ مشواره الصعب

اللاتي يطمعن في حياة الترف، ويسجل لنا مشوار هذه الشخصية العبد من المحطات التي يجب أن ترصدنا من خلال التطور الدرامى لتكوين الإطار والمضمون لهذا الشكل الاجتماعى من الرجال الذين يبدلون حياتهم من الصغر أو من أول الطريق عندما كان يحمل "متولى" نور الشريف بانما للأتمشة عند الحاج "سلامة محمد الغفرانى" ، الذى رأى فيه الصدق والأمانة فولاه ثقة كبيرة وأصبح من المقربين إليه وإلى أهل بيته حتى زعرت الخاتمة "صباح" هاندة رياض فى قلبه الشك والفيرة تجاه زوجته "فايدة" فانيه عيد الفنى التي لم تجب له أولاداً ، فحاول أن يتزوج مرة أخرى بريعة الخلفة وهو لا يعلم أن العيب بداخله هو ، ولم تتحقق هذه الرغبة لأن المنيه سيقته ليرحل من هذا العالم ليترك زوجته التي لاتدرك لعبة التجارة ليبدأ نجم متولى يسقط في هذا العالم وخاصة أنه شرب السمعة جيداً ويعلم كيف يحقق النجاح الذي كان يتطلع إليه من بداية عمله لدى الحاج سلامة ويتزوج من فانيه عيد الفنى لينبدأ مشواره الصعب

تأخذنا إلى عالم افلاطونى غارق فى المثالية أو مجتمع "يوتوبيا" أى مجتمع المدينة الفاضلة أو الجمهورية المثالية التي صنعها لذاته الحاج متولى ، عندما حاول أن يؤكد لنا من خلال أفعاله وتصرفاته مع زوجاته أنه يسير على شريعة الله ويضاف أن لايعبدل بين زوجاته،فجاءتزوج وجمع بين زوجاته إلى الأسوأ بل العكس تحاول كل زوجة أن تقدم له ففروض الولاء والطاعة والحب أيضاً والمضامر الدافئة ، فتتبارى كل منهن فى تقديم أجمل ما عندها وهي تهادن بداخلها الحب والوفو والفيرة حتى تكسب ود "دون جوان" عصره وأوانة "الحاج متولى" الذى يعيش وهم الحب والشباب والتي تتوارى خلف قماراته التي رفحها باسم نواته وإشباع رغباته المادية والزوجية أيضاً ، فللك زيجة حكاية يحاول تبريرها يرصد نوافعها الاجتماعية والاقتصادية لينجى مكاسب مادية ومنافع لتجارة التي تحقق الثراء الفاحش فاصبح في خلال فترة وجيزة مليونيراً ومطمع للنساء بل والفتيات المستنارات



بقلم :
عبد الحليم القاضي

كيفية الحد من التهرب من التأمينات ومن الديون المستحقة للتأمينات الاجتماعية ● ٢ مليار و ٩١٠ مليون جنيه ديون مستحقة للتأمينات ● ٣٣٠ مليون جنيه مديونية المؤسسات الصحية للتأمينات

ج- أن تكون عقوبة الحبس وجوبية لصاحب العمل المتهرب بأى صورة من صور التهرب ، وتكون الغرامة بالقرار المنصوص عليه فى قانون قمع الرش والتليس .
د- إعطاء الحق للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بإدارة أى منشأة مدينة سواء نتيجة التهرب من التأمينات أو التراخى أو سداد الاشتراكات حتى يتم تحصيل جميع مستحقاتها .

ثالثا التعاون بين وزارتي التأمينات والقوى العاملة والهجرة :

أ- أن يجرى عقد العمل كاتبا من ثلاث نسخ نسخة له ونسخة فى ملف العامل والثالثة لمكتب التأمينات الاجتماعية المخصص (٣٠ م) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل .

ب- بإشياء ملف لكل عامل يذكر فيه اسمه ومهنته ودرجة مهارته ومحل إقامته وحالته الاجتماعية وتاريخ ابدئه خدمة وأجره وبيان ما يدخل عليه من تطورات والجزرات .. إلخ (٥ م)
ج- أن يجرى عقد العمل وقيام مفتشى العمل بالتأكد من قيام صاحب العمل بتنفيذ الالتزامين السابقين وهذا ييسر لمفتشى التأمينات مهمتهم فى التأمين على العمال ويحد من مشكلة التهرب .

وهنا يقتضى التنسيق بين مكتب التأمينات الاجتماعية ومكتب تفتيش العمل ، بحيث يبدأ الأخير بالتفتيش ويليه مكتب التأمينات .
رابعا : نشر الوعي التأمينى بين العمال وأصحاب الأعمال :

أن مسئولى نشر الوعي التأمينى تقع أولا

١- مجموعة من المفتشين المؤهلين تهيأوا جامعا فى كل مكتب ومنحهم الضبطية القضائية تطبيقا للمادة (١٥٢) من قانون التأمين الاجتماعى ، بحيث يكون عددهم يتناسب مع عدد أصحاب الأعمال المطلوب التفتيش عليهم ، ويتم تدريبهم تدريباً جيداً فى تشريعات العمل والتأمينات .

ب- إنشاء قسم لمكافحة التهرب من التأمينات الاجتماعية فى كل منطقة لتابعة نشاط مفتشى المكاتب ومراقبة أعمالهم .

ج- إنشاء إدارة لمكافحة التهرب من التأمينات الاجتماعية فى المركز الرئيسى لصندوق التأمين على العاملين فى القطاع العام والخاص للبحث فى أموال أصحاب الأعمال المتهربين وكذلك المدينين الذين يعلن إفلاسهم .

على أن تخصص نسبة من المبالغ التى يتم تحصيلها من أصحاب الأعمال المتهربين أو المدينين كحوافز للموظفين لا تقل عن ٥ ٪ .

كما يقترح تشجيع العمال للإبلاغ عن صاحب العمل المتهرب بتقديم حافز مالى لهم وحمايتهم من الفصل بسبب الإبلاغ عن جريمة التهرب .

ثانيا : تعديلات تشريعية :

أ- إلزام أصحاب الأعمال بتقديم الاستمارة رقم (٢) تأمينات الخاصة ببيان أسماء العمال وأجورهم فى يناير من كل عام فى جميع الأحوال ، وتعلق صورة منها فى مكان ظاهر من العمل ، كما ترسل صورة منها للجنة النقابية أو النقابة العامة المختصة وهذا لا يقتضى إلا تعديل القرار الوزاى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ .

ب- إلزام صاحب العمل بأوراق صورة معتمدة من الإقرار الضريبى الأخير من الاستمارة رقم (٢) ولا يحتاج هذا الأمر إلى إضافة بذل إلى القرار الوزاى المشار إليه

استشرت ظاهرة التهرب من التأمينات الاجتماعية حتى أصبحت قاعدة سارية بين أصحاب الأعمال بالرغم من أن عبء تكلفة التأمينات يتحملها المستهلك .

فانواع أن صاحب العمل يحمل عادة تكلفة السلعة بما يقابل حصته فى الاشتراكات التى يلتزم بدائها ، فتكلفة السلعة تتكون من المادة الخام والاستهلاكات (آلات ومياه وكهرباء ، إلخ) وكذلك الأجور واشتراكات التأمينات الاجتماعية والمصاريف الإدارية الأخرى ، وبالتالي يتحمل عبء هذه الاشتراكات من المنتج أى صاحب العمل إلى المستهلك ، أما حصة العامل فى اشتراكات التأمين فيقع عبؤها عليه أى على العامل ، ولا يمكن نقلها إلى غيره إلا إذا تم الاتفاق بين العمال وأصحاب الأعمال على زيادة الأجور بنسبة الاشتراكات أو يؤدى صاحب العمل حصة العمال فى اشتراكات التأمين من حسابه الخاص ، وفى كلتا الحالتين تلغى حكم اشتراكات صاحب العمل ويتحملها المستهلك فى النهاية .

وبالرغم من ذلك استشرت ظاهرة التهرب من التأمينات الاجتماعية لأنها لا ترضى اهتماما وتقابل باللامبالاة سواء من الجهاز الإدارى للتأمينات الاجتماعية أو من معظم أصحاب الأعمال ، وقد يع صوب العمال من أجل القضاء على هذه الظاهرة لآثارها السيئة عليهم وعلى أسرهم .

وللقضاء على ظاهرة التهرب من التأمينات الاجتماعية ينبغي العمل فى عدة محاور :

(أولا) أن يكون هناك جهاز إدارى فعال إذ إن الضرورة تقتضى إنشاء أو تعميم جهاز مكافحة التهرب من التأمينات وجهاز التفتيش على المنشآت من :

صناعة الذهب مهددة بالانقراض

بقية

المستورد والإبداع من الخيال ، دون الاعتماد على النقل والتقليد ، بالإضافة إلى ضرورة إلقاء الجمارك على آلات التصنيع والمواد المستخدمة في صناعة الذهب ، وتخفيض ضريبة المبيعات والتي باتت هي الذهب الأكبر على الصانع والتجار ، إلى جانب اتخاذ العديد من السياسات التسويقية مثل المشاركة في المعارض والأسواق الدولية المتخصصة والاعتماد بالدعاية والترويج ، ودراسة أحدث التسميات العالمية للمشغولات والمصوغات .

النقل .. والتقليد!

ومن جانب آخر طالب أمير نسيم وكيل شعبة المشغولات الذهبية باتخاذ تشريع ووضع حد لما أسماه بدخول مختلف المنتجات إلى مصر بطرق غير شرعية ، وأشار إلى أن مصر من أكثر الدول استهلاكاً للذهب في العالم حيث حجم التعامل في السوق المصرية من الذهب حوالي ١٠ مليارات جنيه ، وقد كانت مصر تصدر منذ ١٥ عاماً حوالي ٥٠ طن من المشغولات الذهبية ، أما الآن فإن مصر تستورد المشغولات والمصوغات من الدول التي كانت تصدر إليها في الماضي ، والمشكلة تتركز في أننا نعتمد على صناعة طبق في النقل والتقليد ، أما الابتكار فهو أمر صعب للغاية في ظل نقص الصناعات الماهرة ، وعدم توفر التكنولوجيا العالية المحيطة في هذه الصناعة الهامة!!

وبمناسبة الحديث عن نقص العمالة الماهرة في مجال صناعة الذهب تجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخراً افتتاح مركز نموذجي للتدريب على صياغة الذهب والمجوهرات ، يتاح الالتحاق به لغيري المدارس الصناعية نظام ثلاث وخمس سنوات يعين بعدها الخريج بوظيفة بمصانع الذهب ، وذلك بمبادرة مبددة وقد قامت وزارة القوى العاملة والهجرة بتوقيع بروتوكول تعاون لتأهيل الشباب لسوق العمل من المركز النموذجي للتدريب على صياغة الذهب والمجوهرات .

ويعد ..

فهذه أحران ومهم كثيرة ظهرت وراء هذا البريق الساحر لهذه الصناعة ، ويبدو أن المشكلة تحتاج إلى تكاتف الكثير من الجهات ، لتشهد أرن صناعة الذهب ، قبل أن تسقط من الذاكرة ، وتصبح مجرد تاريخ لأجداد الفراغة ، أول من صنعوا حلياً ذهبية بهروا بجماهاها

العالم حتى الآن!!

ومنازيرته الآن!! هو إعادة تاج العرش على رأس هذه الصناعة .. فهل هذا الأمر مستحيل!!

مروى بدر الدين

قهام صندوق التأمينات للعاملين في القطاع العام والخاص بخلاف صاحب العمل الذي لا يسد ما عليه من اشتراكات التأمين في المواعيد القانونية شهرياً بخلاف موسى عليه يعلم الوصول بضرورة سداده ما عليه من اشتراكات ولا اتخذت هذه الإجراءات القانونية حتى يمكن الحد من مشكلة تراكم مديونية هذا القطاع وتخفيف من آثارها .

التصفية والإفلاس

أما عن حالات التصفية والإفلاس فقد بلغت المبالغ التي ضاعت على التأمينات حتى نهاية يونيو ٢٠٠٠ حوالي ١٢٩ مليون جنيه .

وهنا ينبغي على جهاز التأمينات الإطلاع على 'رول' كل محكمة دورياً لمعرفة قضائياً الإفلاس المعروضة على كل محكمة واتخاذ الإجراءات للدخول في التصفية والمعروف أن التأمينات الاجتماعية لها حق الأمتياز على أموال المدين بعدد من النفقة ويتألى يمكن تحصيل الدين المستحق على أصحاب الأعمال المعلن إفلاسهم ، كما ينبغي على مكاتب التأمينات الإطلاع على الجرائد اليومية لمتابعة إعلانات الإفلاس المنشأة المدينة ليتخذ اللازم للدخول في التصفية وتحصيل مستحقات التأمينات الاجتماعية .

وهنا ظاهرة أخرى ورتت وتزد في التقارير السنوية للتأمينات الاجتماعية وهي حالة إنهاء النشاط وعدم الاستدلال ، وهذه الظاهرة لم تجد من جهاز التأمينات الاجتماعية اهتماماً ليحث أسبابها وكيفية تلطيها فقد ورد في التقرير السنوي لإنجازات صندوق التأمين في العاملين في القطاع العام والخاص أن وصيد هذه المنشآت المدينة يبلغ ٢٩٠ مليون جنيه ولم يذكر التقرير أسباب عدم معرفة عناوين أصحاب الأعمال وعدم الاستدلال عليهم أو ضياعها ، وإذا كان هناك تقطيع دورى على أصحاب الأعمال لكن معرفة أسباب إنهاء النشاط واتخذت إجراءات الحفاظ على أموال التأمينات .

وننتي إلى مشكلة الدين المستحق على المؤسسات الصحفية ، فمعضلتها يخصم اشتراكات التأمينات الاجتماعية ولا يتم توريدها لمكاتب التأمينات الاجتماعية وهذا يشكل جريمة جنائية ، إن مديونية المؤسسات الصحفية والتي تجاوزت ٢٣٠ مليون جنيه ينبغي أن تبعت على أعلى مستوى وتصدر تعليمات من رئاسة الحكومة بضرورة قيام هذه المؤسسات بسداد ما عليها من مستحقات التأمينات الاجتماعية ، أو يضاعف القرض الأخضر للجهاز الإداري للتأمينات الاجتماعية ببلأجل النيابة ضد هذه المؤسسات والحجز عليها أو على حساباتها في البنوك ، ألا هل بلغت .. اللهم فاشهد ،

وثانياً على وزارة التأمينات ، ثم يلي ذلك المسؤولية على اتحادات أصحاب الأعمال ، أما بالنسبة للاتحاد العام لنقابات العمال فتتولى ذلك المؤسسة الثقافية العالية التابعة له من خلال معهد التأمينات الاجتماعية ومراكز الثقافة العالية .

وقد طالب الاتحاد العام لنقابات العمال بضرورة تعديل القرار الوزاري رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٧٧ بحيث يجب تقديم الاستمارات رقم (٢) في جميع الأحوال في يناير من كل عام ، كما ينبغي النص في هذا القرار على أن يرفق له صورة معتمدة من آخر إقرار ضريبي أو صورة من ميزانية المنشأة .

الديون المستحقة للتأمينات الاجتماعية بلغت الديون المستحقة للتأمينات الاجتماعية في ٢٠٠٠/٢٠٠١ مبلغ ٢ مليارات ٩٠٩ مليون ٥٣٨ ألف جنيه بزيادة قدرها ٢٣٨ مليون جنيه عن السنة السابقة طبق الجدول الآتي :

البيان	٢٠٠٠/٢٠٠١	١٩٩٩/٢٠٠٠	التغير
مدينو القطاع العام	٥٧٢٢٨٨	٤١٨٨٧٨	١٥٣٤١٠
مدينو القطاع الخاص	٣٣٥٢٧٢	٢٢٥٠٧٣٢	١١٠١٩٤٠
مدينو عاملين بالمازج	—	—	—
مدينو عامر مستغلة	١٧	٤٦	(٢٩)
الجملة	٩٠٨٤٦٨	٦٤٤١٧١٠	٢٦٤٢٨٧٨

إن تراكم هذه الديون طوال السنوات الماضية يقتضى وقفة ، فإن تراخى جهاز التأمينات الاجتماعية في اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل هذه المبالغ يؤدي إلى ضياع هذه الأموال :

فبالنسبة لشركات القطاع العام المتعثرة فإن الديون المستحقة عليها تبلغ ٤٢٤ مليون جنيه وعند خصخصة أى شركة تقوم وزارة قطاع الأعمال العام بسداد الدين المستحق على الشركة ماعدا الديون المستحقة للتأمينات ، وقد طالب الاتحاد العام لنقابات العمال الوزراء ووزير قطاع الأعمال العام بضرورة سداد الديون المستحقة للتأمينات من حصيلة بيع المنشأة التي يتم خصخصتها وينبغي على التأمينات الاجتماعية بالجزء على مستحقها على كل منشأة تتخذ الإجراءات لخصخصتها .

أما مديونية القطاع الخاص فتبلغ ٣ مليارات ٩٠٩ مليون جنيه فذلك يرجع إلى تراخى جهاز التأمينات الاجتماعية في مطالبة أصحاب الأعمال الذين لا يسدون الاشتراكات في صواعيدها الشهرية ، وقد طلب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من وزيرة التأمينات بضرورة

يتصدر خطة العمل في المرحلة القادمة

في الاجتماع الذي ترأسه الرئيس محمد حسني مبارك لمجلس الوزراء بعد التعديل الوزاري الأخير الذي جرى في شهر نوفمبر الماضي وجه سيادته ٢٠ تكليفا للحكومة تعد بمثابة برنامج عمل لها خلال المرحلة القادمة، وجاء في التكليف السادس : رفع مستوى التعليم في كل المراحل خاصة المرحلة قبل الجامعية والمرحلة الجامعية للوصول بمستوى الطلاب إلى نفس مستوى طلاب الدول المتقدمة التي حققت مستوى كبيراً في التنمية، وذلك من خلال تطوير المناهج والبرامج وتطوير العملية التعليمية إلى جانب الأنشطة الثقافية والرياضية.. و"العمل" وعلى مدى عمرها الطويل وهي تحتفل اليوم بعيد ميلادها الأربعين لم تقتصر يوماً في تناول قضية التعليم ومشكلاته ومسيرة تقدمه وتطويره ورصد كل جديد من إنجازاته وكل ما اعترضه من معوقات وأثر فيه من سلبيات وكل تغيير استحدث لتطويره سواء حقق هدفه أو لم يحقق ثم عدل عنه واستبدل بغيره .. سنوات طويلة ونحن نطرح قضايا التعليم وناقشناه وبنق الضوء عليها وناقش حلولها مع المسؤولين والخبراء ورجال العلم والبحث وأهل الفكر .. واليوم نعود لنطرح الجديد من الخطوات والآراء والمقترحات التي يمكن أن تسهم بفاعلية في دعم جهود مسيرة تطوير التعليم وإصلاحه.

أحمد عبد الرحمن

انتظار بحث المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي لهذه المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها .. نفتح المجال هنا للآراء التي تخدم هذا الاتجاه ألعها لتفيد المؤتمر في بحثه وتخدم أهدافه.

يقول الأستاذ طاهر تادرس بمرکز تطوير المناهج التعليمية: إن تطوير التعليم يجب أن يكون شاملاً لقيوماته الكبرى من موازنة وتحويل ومعلم ومبانٍ وكتاب ومدرسي وإدارة تعليمية وإدارة مدرسية، ومضمون التربية من مناهج ومواد تعليمية وطرق تدريس وأساليب تقويم وامتحانات.

ويقول السيد فائق بهرام مدير تعليم سابق: إن التعليم ليس مجالاً لاجتهادات الشخصية ولا هو حقل تجارب، فعلمية التطوير في الدول المتقدمة تخضع للتخطيط المستقل عن شخص الوزير، ومن ثم فإن قرارات التطوير تأتي بعد دراسات مثالية تستغرق سنوات كما يحدث في الدول الراقية التي حققت تقدماً في ثورة المعلومات والتكنولوجيا، ومن أهم ما يجب أن نتجه إليه تقوية وتدعيم الأساس التعليمي بمشاعفة الجهد للقضاء على الأمية في مصر التي تتجاوز ٥٠% من مجموع المواطنين وأن تسرع بإعادة الصف السادس الابتدائي الذي أخذ إغلاؤه بكيان التعليم الابتدائي وأثر فيه سلباً وأن نعطي التعليم الابتدائي ما يستحقه من اهتمام مكثف باعتباره من أهم مراحل التعليم، فهو القاعدة الصلبة التي يقام عليها البناء التعليمي .

وتحتاج لوقف حاسم يحدج هذه الكليات ومن أعدوا إعداداً علمياً ومهنياً لعملية التعليم وفي الوقت نفسه تحافظ على استكمال أعداد المدرسين في المدارس من كل التخصصات وتقضى على النقص الذي تشكو منه .

وفي التسعينات اتحدت مشكلة جديدة زادت من بلية النظام التعليمي في مصر وهي **مشكلة الثانوية العامة** التي ظلت لسنوات طويلة مصدر قلق للشديد للأسرة المصرية وبذلت المحاولات للتغيير والتطوير بفرض امتصاص هذا القلق الذي يصاحب هذه الشهادة الخفيفة، تضمنت محاولات التطوير زيادة عدد مرات دخول الامتحان بوجود فرص للتسعين والتوسع في مواد المستوي الرفيع وإعطاء الطالب الحق في اختيار بعض المواد، ومد فترة الثانوية العامة عام إلى عامين، ويكل أسف لم تنجح هذه الخطوات في السيطرة على ربع الثانوية العامة بل حدث العكس وزادت حدة المشكلة وأصبح الطالب لا يضمن أي شيء حتى هو حصل على أعلى الدرجات بل وعلى كل الدرجات فهناك من حصل على ١٠٠٪ ولم يستطع دخول الكلية التي يريدها، وهناك من نخل التحسين ومجموعه ٩٦٪ وكان السبب الحقيقي أن الامتحانات أصبحت نظمية ومكررة بحيث يسهل التنبؤ بالأسئلة وحفظ إجاباتها وبالتالي حصد درجاتها، ولم يستوعب الشارع المصري ولا الأسرة ولا رجال التعليم أنفسهم هذا التغيير فأنقذ نظام التحسين واستبدل بالنظام الحالي الذي جعل السنة الثانية مرحلة أولى والسنة الثالثة مرحلة ثانية وفي

في أواخر العقد قبل الماضي (الثمانينات) جرت ثلاث مفاجآت في بنية التعليم أحدثت فيه اهتزازات شديدة أثرت على كيانه بشدة فوجئنا بتقليص عدد سنوات المرحلة الابتدائية بخفض السنة السادسة منه عام ١٩٨٧ وترتب على ذلك عدد من المشكلات في تكييف مناهج التعليم الابتدائي فضلاً عما حدث من ضغوط ومتاعب في تنظيم الدراسة والامتحانات وانخفاض مستوى خريجيه، وفي عام ١٩٩٧ حدث هزة أعنف عندما فوجئنا بإلغاء نظام التحسين من الثانوية العامة واستبداله بنظام جديد طبق فوراً ونجم عن ذلك بلية ومسقط واهتزاز كيكان الأسرة المصرية وإحباطها نظراً لما تعرض له أبناؤها من حسمه أثرت على تحصيلهم ومستقبلهم .

وفي بداية العام الماضي حدثت مفاجأة ثالثة هي الإعلان عن عدم الالتزام بتعيين خريجي كليات التربية من الناجحين عام ١٩٩٨ للعمل وتدربوا عليه وكان للنتج لسنوات طويلة سابقة تعيين كل الخريجين بمدارس الدولة حتى أصبح ذلك العرف بمثابة تكليف كان سبباً في اختيار الطلاب للدراسة بكليات التربية ، هذا في الوقت الذي لاتمل وزارة التربية والتعليم من تكرار حاجتها إلى مدرسين مؤهلين ويوجد كبير نقص منهم في مختلف المواد، والإعلان كل عام عن فتح باب التعيين لسد هذا النقص من خريجي الجامعات من مختلف المواد، هذه المشكلة تواجه معلمي المستقبل من خريجي كليات التربية

كيفية تنفيذ هذه التوجهات من خلال ٢٥ مشروعا جديدا أوصى بها المؤتمر القومي لتطوير التعليم الجامعي منذ عامين ، وتم حتى الآن تعديل ما يقرب من ١٩ لائحة جامعية جديدة في هذا الإطار وتتولى اللجان الفنية بالجامعات ولجان قطاعات المجلس الأعلى للجامعات تنفيذ باقي المشروعات بهدف الارتقاء بنوعية التدريس ونظامه والكتب الجامعية وتحديث أفكارها ومطلوباتها في ضوء المتغيرات العالمية .

وقد قرر المجلس تنفيذ هذه المشروعات حتى يمكن إعداد الخريجين القادرين على

المشاركة في برامج التنمية في مختلف مواقع الإنتاج والخدمات وأن يكون التنفيذ في ضوء الخطة التي بدأت وزارة التعليم العالي تطبيقها ومنها الالتزام بالقواعد المعمدة لئلا يعضء هيئة التدريس أو الإغارة أو العمل كمشتراريين العلمية الدائمة لقرينات أعضاء هيئة التدريس التي سوف تستمر لمدة ثلاث سنوات ، كما وافق المجلس على تعيين ٧٥٠ معيدا بالكليات الجامعية و١٥٢٤ طالب بحث يعملون ماليا مثل أول مريض المعيد أو المدرس المساعد وأخيرا وافق المجلس على تسويق العلاقة بين وزارة الشباب والجامعات المصرية مع ضرورة تأكيد أهمية تفعيل الأنشطة الرياضية في الجامعات ، وتنفيذ هذه القرارات الجديدة سنباح التعليم الجامعي تحقيق طفرة حقيقية في مجال التطوير

كلمة أخيرة

وعد .. فقد جاءت توجيهات الرئيس العسكرية بإصلاح التعليم لتكون من بين أوليات اهتمامها في خطة العمل للمرحلة القادمة مواكبة لنهض الجماهير وتوصيات مؤتمرات تطوير التعليم بكل مراحله وأخرها ما انتهت إليه اجتماعات لجان الحوار حول تطوير التعليم الثانوي بهدف الوصول إلى رؤية قومية للتطوير تتعرض على مؤتمر التعليم الثانوي الذي سيجتمع مناهج التعليم الثانوي التي لم تتطور خلال الثلاثين عاما الماضية وكذا بحث نظام الامتحانات .



■ أحسن تطوير للتعليم إننا نبعث تلاميذنا برة ونستورد تلاميذ من تايوان

بعضهم خمس سنوات والبعض الآخر ست سنوات، ويانتشر ظاهرة العنف في المدارس أضيق للمناهج مادة الأخلاق والقيت مادة أخرى دون دراسة أو نظر مستقل في التعليم في مصر ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. يعني الأمر اقتصر على قرارات باسم التطوير توضع لتلبي قرارات أخرى بصفة سريعة وعشوائية وبلا جدوى ، وللأسف فإن سوق العمل ويرفض تماما كل من انتقل في التعليم في أي مرحلة من المراحل لأن كل ما يحصل عليه الطالب من تعليم مجرد معلومات علمية نظرية لا تتوافق مع احتياجات السوق ولا مع ثقافة الإنسان واحتياجاته الفعلية والعملية وعلى العكس من ذلك نجد خريجي الجامعة الأمريكية ومدارس اللغات الأجنبية المتقدمة يتسابق عليهم الناس للعمل ويحصلون على أجور مرتفعة ويؤدون عملهم بالشكل المطلوب وهذا الوضع أظهر مدى الفجوة بين التعليم واحتياجات السوق .

لذلك فالمطلوب حقيقة إننا ما حاولنا تطوير التعليم أن لاتعمل تطويرا عشوائيا وأن نراعي تحديد أهداف المجتمع من التعليم واحتياجات الطالب من معلومات لممارسة الحياة واكتساب خبرات تجعله قادرا على أن يبنى ذاته وقراراته وأن يؤدى دوره المطلوب في خدمة المجتمع.

مشكلات التعليم العالي

وقد طالب الرئيس محمد حسنى مبارك بتطوير التعليم الجامعي ليتناسب مع متطلبات العصر والتكنولوجيا الحديثة والطموح المتنامية كافة التخصصات، واجتمع المجلس الأعلى للجامعات في أوائل ديسمبر الماضى برئاسة الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي ويبحث

ذلك كله في المناهج وإعداد المعلمين والمباني المدرسية مع الاهتمام بال مجالات العلمية وأيضا تدعيم الطابع المهني للمدرسة الثانوية العامة والالتزام بالمدارس الثانوية الفنية بأنواعها تمهيدا للأخذ بصيغة المدرسة الشاملة المتكاملة.

ويضيف الدكتور أحمد حجي عميد كلية تربية حلوان: يجب أن تكون لدينا رؤية وتطهير فكرى وراء عملية التطوير يوجه العمل داخل المنظومة التعليمية لأن مصر من الدول التي تفقد إلى هذا النوع من الرقي، ففي سنة ١٩٩٠ حدث تطوير لنظام الثانوية العامة ثم تغير هذا النظام مع تغير المسئول عن التعليم، ولا بد أن ترتبط عملية تطوير التعليم بالتنمية لا بالمسئول ، كما أرى ضرورة تمهين التعليم النظري أو العام بإعطائه جرعة من التعليم قبل المهني داخل المدرسة الثانوية لننتج نحو ما اتجه إليه الغرب والدول الشرقية من تعليم شامل .

وتقول الدكتورة عزة كريم خبير أول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: إننا في حاجة ماسة إلى تطوير تعليمي جذري لأن كل ما حدث من تطوير سابق كان شكليا أدى إلى ظهور كثير من السلبيات ودليل ذلك أننا نلقد الشيء ثم نلغيه بعد عام أو اثنين مما أدى إلى بلبلة وتذبذب الأولاد وعدم استقرارهم كما حدث في الثانوية العامة والتحصين ثم إلغائه بعد ظهور عيوبه وكذلك إلغاء السنة السادسة الابتدائية وما أدى إليه من ميوط مشيختى التخلف وتخبط في المناهج ومزيد من الدروس الخصوصية ومزيد من التسرب ومزيد من الفشل الدراسي ثم عدنا مرة أخرى إلى إعادة السنة السادسة مما أدى إلى عدم العدالة بين التلاميذ الذين أمضى

إذا أجهلك الظروف الصعبة - لا قدر الله - إلى قاعات المحاكم مستغيثاً بالعدل والإتصاف ، من ظلم وقع عليك .. فعليك أن تتحلى بصبر أيوب على " البلاء " قبل وقومه ، وأن تثسب بأمصاب - من فولاذ - لاطين ، تحت ضغط الانتظار اليائس المل ، من بقاء فترة التقاضي ، التي قد تطول لسنوات وسنوات ، وقبل هذا كله .. عليك أن تكون منجها بسلح التلمن الضامل ، على حياتك أنت وأسرتك ، من غول الجوع .. وإيجار السكن .. وقاتورة الكهرباء .. ومصروفات الراساة لأبنائك .. والدواء ، لمن تعول على وجه الإجمالي !!

فلواقع يقول : إن عشرات الآلاف من القضايا والمنازعات تزخر بها كل محكمة في بلدنا وإن إجراءات التقاضي بطيئة بقاء السجلات ولهذا تطول مدة التقاضي ، ولكم هي كثيرة حالات الوفاة ، التي وقعت لأصحابها ، قبل أن يسمعو قرار الحكم بإنصافهم ! هذا لا يعني أن القضاة في بلدنا ، غافلون عن تحقيق العدل ، وإنصاف المظلومين ، ولكن هناك أسباب أخرى ، أقوى من " حل " القضية ، واستفالة الشاكين !! نحن في هذا التحقيق .. نعرض بصورة داخل أروقة المحاكم .. وفي غرف المحامين .. وبين أصحاب القضايا .

الترام دولي ولكن !

وانتقلنا من قاعات المحاكم إلى مكاتب المحامين العفائيين ، وفي مكتب الأستاذ أحمد شرف الحامي بمجلس الدولة ومحاكم التقضى ، أكد لنا أن هناك التزاما دوليا يلزم الدول بأن القضايا عموما يجب أن تنظر دون إبطاء أو تأخير لا مبرر له ، وهذا ما تضمنته الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لعام ٦٦ ، والموجود نصها بالمادة ١٤ وهذه الاتفاقية وقعت عليها مصر وتمت الموافقة عليها في مجلس الشعب ، والمصادقة عليها من رئيس الجمهورية ، ونشرت في الجريدة الرسمية عام ٨٢ ، وأصبحت منذ ذلك الوقت جزءا من النظام التشريعي المصري وملزمة في نفس المادة ٦٨ من الدستور تنص صراحة على أن تكفل الدولة سرعة

تحل؟! ..

٤ سنوات ولم يصدر الحكم !

هنا إسمايل هائلة " بمنع للفرز والتسيج " قطاع خاص بطولنا أكدت أن قضيتها قضية بسيطة فقد حصلت على مؤهل متوسط أثناء العمل وطالبت بإعادة تعديل وضعها على هذا الأساس ولكن إدارة المصنع رفضت ومازالت - والكلام على لسانها - التعامل كما تتعامل أي عاملة لم تحصل حتى على شهادة محو أمية ، فكيف يرأسني من هو أقل مني علميا ؟ وعندما طالبت بحقي .. تم رفض طلبي فتقدمت للقضاء ، ومازالت القضية تنظر لمدة أربع سنوات كاملة في القضاء العادي .. ولم يصدر الحكم بعد .

لقد يستع وأصابني المل وكرفت العمل .. خاصة وأن هذه القضية قد جعلت أصحاب العمل يأخذون مني موقفا ويتظنون لي أي غلطة حتى يتم حرمانني من لقمة العيش بقرار يفصلني من العمل !!

جسبون صاحب العمل نفسه ، فأصدر قراراً يفصله .. فتقدم مرة أخرى بشكوى لمكتب العمل التابع له ، والذي أخذ يحاول التسوية الودية مع صاحب العمل ، ذلك لمدة ثلاثة أشهر كاملة .

بعدها انتقل الأمر للقضاء ومازالت القضية منظورة أمام القضاء المستعجل ، ولم يصدر فيها حكم حتى الآن .

ويتساءل المواطن عبد الرحيم عثمان صبرى ببراعة ويأس " سنة كاملة ، ما بين مكتب العمل ، والقضاء المستعجل ؟! وإنني أتساءل .. إذا كان هذا يحدث بالنسبة للقضايا العالية التي حدد القانون فترة زمنية محددة ، فكيف تمكث قضيتي في القضاء العادي ؟! ومن أين أعيش أنا وأبنائي وأمسهم ، دا أنا عامل على باب الله ؟! "

يعني راتبى هو حياتى وحياة أسرتى ، فكيف أعيش بلا مرتب ولا تعويض ولا عمل لمدة سنة ؟!

ويعالم مشكلتى ستحل أم لن

لقد اخترنا قضايا العمال على وجه التحديد إحدى الدوائر العمالية ، استأقنا مع رسالة مجلة العمل ، من ناحية ومن ناحية أخرى أملا ، في أن " تنجو " قضايا العمال ، من سلفانية فترة التقاضي طيفا لما ينص عليه القانون ، وأن يكون البت في قضاياهم على وجه السرعة .. معادلا عادلا لظروفهم الصعبة ، التي تلغ بهم إلى ساحات المحاكم !

بداخل محكمة إمبابة للأمر المستعجل تأتبع عشرين قضية عمالية تم نظرها في يوم واحد ، أغلبها بالطبع يتم تأجيله

قابلت عبد الرحيم عثمان صبرى " عاملا بمنطقة بابي رواش " قال إن قضيتي بدأت منذ عام كامل فقد حدثت مشادة بينه وبين ابن صاحب العمل حيث تصرف الأخير معه بما لا يليق بأنمية الإنسان وبدأ يتعسف معه في العمل ، وذلك بتكليفه بما لا يطبق إلى جانب الخصم من راتبه الفضيل عندئذ تقدم بشكوى لمكتب العمل وهنا جن

قضايا العمال في المحاكم تشكو من الشكوى !

لماذا التباطؤ في إجراءات التقاضي ؟!

تحقيق : نجوى لطفي

الفصل في المنازعات وهذا مبدأ عام لكل المنازعات التي تعرض على القضاء، ومن ضمنها المنازعات المالية، فسرعة الفصل في القضايا تحقق مصلحة عامة للدولة ومصلحة خاصة للفرد.

وقانون العمل المطبق حاليا في مصر يعتبر " قانونا حمائيا " بمعنى أنه يميل لحماية العامل باعتباره الطرف الأضعف في علاقة العمل وبذلك يتخضع تسهيلات عديدة لصالح العامل، ليضمن له الحصول على حقه من خلال القضاء بسهولة ودون تحمله أى أعباء مالية كالرسوم القضائية. وكذلك المادة ٦٣ من قانون العمل الحالي ١٣٧ لسنة ٨١ تتضمن بأن تقوم اللجنة الثلاثية ببحث طلب فصل العامل تأديبيا خلال إسبوعين من تاريخ تقديم الطلب - ولكن الواقع ومساوئه حاليا- يقول إن نظر الطلب يستمر لمدة شهر، فمثلا حضرت للدفاع عن ٨ عاملات تم فصلهن من عملهن بمصنع أحذية فصولا تسفيا، واستمرت اللجنة الثلاثية تنظر في الطلب ثلاثة أشهر كاملة دون مبرر !!

أيضا تنص المادة ٦٦ من قانون العمل والتي استحدثت نظام وقف تنفيذ قرار الفصل بالقضاء المستعجل لحماية العمال من الانتهاك من النظر في قضية تعويض العامل عن الفصل أو إعادته للعمل،

إذا كان الفصل بسبب نشاطه النقابي وتم استحداث هذا النظام كوسيلة لنجدة العامل وإيجاد مورد رزق له خلال فترة فصله لأن العامل المفقول تصفيا وإن كان يستحق تعويضا عن هذا الفصل، إلا أن أمر التقاضي قد يطول وذلك يضعف العامل اقتصاديا ويهدم أسرته بالكامل وذلك فإن نظام وقف التنفيذ لقرار الفصل وفر له ميزة الحصول على أجره لعين الفصل في دعواه الموضوعية **وللتغرض أن طلب وقف التنفيذ هذا لا تتجاوز مدة الفصل فيه خمسة أسابيع من حين تقديم العامل بشكواه مكتب العمل التابع له حتى فصل لقاضي الأمور المستعجلة في العسرى** ولكن للأسف تعتبر هذه الواعيد مواعيد تنظيمية غير ملزمة للقاضي ومعظم قضايا وقف التنفيذ تستمر لمدة سنة ونصف السنة، وأكثر بالرغم من أنه قضاء مستعجل !!

وأعتقد أن بطء إجراءات التقاضي في القضايا المالية خاصة ترجع إلى قلة عدد القضاة وضخامة عدد المنازعات المروضة عليهم، وأيضا

مماطلات هيئة الدفاع عن المتقاضين، والحيل القانونية والثغرات القانونية وغيرها.

قضية مازالت حائرة !
وعن أشهر الحالات التي مر بها الأستاذ أحمد شرف الحامى وتميزت ببطء إجراءات التقاضي يقول إنها القضية رقم ١٧٣ لسنة ٩١ عمال كلى شمال القاهرة، المرفوعة من إحدى شركات المصاعد ضد ١٦ عاملا بالشركة تطالبهم فيها بمبالغ مالية ضخمة - بالنسبة لهم - تقدر بحوالى ٢١ ألف جنيه قيمة مهمات فقدت من الشركة نتيجة لعدم توفيرها مخازن.

فاتهمت الشركة العمال بالإهمال والتبديد وطالبتهم بالإضافة إلى سداد ثمن المهمات بتعويض قدره مائة ألف جنيه واستمرت القضية دائرة في المحاكم حتى صدر الحكم لصالح العمال في ٩٩/١١/٣ أى بعد مرور

حوالى تسع سنوات تم الخصم فيها من رواتب العمال وتعويضهم قيمة هذه المهمات.

تسعى سنوات كاملة كانت الشركة تقطع من رواتب العمال الضئيلة مبالغ كبيرة تجعلهم أشد احتياجا وعوزا للمال.

وقد أقام رئيس اللجنة النقابية بنفس الشركة - باعتباره عاملا بالشركة - دعوى قضائية ضد وزير قطاع الأعمال وقعد الشركة القابضة للصناعات الهندسية وشركة المصاعد التي يعمل بها أمام مجلس الدولة بقصد تحويل الشركة من شركة قطاع خاص لشركة قطاع أعمال عام حيث إن رأس مال الشركة يصل الإسهام العام فيه ٧٦٪ من رأس مال الشركة وطبقا للمادة ١٦ من القانون تعتبر الشركة قطاع



أعمال عام إذا كانت مساهمة المال العام فيها تتجاوز الـ ٥٠٪ .

وبالطبع إذا تحولت الشركة لقطاع أعمال عام سيفيد ذلك العمال كثيرا من حيث الرواتب والحوافز والمكافآت والمعاشات وهذه القضية نلظر منذ عام ٩٨ حيث رفضها القضاء الإداري وحولها للقضاء المدني الذي رفضها بدوره ، وحولها للقضاء الإداري مرة أخرى ومآزات القضية حائرة !!

**الجنة الخاصة .. لن تغلب !
ويؤكد الأستاذ أحمد نبيل الهلالي الحاسي بالنقض والاستئناف العالي والحاكم الدستوري العليا هذه الأوضاع** فيقول : هناك القضايا التي لا تخرج من مكاتب الخبراء بالسنوات .. ويظل صاحب الحق يتردد على المحاكم سنوات طويلة حتى تضع حقوقه ويياس وبالطبع هذا سيؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد ، حيث إن كثرة عدد القضايا المالية ويده الفصل فيها يمثل عائقا للتمو الاقتصادي .

ويرى الأستاذ الهلالي الحل في قانون العمل الجديد ويطلب واضعي القانون بالنظر بعين الرحمة للآلاف العمال الذين قد تدفعهم الظروف يوما إلى اللجوء للقضاء .

وأكد أنه يتردد حاليا بأن قانون العمل المزمع مناقشته في مجلس الشعب قريبا لن يوصل أيًا من الأمور والمنازعات المالية للقضاء بل للجنة إدارية تتشكل من خمسة أفراد منهم قاضيان ويمثل للعمال وآخر لصاحب العمل ومسئول من مكتب العمال التابع للعمال ولكن هذه اللجنة الخاصة تحكمها نفس المواعيد التي ينص عليها القانون الحالي ولا تعتبر ملزمة للقاضي أي أن المشكلة ستظل كما هي بل قد تزداد سوءا !!

**أسباب خارقة عن إرادة القاضي !
وضيف المستشار محمد أمين الشناوي المستشار السابق بمجلس الدولة قائلًا** إن بذه إجراءات

التقاضي مضموا سواء في القضايا العمالية أو القضايا المدنية والجنائية وغيرها يرجع لأسباب خارقة عن إرادة القاضي فكل قاض يود أن يرد الحق لأصحابه في أسرع وقت ولكن هناك إجراءات قانونية تكبله وهناك حيل الدفاع التي قد تعوق الفصل في القضايا لسنوات كذلك توجد الشغرات القانونية التي تلزم القاضي في بعض الأحيان بتأجيل الفصل في القضية هذا بالإضافة إلى قلة عدد القضايا بالمقارنة بالزيادة الهائلة في عدد المنازعات القضائية كذلك تكليف القضاة بالإشراف على الانتخابات التشريعية والنقابية وغيرها كل ذلك يجعل الفصل في القضايا وأنا أرى أن الحل يكون في زيادة أعداد القضاة وتنقية القانون من الثغرات التي تتيح لبعض المحامين الفرصة للمماطلة لعدم الفصل في الدعوى لتكديهم بعد الفصل في غير مصالحهم كما يحدث من رد لهيئة المحكمة أو الدفع بعدم الاختصاص أو غيرها من الدفوع التي تؤجل الفصل في الدعوى .

**بعد فوات الآوان !
ولا أحد خاتمة الموضوع أفضل من عرض حالتين تسبب عدم الفصل السريع في قضيتهما لضربا حقوقهما كما حدث مع المواطن " أحمد محمد أبو الحمد" ضد شركة الخدمات المنجية وهي قضية تعويض ، عن فصل تعسفي هذه القضية منظورة منذ عام ٩٩ وأحيلت إلى مكتب الخبراء في شهر يونيو ٩٩ تحت رقم ٢٥٤ لسنة ٩٩ عمال كلى جيزة وانتهت أعمال الخبراء في أكتوبر ٢٠٠٠ وإلى الآن لم يودع الخبر تقريره ومآزات العامل مشردا من مكتب المكتب ، بلا مجيب ثلاث سنوات كاملة حتى يودع الخبر تقريره فهل يتم الفصل في القضية بعد أن يموت أولاد العامل من الجوع ؟!**

وهناك مثال آخر : لقد صدر الحكم بالفعل ولكن بعد فوات الآوان فقد رفع كل من المواطن

فوزي عيد السميع السيد وسيد على السيد الصباغ العاملان بإحدى شركات تجارة الكيماويات دعوى بشأن بطلان القرار الصادر من مجلس الإدارة بتعيين مفوض ومساعدين لهما في مجلس الإدارة كتوع من التحايل لضع العاملين ، بعد الانضمام لمجلس الإدارة ، فوزهما في الانتخابات ومن الطريف أن المفوض الذي عين هو رئيس مجلس الإدارة نفسه ومساعديه أعضاء من مجلس الإدارة أي أن اللجنة مكشوفة جدا ، وبالطبع القانون ينص على أن المفوض يفنى عن العاملين ورفع العاملين الدعوى وصدر الحكم ببطلان قرار رئيس مجلس الإدارة بتعيين المفوض ومساعديه ولكن الحكم صدر بعد مرور أربع سنوات وانتهاء دورة مجلس الإدارة !!! ولا تعليق !!

ويؤكد أحمد الشيخ المستشار بمجلس الدولة بأن هناك بالفعل بعض الإجراءات التي تتسبب بصورة أو بأخرى بالإبطاء في سير إجراءات الدعاوى القضائية ولكن هذا لا يرجع بأي حال من الأحوال للقاضي ، فالتعاضد في المواعيد والتحايل بصور شتى باسم القانون من أجل مد أجل القضايا هو الذي يجبر الجميع على أن تظل الدعوى القضائية منظورة لمدة طويلة ، فحيل الدفاع لا تتسبب وكلها تكون مستفادة من ثغرات بالقانون وأنا أعتقد أن قانون الإجراءات والمرافعات في حاجة إلى مراجعة لسد الثغرات التي ينفذ إليها دفاع بعض المتهمين لتطويل سير الدعوى القضائية هذا بالإضافة إلى أن المواعيد المنصوص عليها في القضايا العمالية مواعيد تنظيمية الغرض منها توجيه القضاة لسرعة الفصل وليست مواعيد ملزمة يسأل عنها إذا تجاوزها والتجاوز قد يكون بسبب خارج عن إرادة القاضي .

تعم القاضي إنسان قد يصيب وقد يخطئ ولهذا فإن القانون سمح

للمتهم بأن يرد المحكمة في حالة عدم امثنتائه للقاضي ، وسمح له بالشكوى لوزارة العدل في إدارة التفتيش القضائي وهناك بالفعل رقابة من وزارة العدل على القاضي ومتابعته وتصويبه إذا أخطأ . ولا أعتقد بأي حال من الأحوال أن هناك قاض يرغب في أن يطول أمد القضايا التي ينظرها فاعلم البطي لم يكن أبدا غائبا ولكن كما ذكرت من قبل نحن في حاجة لمراجعة القانون الذي يتحكم في سير عمل القاضي .

**عمل شاق !
وقبل أن ننهي تحقيقنا اتجهنا إلى محكمة جنوب القاهرة وقابلنا المستشار على مرسى الذي أكد بأن عمل القاضي .. عمل شاق ومرهق خاصة وأنه يتعلق بالفصل في الحقوق ، والقاضي يجب أن يتأن في عمله ولكن لا يتباطأ فكما يقال العدل البطي ضد العدالة ولهذا فإن القانون نظم عمل القاضي بشكل تصور معه البعض إنه سيحقق العدالة بصورة سريعة ولكن هناك البعض وخاصة من المحامين يحاولون للآسف تأجيل الفصل في الدعوى يشتي الطرق واستغلال بعض الثغرات القانونية والتي تلزم القاضي بتفنيها كما ينص القانون ينفذ البعض وينجح بحيل قانونية في تأجيل الدعوى لهذا فأول شيء يجب النظر فيه هو قانون المرافعات والإجراءات وسد هذه الشغرات وكما يامل المتخصصون بالإسراع في الفصل بالدعاوى فإن القاضي يامل أيضا أن يحقق العدالة في أسرع وقت . كما أن هناك جهة التفتيش القضائي بوزارة العدل وهي جهة المنوط بها حماية المتقاضين فإذا شعر المتقاضى أن قضيت طال أمد النظر فيها بلا مبرر يلجأ إلى إدارة التفتيش القضائي يطالبها بالنظر في الإسراع بالفصل في دعواه على أساس أن العدالة هي غاية الجميع سواء كانوا المتقاضين أو القضاة**



قصائد مشبوهة .. وشاعر عميل !

وسط حالة خادعة ، من " الاعتدال " و " كراهية الحرب " .. فقد أعلن هو الآخر : " إسكان اللاجئين في البلاد العربية ، هو الحل الوحيد ، الذي يتفق مع مصالحهم الأساسية والحقيقية .. وكذلك ، مع مصالحنا " !

اليس هذا ، هو نص المضمون السفيه ، الذي عبر عنه " الشاعر المستعمر " في قصيدته تلك ؟! أكثر من هذا .. أن " الشاعر العميل " يتصور نفسه - في إحدى القصائد - يوسف ، الذي أعرض عن إحدى " الفتيات اللاتينيات " بحين روايته عن نفسه - أي نفس الشاعر العميل - تشبها بموقف " يوسف " من " امرأة العزيز " في القرآن الكريم !!

وهذه القصيدة - فمبلا عن تطاولها ، وإجرائها على نص قرآني - يريد أن يرمز بها ، ككثي ، وادعاء ، إلى " ضفة التلطف " و " البراءة " في اليهود ، إزاء كل ما هو " حرام " و " محرّم " فهل بقي أنني شك ، في أن هذا الصوت القبيح ، صوت صهيوني ، بالغ الغرور والصفاقة والاستخفاف بمقول الآخرين ، والمض على تبني الباطل ، والأكاذيب الملفة ، التي ترمي بها الصهيونية ، كل شعوب الأرض ، باعتبارهم وحدهم " شعب الله المختار " كما يزعمون؟! هذا النوع من " الإعلام الغرض الكريه " ، لا يمكن أن يصدر عن شاعر عربي ، مهما تكن قسوة الوطن عليه ، بل هو لا يمكن إلا أن يكون صادرا عن المؤسسة الصهيونية بالآلات !

ومن واجب الإعلام العربي ، أن يتصدى بكل الوسائل الممكنة ، إلى هذه الأكاذيب والملفقات ، التي تحشو بها الصهيونية ، أمفاخ الرأي العام العالمي ، في مساحات شاسعة ، من " الغرب " المتواطئ أصلا ، مع المشروع الصهيوني المحتل في بلاندا .

وفي مقدمة هذه الوسائل .. ينبغي أن تلعب " الفخائليات العربية " دورها ، في توجيه الخطاب العربي مباشرة ، إلى رجل الشارع في أوروبا وأمريكا ، وبكل لغات العالم ، ذلك ، مما يحصل دون أن تتفرد الصهيونية بذاكرة الرأي العام العالمي ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، تدوير هذه الرأي العام العربي ، بقضائياتا الحقيقية ، العادلة .. حتى لا نترك لهذا العدو المخادع " ثغرة " ينفذ منها إلى تحقيق أهدافه الإعلامية الرخيصة ، تجاه تشويها ، ودمغنا ، بالمعالة ، والخيانة ، وباله .

نثرا سقيما مرصوبا ، مهشم الأوزان ، بينما تبو في اللغتين الفرنسية ، والإنجليزية كلاما موزونا ، مقفى ! وجميعها في النهاية .. تحوم حول معنى واحد مؤدا : أن الوطن العربي ، إنما هو جثة عفا ، طافية على ظهر الوجود!! فلما يتحدث " الشاعر العميل " من فلسطين ، نستطيع أن نكتشف بسهولة ، أن " الشاعر الحقيقي " وراء هذه الأفكار الصهيونية هو " إسرائيل !

تقول إسرائيل في إحدى قصائد الديوان : إن ما يشغل فكرى في الحقيقة ليس تحرير فلسطين ولكن عمرانها من ذا الذي سيسكن فلسطين عندما تصبح حرة ! خاصة اللاجئين .. لأنهم عندما يرحلون إلى هناك سيفترون لاستتجار المنازل.. ولأن يعملوا ويكافحوا من أجل الفوت.. الشيء الذي سيكون صعبا عليهم.. لقد تعودوا على السكنى في المحتشدات .. والعيش في راحة وأطمئنان، تحت ظل الشعوب المحسنة .. والأمم المتحدة ، التي تتفق عليهم ، وتساعدهم ، بلون مقابل .

هذا الكلام الممنع في شذوذه ، وسلاجه ، وصفاقة قائله .. يأتي ترجمة آمنة ، لروحى هذا الكلام القاتلة ، من مناقلة الصهيونية ، في المحافل الدولية ، على مدى أكثر من نصف قرن.. فهذا هو " بن جوريون " في العام ١٩٥٧ ، يجب في معرض السؤال عن رأيه ، في عودة "جزء" من الفلسطينيين إلى أرضهم : إننا نعرض على العرب ميثاقا للسلام ، لمائة عام ، ولكن لا يمكن أن تعود عقارب الساعة إلى الوراء ، إن إسرائيل لا يمكن أن تقبل أيا من اللاجئين العرب !

وهذه "جولان مائير" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في نوفمبر ١٩٦٠ ، ترفع عقيرتها يمتنئى الغرور والصلف : "إن إسرائيل تلتزم بكل صراحة ، أنها لا يمكن أن تسمح بعودة أى لاجئ إلى أرضه ! " أما " أشكول " الذي أعقب " بن جوريون " ،

هذا الشاعر .. لا يمكن أن يكون عربيا .. ومن الجزائر ، بالذات ! الجزائر التي انتزع حريته ، واستقلته ، يلظفر مليون شهيد والتي وقف شعره وأدبه في طليعة الفكر المناهض للاستعمار ، منذ أن جثم الفرنسيون على صدر الجزائر ، قبل سبعين عاما ، من نهاية القرن الماضي .

نعم .. إن حركة الشعر والأدب الجزائري ، عموما ، على مدى نضالها - خلال فترة الاحتلال ، وحتى استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ - لا يمكن أن تله شاعرا ، يتكرر لرويته ، ويثقله وطنه ، وأهله ، وشعبه ، وحضارته ، وقضاياها الوطنية .. إلى هذا الحد الكريه من المعالة ! بل هي ، لا يمكن أن تله شاعرا ، كل همه ، وهو يوجه المساهلات إلى وطنه العربي .. أن يستدير بالولاء المحقق إلى بلاد أجنبي ، تقدم له " العون والمساعدة " وأن تكون " الوليات المتحدة " هي تلك البلاد الأجنبي !!

ومن المثير لتساؤلات حقا ، أن يصدر لهذا الشاعر هذا الديوان الذي بين يدي الآن من مدينة جنيف في سويسرا ، عام ١٩٦٩ أى بعد نكسة ٦٧ بعامين على وجه التحديد ، وأن تكتب مقدمة الديوان في نيويورك ، بقلم " عربي " آخر ! بينما الشاعر نفسه ، يقف في ألمانيا الغربية !! وهي تساؤلات ، تجعلنى أوقن ، أن ما جاء في هذا الديوان " من قصائد مطبوعة ، باللغات الفرنسية ، والإنجليزية ، والعربية ، والتي قطعت المسافات من ألمانيا الغربية ، إلى نيويورك ، إلى سويسرا ، ثم بعد ذلك إلى القراء باللغات الثلاث .. إنما هي من قبيل الوسائل الرخيصة التي تلجأ إليها الصهيونية ، وهي توجه عدوانها الإعلامي المغرض ، ضد الشعوب العربية ، وقضاياها الحقيقية !

ولقد يكون ، ما يدعى الشاعر الجزائري " عبد الله ناصر الدين " إسما مستعارا لواحد من عملاء إسرائيل - إن لم يكن صهيونيا من سلالة المستعمرين - لإيهام بأن هذه المغالطات السعائنية ، إنما هي " وجهة نظر عربية " للشعوب ، والقضايا العربية ، وعلى وجه الخصوص : قضية فلسطين ! إذ هي " وجهات نظر " تفوح منها رائحة العمالة " في كل القصائد ، التي تبدو في لغتها العربية الركيكة ،

عمال البناء يعانون البطالة



ماهر ، وتكون النقابة مسئولة عن شغل ، وأمانته .

مسئولية المحافظات
ويقول " السيد عبد العال الطحان "

ورثت مهنة " النقاشة " عن والدي منذ صغرى ، حتى أصبحت ماهرة فيها ، وليس في المهنة فقط وإنما في الذوق واختيار الألوان ، وبالفعل منذ فترة طويلة وأنا أشهد ركوداً شديداً مش بس في مهنتي ولكن في مهنة المعمار بصفة عامة زمان كنت أخذ عسارة ١٠ أدوار أقوم بها بمفردي بمساعدة أولادى وعمال يعملون عندى أما اليوم فدين الحين والحين ، تاتى شقة عروسة ، أو دهان غرفة فى شقة ، مما جعلنى أحرص على تعليم أولادى ، حتى لا يسقطوا فى نفس مهنتي ، فيترضون لنفس الظروف الصعبة ، التي نمر بها الآن .

وأنا اليوم لم ألق فى انتظار الفرج ، بل سمعت لاستثمار مبلغ لدى فقمت بفتح محل لبيع أدوات ومستلزمات الدهان والنقاشة ، كى أجد عملا فى أوقات التعمل وهذا لا يعنى أنني تركت المهنة وإنما هى محاولة لمواجهة " وقف الحال " .

ويقترح السيد عبد العال -
تحسين أوضاع الصالحين بالبناء
والأخشاب أن تحرص كل محافظة
على التعاون المباشر مع مقاوليها
فقط بين الفجوة للمقاولين من خارج
المحافظة ، فهناك مشروعات كثيرة
تقوم بها المحافظة مثل المدارس،
والستشفيات والمباني الحكومية،
والسالكين وغيرها... الخ .. لذا
يجب أن تحرص المحافظة على
تشغيل عمالها أولا ، فتعطي
المنافسة للمقاولين من أبنائها
تصنيف حركة المجتمع
ويشير السيد دواود " ويتنص
الجنة النقابية للبناء والأخشاب

عامل البناء المصرى ، الذى شيد الأهرامات ، والذى أدهش العالم ، بمبقريته المبدعة ، فى فنون العمارة .. هو نفسه الذى أنشأ المواسم ، وشيد المدن ، وأنجز المشاريع العملاقة ، وهو الذى أقام الكبارى ، والأنفاق ، والأبراج ، والمساجد ، والكنايس ، وآلاف المدارس وملايين المنازل والبيوت .

هذا العامل المصرى المبدع ، بالخبرة ، والمهارة ، وعشق المهنة .. هو نفسه من يتضور جوعا إلى العمل هذه الأيام !

إنه يعاني نوعين من البطالة : البطالة التى تحرمه من الرزق ، ومن الحصول على لقمة العيش له ، ولأسرته ! ، والبطالة ، التى تحرمه من متعة الإحساس باستنزاع الفضاءات بالعائز ، والبيوت ، ومشاريع التعصير !!

هناك الحرمان من الرزق .. وهناك الحرمان من متعة العمل .. كلاهما فيحصلان عن أزمة يمر بها ملايين عمال البناء فى الوقت الراهن ، وهى أزمة تكشف فى نفس الوقت ، عن الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها بلادنا ، ويواجهها مجتمعنا كله .

فماذا عن هذه الأزمة .. وتلك الظروف .. وما هى نتائجها السلبية ، على شرائح العريضة من فئات عمال البناء ، ثم ، ماهو الحل .. لكى تنتفض هذه الأزمة ؟!

تحقيق : انتصار ليمان

يبدأ " إبراهيم محمد أبو إسماعيل " بالبحث عن تجربته فيقول :

كنت " أسطى " محار لى سمعة طيبة ، فقد عملت سنوات طويلة فى هذه المهنة أعطتنى الخبرة ، والمهارة العالية ، ولدى شهادة قياس مهارة كعامل ممتاز فى المهنة ، ولكن منذ عام تقريبا بدأت أشعر وكأن المهنة غريبة على بعد أن دخلها غرباء كانوا " صبيان " لدينا تعرفوا على أساسيات المهنة ثم أصبحوا أسطوا يحصلون على الشغل لخصائهم ، وأنا لست ضد هذا ، فمن الطبيعى أن يكبر الصغير ، ولكن المشكلة أن هؤلاء " الصبيان " قللوا من أجورهم مما جعل الذبون يقبل عليهم ويتروك الأسطى الكبير ، ويظنرا لقلّة خبرتهم بالمهنة ، فهم يقدمون

بالشرقية إلى أن ظروف عمال البناء والأخشاب أصبحت صعبة للغاية منذ أن صدر القانون العسكري الخاص ببيع البناء على الأراضي الزراعية وتوقيع العقوبة على المخالف ، والفرامة المالية ، وإزالة ما تم بناؤه .

هذا القرار كان من أهم أسباب خسيف الرزق ، لأن الأراضي الزراعية هى المساحة الوحيدة المتاحة التى يمكن البناء عليها ونحن لسنا ضد هذا القرار فالأرض الزراعية هى ثروتنا الباقية ، ويجب أن نحافظ عليها ونزيدها ، لا نأخذ منها ، ولكن لابد من إيجاد بديل لذلك .

لذا نشل أن يسدّد رئيس الوزراء بإصدار القرار الخاص بعمل كرتون المباني لكل محافظة ، لمعرفة الأراضي المخصصة للبناء واستغلالها ، بدلا من البناء العشوائى ، خاصة أن هذا المشروع سيفتح أبواب رزق لكثير من العمال ، كما أن الدولة سوف تستفيد منه من خلال إصدار تراخيص البناء ، وعمل للمهندسين بالمجالس المحلية .

ويشير " السيد دواود " إلى أهمية عمل طائفة المعمار ، حيث يدخل بها العديد من المهن ، وهى تمثل أكثر من نصف حركة المجتمع ففها يعمل السائق البسيط سواء سائق العربة " الكارو " أو السيارة الفقل ، ثم باقى العمال فى المهن المختلفة عمال بناء ، ومصارف ، وبلاط، ونجارة ، وسباكة ، ونقاشة ، و...و...و، فهناك شركات المقاولات ، والمهندسون ، ومصانع الطوب ، والزلط ، والأخشاب ، والرمل والزراط... الخ

ومن هنا حرصت النقابة العامة



سيد
طه



السيد داوود

محمد بهاء الدين



على إعداد مشروع لإصدار تراخيص الأسعاب المنة لصايتهم من الفلا ، ولصاية المستهلك من العامل الرديء وغير الأصين .

ومن مشكلة الصالة غير

المنظمة يقول محمد بهاء الدين

محمد ، أمين عام النقابة العامة

للعاملين بالبناء والأخشاب :

يعمل بمهنة البناء والأخشاب

والتشبيد عمال كثيرون منهم من

يعمل بالقطاع العام ، والقطاع

الخاص ، ومنهم الصالة المنظمة

والمقيدة بالنقابة ، وهناك الصالة

غير المنظمة ، وغير المشتركة

بالنقابة ، وهؤلاء يتجاوز عددهم

نصف مليون عامل في مصر كلها ،

بينما يشترك بالنقابة حوالي ١٠٠

ألف عامل فقط ، أغلبهم من

العاملين بالقطاع العام والخاص.

ويرى أمين عام نقابة البناء

والأخشاب أن أزمة السيولة هي

السبب الرئيسي في توقف مهنة

كثيرة وتعطل عمال كثيرين ،

وبشكل عام ، فإن حركة المقاولات

في مصر تشهد ركوداً هذه الأيام ،

والمسبب في ذلك الوضع

الاقتصادي ككل ، فإذا كانت هناك

سيولة ومع البعض منا فائض من

المال فإن هؤلاء البعض يقومون

بشراء أراض ، وبناءها ، أو حتى

يقومون بتجديد مساكنهم وبالتالي

يعمل البنا ، والسباك ، والتجار ...

الخ. أما إذا كانت هناك أزمة ،

كالتى نعيشها هذه الأيام ، فمن

الطبيعى أن يوفر كل شخص

ماديه من ماله للاحتياجات

الضرورية .

ومشكلة عمال البناء والأخشاب

تتركز في الصالة غير المنظمة ،

وهم العمال الذين يعملون مع

القاولين من الباطن ، وغير مؤمن

عليهم ، والنقابة في محاولة منها

لمساعدتهم تحاول التفاوض مع

الحكومة لإصدار قانون جديد

للتأمينات يغطي الصالة غير

المنظمة وليس من الطبيعى أن

يعيش العامل طول عمره مع أسرته

في حالة يسر ، وإذا ما حدث له

حادث أو توفي لاتجد أسرته من

ينفق عليها كما أن بعض القاولين

يتهربون من التأمين على عمالهم ،

لأنهم عمال موسميون يعملون إذا

توفر لهم عمل ، وإذا لم يتوفر

العمل ، فاتهم يضطرون إلى العمل

في مهن أخرى يعيشون منها .

أما بالنسبة للصالة المنظمة

والمقيدة بالنقابة ، فإذا ما حدث

لها مشكلة ، فإن النقابة تسرع

بتقديم المساعدات المادية ، وليس

هذا في القاهرة فقط ، وإنما على

مستوى جميع المحافظات عن

طريق اللجان القرعية لها .

مسئولية الدولة

وينبئ الحديث النقابى سيد طه

رئيس النقابة العامة للعاملين

بصناعة البناء والأخشاب والتشييد

فيقول :

قطاع المقاولات ، قطاع رائد لا

تعمل به فئة معينة ، وإنما فئات

كثيرة وقطاعات مختلفة .. وبالعقل

.. هذا القطاع يعاني الركود هذه

الأيام ولأسباب عديدة ، منها :

-عدم قيام الدولة بضخ

استثمارات جديدة في الإسكان

الإدارى ، والعقارى ، والمساكن

الشعبية ، والبنية الأساسية وغيرها

-عدم قيام الدولة بسداد

مستحقات شركات المقاولات ، مما

أثر بشكل سلبي على عمل هذه

الشركات وتوقف نشاطها إلى حد

ما .

- الكساد العقارى نتيجة قيام

بعض شركات الإسكان بسحب

أموال من البنوك وفضفها في

استثمارات عقارية فاخرة لا

يحتاجها المجتمع ، مما أدى إلى

عدم الإقبال عليها ، وتوقف دولا

العمل ، والرواج في مجال المقاولات

ومن أهم الحلول المقترحة يقول

سيد طه رئيس النقابة :

يجب أن تساهم الدولة بشكل

كبير في تحريك عجلة هذا القطاع

متمثلة في زيادة الاستثمارات

الجديدة لأعمال البنية الأساسية

على مختلف بقاع الجمهورية ، بما

في ذلك الطرق ، والصرف الصحى

ولما ، ولما ، مما يسهل تشييد العمل

في قطاع المقاولات ، كذلك تشجيع

الدولة لعمل الجمعيات التعاونية

الإنشائية ، سواء الجمعيات

التعاونية الإنشائية العامة أو

الفنى التى تتجمع النقابات

والوزارات " ذلك بتخصيص أموال

لدعم هذه الجمعيات ، لإنشاء

مساكن بأسعار مناسبة ، لأعضاء

الجمعية مع وضع الضوابط اللازمة

لعمل هذه الجمعيات .

كذلك كان لقرار محافظ القاهرة

وبعض المحافظات الأخرى الخاص

بتوقف منح تراخيص البناء في

القاهرة والمدن الكبيرة تأثير كبير

على توقف حركة المقاولات مما أدى

إلى توقف عدد كبير من شركات

الإسكان وتحجب عنها خاصة على

الامتداد العمرانى لمدينة القاهرة

والذى صدر منذ عام ونصف لذا

نرجو إعادة النظر في هذا القرار

ووضع شروط وضوابط محددة

لعمل هذه الشركات حتى لا يقف

العمل بها نهائياً بها .

ومن الصالة غير المنظمة في

قطاع المقاولات يقول السيد طه :

كل من يعمل في هذا المجال ،

هو نقابى ويعتبر عمالة منظمة .

" البقية ص ٤٩ "

اللامح الرئيسية .. الخطة القومية للنهوض بالمرأة

في مناسبة مرور عام على إنشاء المجلس القومي للمرأة دعا المجلس لعقد مؤتمر تحت عنوان المرأة المصرية والخطة القومية ٢٠٠٢-٢٠٠٧. افتتحته السيدة سوزان مبارك .. وعلى مدى ثلاثة أيام ناقش المؤتمر واثنتين مهيئتين تضمعن الأولى تقريراً عن أحوال المرأة المصرية ورصد وتقييم ما تحقّق لها من منجزات ومايعترضها من مشكلات ، والثانية تعكس دور المرأة في الخطّة الخمسية الجديدة ٢٠٠٧/٢٠٠٢ ، وقد تيلور من خلل مناقشات ورش العمل المختلفة التي عقدت طوال جلسات المؤتمر عدة توصيات هامة وخطط شاملة للنهوض بالمرأة المصرية في الخطّة الخمسية القادمة، وقد اهتم المؤتمر بمتابعة الخطّة السابقة وماتم تنفيذه منها.. وعن ملامح الخطّة الجديدة للنهوض بالمرأة المصرية التي طالب المؤتمر بتضمينها الخطّة الخمسية الجديدة للدولة نقف مما أمام أهم ملامحها ومحتواها ونناقش أهم خطوطها الرئيسية.

■ متابعة : أصل الجنس

نستعرض في البداية بإيجاز الأوضاع الحالية للمرأة المصرية وتقييمها لتكون مخططاً أساسياً لبناء استراتيجية قوية للنهوض بالمرأة وتحديد السياسات ووضع الخطط والبرامج التي تحسّق الأهداف الاستراتيجية، ويبدأ نشرير إلى أن تاريخ المرأة المصرية في النضال من أجل المساواة مع الرجل في مختلف مناحي الحياة يمتد في العصر الحديث إلى ما قبل صدور ميثاق الأمم المتحدة -عام ١٩٤٥- وأقرن منجزات هامة على المستوى التشريعي إلا أن هذه المنجزات لم يقابلها منجزات متكافئة على المستوى الفعلي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات المرتبطة بالتفاوتات النوعية التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة في المجتمع المصري.

المشكلة الاقتصادية -في مجال العمل- تتدني نسبة مساهمة الإناث في القوة العاملة بينما ترتفع نسبة البطالة بينهم بالمقارنة بالذكور، ففي فئة العمر ١٥ سنة فأكثّر لم تتجاوز النسبة العامة لمساهمة الإناث في قوة العمل ٢٢٪ عام ١٩٩٧ بينما بلغ معدل البطالة بين الإناث مسبقاً ٢٧٪ في الذكور، وتشغل غالبية الإناث العمالات في أعمال متدنية الأجر



في الحصول على عمل في القطاع الرسمي على تدني إنتاجيتها وعلى مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، كما تنعكس أيضاً على المجتمع بأكمله لأن المرأة حاضنة النشء ومربيته وشريكة الرجل في توجيه دفة الحياة ورغم التقدم الذي حقّقته مصر في تضيق الفجوة بين قيد الإناث والذكور ومعدل بقائهم في كل مراحل التعليم على المستوى القومي، إلا أن نسبة استيعاب البنات منخفضة على نحو ملحوظ في محافظات الصعيد ومطروح، كما تتركز الإناث في الدراسات التقليدية والأدبية، وتضم عن دراسة العلوم الرياضية والتكنولوجيا في كل مراحل التعليم.. وإلى جانب التعليم الرسمي فإن وضع المرأة النسبي في التدريب أقل كثيراً من المستوى المطلوب وعن الجال الصحي للمرأة فقد تحقق تقدم ملموس فيه إلا أنه سارال هناك عديد من المشكلات فمازالت مشكلة الزيادة السكانية هي المشكلة الأولى ورغم حدوث تراجع تدريجي في معدل المواليد ، إلا أن المعدل السنوي للزيادة السكانية في مصر مازال قريباً من ٢٪ ورغم توفير المياه الصالحة للشرب لنسبة كبيرة من السكان

الاستقرار والامان الوطني على يلقى على المرأة بأعباء اقتصادية ونفسية واجتماعية وتنشاعف الأعباء إذا كانت المرأة عالة لا سرتها أو تعمل في قطاع غيررسمي .

وتعمل المرأة العاملة في الزراعة على ٢٪ من إجمالي العاملين في هذا القطاع و٥٨٪ من إجمالي النساء العاملات في الريف، وهناك ٦٠٪ من العاملات في مجال الزراعة في الريف يعملن في إطار الأسرة دون أجر ولا تتعدى نسبة النساء الصانزات لأرض زراعية ٣٪ ، وتعتبر حصول المرأة على الخدمات الائتمانية والقروض الزراعية محدود للغاية حيث تمثل المرأة ١٢٪ فقط من المستفيدين من القروض قصيرة الأجل و٦٠٪ من الحاصلين على قروض الاستثمار الزراعي وأخيراً تبلغ نسبة الأمية بين النساء الريفيات ٦٣٪ وترتفع إلى ٢٩٪ بين العاملات في الزراعة.

أما من الناحية الاجتماعية -ففي مجال التعليم- فإن الأمية تعد من أخطر معوقات حصول المرأة على فرص متكافئة مع الرجل في شتى ميادين الحياة حيث لا زالت نسبة أمية الإناث ضعف أمية الذكور (٤٥٪ إناث و٢٣٪ ذكور) وتنعكس أمية الإناث على تضيق فرصهن

مثل الزراعة التقليدية ، ورغم مساواة الدستور والقوانين المصرية بين الإناث والذكور في فرص العمل ومعدلات الأجر لاتجد ذلك تطبيقاً إلا في الوظائف الحكومية والقطاع العام وإلى حد ما في قطاع الأعمال العام بينما نجد عوامل معوقة لهذه المساواة في القطاع الخاص ، ويتوقع أن يزداد تأثير هذه العوامل مع المضي قدماً في الخصخصة، كما تواجه كثرة من العاملات صعوبة شديدة في تحقيق التوازن بين أدوارهن المتعددة في المنزل وفي العمل ، إضافة إلى مطروحة العولة من تحديات أمام المرأة بما تتطلبه من اكتساب مهارات جديدة في سوق العمل المشاركة في اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كذلك فإن المرأة تأتي في مقدمة الفئات التي تآثرت ببرامج الإصلاح الاقتصادي ، وقد ألقى التكيف الهيكلي أعباء متزايدة على المرأة بصفة عامة والفقرى بصفة خاصة لما لهذه البرامج من تكاليف اجتماعية واقتصادية تثقل كاهلها، ورغم حرص الحكومة المصرية على حصار ومعالجة الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، إلا أن هناك تفاوتات في توزيع الدخل والثروات وتزايداً في أعداد الفقراء وتراجصاً في

عمال البناء يهاضون البطالة

بقية

ولكن هناك خطأ شائع ، فالبعض يرى أن عمال الترحيل وكل من يقف بالشارع يساعد في البناء هو من عمال المقاولات ولكن هذا خطأ ، هؤلاء عادة ما يكونون عمال زراعة نازحين من الريف إلى المدينة ، ويسعى البعض منهم معرفته بمهنة ما ، فيعمل بها ، وهو لا يدري عنها إلا القليل ، أو قد يكون يعمل بمهنة أخرى وبغيرها ، بمهنة من مهن المعمار .

وقد انتهت النقابة من هذه المشكلة بأن قدمت مشروعاً لإصدار تراخيص للعاملين بمهنة المقاولات ، ضمن مشروع قانون العمل الموحد ، لتضمن لهم فرصة عمل ، والتأمين عليهم ضد البطالة ، والإصابة .

إضافة إلى التأمين الصحي ، وغيرها من التأمينات التي تحمي العامل وتساعده على تجاوز

الحزن
وحلة " العمل " من جانها
تقول : إن ما جاء في هذا التحقيق من الاقتراحات ، لسان هذه الطائفة العمالية ، ومسئول النقابات العاملة المعنية بعمال البناء والتعمير ، إنما هي اقتراحات شديدة الموضوعية ، من حيث إنها تكفل لهذه الشرائع الكبيرة من العاملين ، في مجال البناء والمعمار ، ظروفًا ملائمة للعمل من ناحية ، ومن ناحية أخرى تحميهم من البطالة ، التي اضطرت الكثيرين منهم إلى الإتياء إلى أعمال أخرى ، يتمتعون منها ، وذلك في واقع الأمر ، كآلة مهنية ، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى المعين في أبناء هذه المهنة ، ممن يعملون فيها بحرفية عالية ، ومهارة فائقة ، وإخلاص للعمل الذي تخصصوا فيه ، ولم يجيدوا شيئاً غيره .

فما بالنا ، ونحن سائرنا .. مرطحة البناء .. بناء البيت .. وبناء الاقتصاد .. وبناء المجتمع؟

انتصار سليمان

وأهدافها ثلاثة:

سيتم تقديم مشروع الخطة القومية للهوض بالمرأة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ في وزارة التخطيط حتى تقوم بتضمينها في إطار الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. بحيث تكون هذه الخطة والاجتماعية لتضمن يتكون هناك تناسق وتوافق كامل بين التخطيط على مستوى الدولة والتخطيط للمرأة في المجلس القومي للمرأة.

وسيكو دور المجلس القومي هو التنسيق والتعاون مع الجهات المختلفة في تنفيذ الخطة ، كما سيكون المجلس مسئولاً عن إعلام وتوعية شركائه في التنمية عن المكونات المتعددة لفرع الاستراتيجية واعدادهم بالمعونات الفنية المطلوبة والتدريب المتعلق بالتطبيق في الوقت المحدد. وسيتم متابعة وتقييم إنجاز الخطة بصورة دورية سنوياً وكذلك قبل نهاية فترة الخمس سنوات المحددة لها بحيث يمكن الخروج بالوروس الاساسية من هذه التجربة ووضع الاساسات السليم للاستراتيجية التالية .

ويهدف .. فيلاحظ أن الهدف الرئيسي الصام لخطه النهوض بالمرأة المصرية هو إدماج المرأة في المجري الرئيسي للتنمية وذلك عن طريق إدماجها في خطة الدولة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ على المستوى القومي والقطاعي والإقليمي والمحلي، وعلى صعيد الأهداف والسياسات والبرامج، وذلك تحقيقاً للحقوق العادلة للمرأة والمشاركة الفعالة لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة الكاملة من عوائدها، ورفع مستوى الاقتصاد القومي وكذلك تعظيم فاعلية التنمية واستدامتها.

وإذا بقيت لنا كلمة أخيرة في هذا المجال فهي ضرورة تفعيل هذه الاستراتيجية التي توصل إليها المؤتمر لتحقيق النهوض بالمرأة المصرية لتكديس مكائنها وديورها في المجتمع وحتى تستطيع أن تسهم في جميع القضايا التي تهم المجتمع المصري كله جنباً إلى جنب مع الرجل بلا تفرقة أو تمييز باعتبار المرأة نصف المجتمع ، ولأن قضايا المجتمع الأساسية تهم كل أفرادها الذين يتطلعون إلى مستقبل أفضل.

الاقتصادي.

ونعتمد على مناقشات المؤتمر واتجاهاته وتوصيلاته حيث نستخلص عدة أهداف محددة لاستراتيجية إدماج المرأة في التنمية نوجزها في النقاط التالية:
إعلاء قيمة عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية، والقضاء على بطالة الإناث والقضاء على المعوقات الاجتماعية والثقافية والاتجاهات المتطرفة التي تنادي بعسوة المرأة إلى المنزل وعدم الخروج للعمل، ومساعدة المرأة العاملة على الجمع بين أدوارها المختلفة داخل وخارج المنزل، وتوفير الخدمات المطلوبة لها على مستوى لائق ويكفله معقولة، عدم إلى جانب القضاء على أمية المرأة الريفية وتحسين فرص النساء العاملات في الريف في تلك الموارد المصممة على القيود القروية والتكنولوجيا وإدماج المرأة الريفية في مسارات صنع القرار ، وذلك من خلال تكثيف الخدمات القروية لحو أمية النساء في الريف وتوفير وسائل التكنولوجيا البسيطة في كل مجالات عمل المرأة الريفية، وترتيب النساء على استحداثها وزيادة نسبة القروض المقدمة للمرأة الريفية في مختلف المجالات وأخيراً توعية المرأة الريفية بكيفية ترشيد استهلاك الموارد المالية وحمايتها من التلوث وتوعيتها بمسئوليات النظافة العامة ومبادئ الصحة العامة.

أما عن الأهداف في مجال التشريع فتتمثل في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بما يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة، واستخدام التشريع كأداة لزيادة وتفعيل مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

مع زيادة وعي المرأة بحقوقها والتزاماتها القانونية والعمل على إزالة العوائق التي تعطل ممارسة هذه الحقوق وتكثيف الجهود لحو الأمية القانونية للمرأة المصرية وأخيراً لحد من ظاهرة العنف ضد المرأة وضمان توفير الحقوق والحماية القانونية للمرأة الريفية والمرأة العاملة للأسرة.

وتطبق الأمن العام للمجلس القومي للمرأة المكتوبة فرخنة حسن على هذه الاستراتيجية

تصل إلى ٩٢٪ إلا أن نسبة توفير المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية أقل من ذلك، كما لازات المرأة تعاني من كسحس من الممارسات الضارة مثل ختان الإناث ويرغم انخفاض معدلاته إلا أنها لازات مرتفعة، وأخيراً يلاحظ محدودية مشاركة المرأة في الحياة العامة وبعد هذا من أكثر المؤشرات التي تعكس إنحيازاً مجتمعياً تقليدياً للرجل وضد المرأة بحيث أصبح المشاركة في الحياة العامة سياسياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً نكاد تكون شائناً رجاليا محضاً لاتخفوه إلا لفة من النساء نوات العزم والإصرار، ولليل ذلك أن التمثيل السياسي للمرأة في مصر لايتناسب مع مكانتها إذ يقل بقدر كبير عن المعدل العالمي لتمثيل المرأة ، وننتهي إلى مجال الإعلام حيث لاتتسجم الصورة التي تقدمها أجهزة الإعلام المصرية عن المرأة مع التغيرات الإيجابية المتسوخة في وضعها كشريك كامل للرجل في صنع العيابة وتقديمها، فضلاً عن ذلك يركز الإعلام في تصويره للمرأة على الشريحة الاجتماعية العليا في المدن، ولا تتجاوز قضايا المرأة الريفية التي يتم نشرها في النصف المصرية نسبة ٢/٣، إجمالي القضايا المنشورة، وليس هناك تناول اطلاقاً لقضايا المرأة البدوية، كما يولي الإعلام اهتماماً خاصاً ببعض المهن التي تمارسها النساء كالتجميل والرياضة وسيدات الأعمال والدبلوماسيات مع تجاهله لبعض الأخر كالمعلمات والطبيبات والباحثات والمحاميات والعاملات والفلاتات الأمر الذي يبرز أهمية التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للإعلام.

ومن خلال عرض نماذج من الأوضاع الحالية للمرأة المصرية واستخلاص نبوء مستفادة من التجارب السابقة نقف أمام رؤية المؤتمر في التخطيط للنهوض بالمرأة من خلال خطة متكاملة تضمنت الإجراءات التي تساعد على دعم دور المرأة في التنمية وتحدد التطعيم والصحة والخدمات الثقافية والإعلامية والزراعة الاجتماعية وفي المجال

استخدام الأجانب في مصر

تضم إحصاءات قوة العمل أو المشتغلين منهم في التعدادات العامة للسكان، أو إحصاءات القوى العاملة بالعينية .. أو غيرها من الإحصاءات والبحوث المعنية بالموارد البشرية واستخدامها في المشروعات الإنتاجية والخدمية، الأفراد الوطنيين والأجانب المقيمين بالدولة، ويمثل الأجانب المشتغلون نسبة من إجمالي المشتغلين وفق حاجة البلاد الاقتصادية إليهم .. ويخضع استخدام الأجانب في جميع دول العالم إلى قواعد وضوابط، منها حاجة الدولة لعدد النقاس في بعض المهارات أو التخصصات النادرة بين الأفراد الوطنيين، إلى جانب بعض الضوابط الأمنية المرتبطة بأمن البلاد إلى جانب المعاملة بالمثل.

بقلم :

رفعت نصر عبد الغنى دويدار
خبير تخطيط القوى العاملة
وكيل وزارة القوى العاملة سابقا

اختلف في نسبتهم إلى إجمالي المشتغلين داخل كل مجموعة من مجموعات الجنسية، وإنما ألفت النظر هو ارتفاع نسبة أصحاب الأعمال والذين يعملون لحساب أنفسهم من جملة المشتغلين المنتمين إلى جنسيات الدول العربية (١٥.٦٪)، (٢٠.٠٪ على التوالي) خلافا لما عليه الحال بالنسبة لمجموعات الجنسيات الأخرى غير العربية .

المشتغلون الأجانب حسب القطاع

يشير الجدول رقم (٤) الخاص بتوزيع المشتغلين الأجانب حسب مجموعات الجنسية والقطاع إلى أن النسبة العالية تعمل في القطاع الخاص، ويمثلون ٦٩.٨٪ من إجمالي الأجانب المشتغلين، ويليهم بفارق عدي ونسبي كبير المشتغلون بالقطاع الحكومي والعالم والأجنبي (١٦.٠٪)، (١٢.٢٪ على التوالي).

وعلى مستوى مجموعات الجنسية يلاحظ ارتفاع نسبة العرب المشتغلين في القطاع الخاص (٨٠.٤٪) إلى جملة المشتغلين العرب في جميع القطاعات، أما مجموعات الجنسيات الأخرى فتتفاوت نسبتهم في القطاع الخاص ما بين ٥٢.٢٪ و ٦٠.٠٪ .

وفي القطاع الحكومي يلاحظ ارتفاع نسبي للمشتغلين الأجانب من مجموع المشتغلين لكل مجموعة جنسية بالنسبة لمجموعة جنسيات الدول الأمريكية (٢٤.٥٪) ومجموعة جنسيات الدول الأوروبية (١٨.٤٪) . أما المشتغلون بالقطاع الأجنبي فتشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نسبتهم لكل من التمنتين لمجموعات جنسيات الدول الآسيوية، والأفريقية، والأمريكية، ودول استراليا والإقانيونية، والآسيوية والأوروبية (١٩.٦٪، ١٤.٦٪، ١٢.٢٪، ١١.٢٪، ٩.١٪ على التوالي).

توزيع المشتغلين الأجانب حسب النشاط الاقتصادي

يعمل المشتغلون الأجانب في قطاع الخدمات النسبة الغالبة (٢٤.٠٪) من إجمالي المشتغلين الأجانب، يليهم المشتغلون بتجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٢٠٪ ثم المشتغلون بالصناعات التحويلية والنقل والتخزين (نسبة ١٦.٢٪، ١١.٢٪ على التوالي)، وهؤلاء يمثلون في هذه الأنشطة الأربعة (الخدمات-التجارة-الصناعات التحويلية-النقل والتخزين) حوالي ثلثي عدد المشتغلين الأجانب (٦٦.٩٪) في حين يمثل المشتغلون الأجانب في باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ٣٣.١٪ جدول رقم (٥).

وإذا نظرنا إلى توزيعات المشتغلين الأجانب حسب مجموعات جنسياتهم والنشاط الاقتصادي الذي يتبعون إليه، نلاحظ أن التمنتين إلى جنسيات الدول العربية يتبعون بتوزيع متعين ومختلف عن باقي الجنسيات الأخرى، حيث يمثل المشتغلون منهم في تجارة الجملة والتجزئة النسبة الغالبة (٢٨.٥٪) يليهم المشتغلون بالخدمات (٢٠.٢٪) ثم المشتغلون بالصناعات التحويلية والنقل والتخزين (١١.٢٪، ٨.٠٪).

وعلى العكس من ذلك نجد أن المشتغلين الأجانب من الأقارعة والآسيويين والأمريكيين تتركز النسبة الغالبة منهم في قطاع الخدمات بنسب تتراوح ما بين ٣٦.٠٪ و ٥٠.٠٪.

يصل عدد الأجانب المقيمين في مصر، وفقا للتعداد العام للسكان الذي أجري في عام ١٩٩٦، مائة وخمسة عشرة ألفا وستمائة وأربعة وتسعين أجنبا (١١٥٦٩٤)، منهم واحد وستين ألفا وثمانمائة واحد (٦١٨٠٩) يمثلون إلى جنسيات عربية يمثلون ٥٢.٦٪ من إجمالي أعداد غير المصريين، والباقي من جنسيات أخرى أجنبية، ثلاثة وخمسين ألفا وثمانمائة وثلاثة وتسعين (٥٢٨٩٢) يمثلون ٤٦.٦٪ كما هو موضح بالجدول رقم (١).

وبالنسبة للأخوة العرب المقيمين في مصر، فإن الفلسطينيين يمثلون النسبة الغالبة منهم (٤٦.٤٪)، يليهم السودانيون (١٧.٨٪)، ويرجع ذلك إلى اعفانهم من شرط الحصول على الإقامة أو الحصول على تصريح بالعمل لاعتبارات سياسية وإنسانية .

في حين لا تعتمد نسبة التمنتين إلى الدول العربية الأخرى مجتمعة ٣٥.٨٪.

ويصل عدد المشتغلين الأجانب في مصر ٢٩٤٦٦ مشتغلا من جملة أعداد المشتغلين (مصريين وأجانب) يمثلون فقط ٢٠.٢٪ كما هو موضح بالجدول.

المشتغلون الأجانب حسب الجنسية والنوع

يشير الجدول رقم (٢) إلى أن المشتغلين العرب يمثلون النسبة الغالبة حيث يصل عددهم ١٤٤٦١ مشتغلا من مجموع المشتغلين من غير المصريين بنسبة ٥٨.٠٪، وهو أمر طبيعي حيث يعملون في دولة عربية ترحب بالأخوة العرب، للإقامة والعمل في بلدهم الثاني .

يليهم من حيث الأهمية العديدة والنسبية-مع فارق كبير- التمنتين لجنسيات القارة الأوروبية حيث يصل عددهم ١٥٢٣ مشتغلا بنسبة ٢٠.٥٪، أي حوالي خمس عدد الأجانب المشتغلين في مصر، ويأتي بعد ذلك وينسب متفارقة التمنتين إلى الدول الأمريكية، والذين ينتمون إلى الدول الآسيوية (٩.٦٪)، (٦.٢٪ على الترتيب)، أما باقي مجموعات الجنسية الآخرين فلا تتجاوز نسبتهم مجتمعين ٩.٠٪ من إجمالي المشتغلين الأجانب في مصر.

كما يشير الجدول السابق الإشارة إليه إلى انخفاض نسبة المشتغلين العربيات إلى إجمالي المشتغلين (ذكر وإنث) التمنتين لجنسيات عربية (٨.٢٪)، وهي نسبة تتفق مع المسدود العام الموجود في أغلب الدول العربية، في حين يلاحظ ارتفاع نسبة المشتغللات الأجنبيات غير العربيات بنسب تتراوح بين ١٩.٧٪ إلى ٢٧.٨٪ .

المشتغلون الأجانب حسب الحالة العملية

يشير الجدول رقم (٣) إلى توزيع المشتغلين الأجانب حسب الحالة العملية، حيث يمثل المشتغلون بأجر نقدي (٢٧.٢٪) يليهم المشتغلون الذين يعملون لحسابهم الخاص (١٥.٣٪) ثم أصحاب الأعمال (١١.٩٪)، ولا تتعد نسبة الذين يعملون بدون أجر (٠.٠٪).

وإذا انتقلنا إلى تفصيلات الجدول للحالة العملية حسب مجموعات الجنسية، فإن الشكل العام يوضح غلبة نسبة المشتغلين بأجر نقدي مع

جدول رقم (١)

التوزيع العددي والنسبي لغير المصريين حسب الإقامة والاستخدام

البيان	القيدين		المشتغلون	
	عرب	أجانب	جملة	مصريون
عدد	٦٦ ٨٠١	٥٣ ٨٩٢	١١٥ ٦٩٤	٢٤ ٩٤٦
نسبة /	٥٣ ٤	٤٦ ٦	٩٩ ٨	٠ ٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٩٦

جدول رقم (٢)

المشتغلون الأجانب حسب النوع ومجموعات الجنسية (١٥ سنة فأكثر) ، ١٩٩٦

مجموعات الجنسية	المشتغلون			ساعات العمل إلى إجمالي ساعات الأيام
	ذكور	إناث	جملة	
الدول العربية	١٣ ١٣٤	١ ٣٢٧	٤١ ٤٦١	٩ ٣
الدول الأفريقية	٣٥١	١٢٩	٤٨٠	٢٦ ٩
الدول الآسيوية	١ ١٧٥	٣٧٥	١ ٥٥٠	٢٤ ٢
الدول الأوروبية	٣ ٦٥٩	١ ٤٦٤	٥ ١٢٣	٢٨ ٦
الدول الأمريكية	١٣٦٦	٣٦٠	١٧٢٦	٢٠ ٨
دول استراليا واليابان	٨٢	٢٣	١١٥	٢٨ ٧
بدون جنسية	٦	٢	٨	٢٥ ٠
غير مبين الجنسية	١ ٣٢٢	١٥١	١ ٤٨٣	١ ٢
الجملة	٢١ ١٠٥	٣ ٨٤١	٢٤ ٩٤٦	١٥ ٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان ، ١٩٩٦ ، الجزء الثاني ، جدول ٣٨ ، ص ٨١٣ (٠٠) نسبة ضمنية جدا لاتصل إلى ٠.١ %

جدول رقم (٣)

توزيع المشتغلين الأجانب حسب الحالة العملية (١٥ سنة فأكثر) (٪) ١٩٩٦

مجموعات الجنسية	صاحب العمل	يعمل لحساب نفسه	يعمل بأجر	يعمل بدون أجر
الدول العربية	١٥ ٦	٢٠ ٠	٦٤ ٠	٠ ٤
الدول الأفريقية	٧ ٥	٨ ٥	٨٣ ٢	٠ ٨
الدول الآسيوية	٦ ٩	٦ ٨	٨٦ ٢	٠ ١
الدول الأوروبية	٦ ٤	٥ ٣	٨٧ ٩	٠ ٤
الدول الأمريكية	٥ ٣	٨ ٦	٨٥ ٩	٠ ٢
دول استراليا واليابان	١٢ ٢	٧ ٨	٨٠ ٠	٠ ٠
بدون جنسية	١٢ ٥	٢ ٥	١٢ ٥	٠ ٠
غير مبين الجنسية	٧ ١	٢٣ ٨	٦٦ ٣	٢ ٨
الجملة	١١ ٩	١٥ ٣	٧٢ ٣	٠ ٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان ١٩٩٦ ، الجزء الثاني ، جدول ٣٨ ، ص ٨١٣
ملحوظة: الأعداد التي بين القوسين تمثل الأعداد المطلقة للإجمالي أمام كل جنسية

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للمشتغلين الأجانب (١٥ سنة فأكثر) حسب القطاع ١٩٩٦

مجموعات الجنسية	القطاع				جملة /
	حكومي	عام	خاص	أجنبي	غير مبين
الدول العربية	١٣ ١	٢ ٦	٨٠ ٤	٢ ٩	٠ ٠
الدول الأفريقية	١٨ ٣	١ ٧	٦٠ ٤	١٩ ٦	٠ ٠
الدول الآسيوية	١٤ ٣	١٣ ٢	٥٥ ٥	١١ ٢	٥ ٨
الدول الأوروبية	١٨ ٤	١٥ ٦	٥٢ ٢	٩ ١	٤ ٧
الدول الأمريكية	٢٤ ٥	٧ ٥	٥٢ ٢	١٤ ٦	١ ٢
دول استراليا واليابان	١١ ٢	٢٢ ٦	٥٢ ٩	١٢ ٢	٠ ٠
بدون جنسية	١٢ ٥	٠ ٠	٨٧ ٥	٠ ٠	٠ ٠
غير مبين الجنسية	٢٨ ٢	٤ ٦	٦٧ ٣	٠ ٩	٠ ٠
الجملة	١٦	٦٥	٦٩ ٨	٦ ٣	١ ٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان ١٩٩٦ ، الجزء الثاني ، جدول ٣٩ ، ص ٨١٦
(٠٠) نسبة ضمنية جدا
الأعداد التي بين القوسين تشير إلى الأعداد المطلقة لكل مجموعة من مجموعات الجنسية

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للمشتغلين الأجانب في مصدر حسب مجموعات الجنسية والنشاط الاقتصادي ١٩٩٦

مجموعات الجنسية	الأقسام النشاط الرئيسية /									
	الزراعة والصيد	السياحة والفنادق	التجارة	الصناعة	الخدمات	النقل	البناء	الزراعة	الصيد	البناء
الدول العربية	٤ ٨	١١ ٦	٨٠ ١	٢٥ ٨	٢٥ ٨	١٠ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨
الدول الأفريقية	١٩ ٧	٦ ٥	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	١٢ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨
الدول الآسيوية	٨ ٢	١ ٦	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨
الدول الأوروبية	٢٩ ٢	١٢ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨
الدول الأمريكية	٨ ٩	١٢ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨
دول استراليا واليابان	٤ ٣	٢ ٦	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨
بدون جنسية	٢٥ ٠	٠ ٠	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨
غير مبين الجنسية	٢٧ ٢	١٦ ٦	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨
الجملة	٨ ٦	١١ ٦	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨	٢٥ ٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان ١٩٩٦ ، الجزء الثاني جدول ٤٠ ص ٨١٩
الأعداد التي بين القوسين تشير إلى الأعداد المطلقة لكل مجموعة من مجموعات الجنسية

موسوعة العاملين

إعداد:
عبد الوهاب محجوب

مدى أحقية العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة للعلاوتين المقررتين

وردت استفسارات من عدد من العاملين في أجهزة الدولة المختلفة حول مدى أحقيتهم في الحصول على العلاوتين المقررتين طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ في الاستفادة من أحكامه متى كانوا وقت نفاذه شاغلين لوظائف من غير الدرجتين الأولى والثانية المكتبية أو الفنية.

الأصل في هذه الحالة هو أحقية العاملين الشاغلين لوظيفة من الدرجة الثانية المكتبية أو الفنية الحاصلين على مؤهل عال أثناء الخدمة في العلاوتين وهذا ما أقرته اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة.

وقد عرضت حالات مماثلة على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فبين لها أن المادة (٢٥ مكرر) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ و٢٤ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من إعادة

(١٨) من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجدول الترتيب والمعمل بها وذلك مع استثنائهم من شرط الإعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف.

ويمنح العامل الذي يعين وفقا لأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا إليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وإن تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه.

وتحسب لمن يعين وفقا لأحكام هذه المادة من حملة المؤهلات بعد تعيينه بوظيفة تخصصية أقدمية تساوي نصف المدة التي قضاها العامل بالعمل الفني أو المكتبي قبل التعيين بالمؤهل العالي يحد أقصى خمس سنوات وبما لا يجاوز تاريخ حصوله على المؤهل العالي وذلك بعد العرض على لجنة شؤون العاملين المختصة.

ومع عدم الإخلال بالقرارات الصادرة بالترقية قبل تاريخ العمل بهذا القانون يطبق حكم الفقرة السابقة على من عين وفقا لأحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٨٢/٨/٢٢ .

أما بالنسبة للعاملين الشاغلين للدرجتين الأولى والثانية من مجموعة

الوظائف المكتبية أو الفنية الذين يحصلون على مؤهل عال أثناء الخدمة فيمنحون علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التي يشغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية رتبة درجة الوظيفة.

ويسرى ذلك على من حصلوا على مؤهل عال قبل العمل بهذا القانون وظلوا بالمجموعات الفنية أو الكتابية ويكون منحهم هذه العلاوة من تاريخ العمل بهذا القانون .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أجاز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة لشغل الوظائف الشاغرة بالوحدة ، حتى توافرت في شلتهم شروط شغلها ومع استثنائهم من شرط الإعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف على أن يمنح العامل أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا إليه هذه العلاوة أيهما أكبر ولو تجاوز ذلك نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، ومع حساب أقدمية لمن يعين من حملة المؤهلات العليا ويحد أقصى خمس سنوات شريطة ألا ترتد أقدميته إلى تاريخ سابق على تاريخ حصوله على المؤهل العالي وبسبب المشرع هذا الحكم على من عين وفقا لأحكام

المادة (٢٥ مكرر) اعتبارا من ١٩٨٢/٨/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ دونما إخلال بالقرارات الصادرة بالترقية قبل ١٩٩٢/٧/٢٢ أما بالنسبة للعاملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة من شاغلي الدرجتين الأولى والثانية من مجموعة الوظائف الفنية أو المكتبية ولم يعينوا وفقا لحكم المادة (٢٥ مكرر) المشار إليها، فقد قرر المشرع منحهم علاوتين من علاوات درجة التطبيقية التي كانوا يشغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية رتبة الدرجة الهـ ، كما قرر منح العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا قبل ١٩٩٢/٧/٢٢ وظلوا بالمجموعات الفنية أو الكتابية علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التي يشغلونها وذلك اعتبارا من ١٩٩٢/٧/٢٢ إذ إن نطاق الإفادة من حكم هذه الفقرة هو حصول العامل على مؤهل عالي قبل ١٩٩٢/٧/٢٢ واستمراره بالمجموعة الفنية أو الكتابية أيما كانت درجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على المؤهل العالي.

وطيه فقد انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أحقية هؤلاء العاملين في علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التي كانوا يشغلونها وقت حصولهم على المؤهل العالي اعتبارا من ١٩٩٢/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ .

الجدول النقدي للاجازات

ورد سؤال من القارئ زكي محمد حجازي من مدهور يقول فيه هل هناك قيد في مجال استحقاق العامل المقابل النقدي لرصيد إجازاته؟
جوابا لسؤال القارئ أشير إلى ما أكدته محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أن استحقاق العامل لرصيد إجازاته الاعتيادية لا يقتيد بمواعيد إجازات بمعنى الإلغاء وله الحق في صرف المقابل النقدي عن كامل رصيده إجازاته التي لم يحصل عليها قبل انتهاء خدمته دون التقليد يحد أقصى لها، مع خصم ما سبق صرفه له من مقابل هذا الرصيد، ولا يجوز لجهة الإدارة التطل بدم تقدم العامل بطلب مكتوب للحصول عليها احتفاظها بالأوراق والمستندات ذات الأمر الماسم في النزاع ومن هذا المنطلق فإن العامل له الحق في صرف المقابل النقدي عن كامل رصيده إجازاته الاعتيادية التي لم يحصل عليها أثناء خدمته.

لأن قانون العاملين المدنيين بالدولة أقر حق العامل في الإجازة السنوية كحق مقرر له بطلب قائما ما بينت الرابطة الوظيفية قائمة بحد الإجازة السنوية عددا تختلف باختلاف خدمة العامل وسنه ولم يجر لجهة الإدارة تفسيرها أو تلخيصها أو انتهاءها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل، وفي المقابل أجاز المشرع للعامل الاحتفاظ بما يكون له من رصيده الإجازات

توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في أحد المجموعات النوعية تعيينهما بإحدى الدرجات المحددة المرفق بالقانون ، وذلك كله على ضوء المعايير التي يضعها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة كما أوجب عليها عدد شغل الوظائف الشاغرة بها الإعلان عنها في صحيفتين يوميتين في الأقل وأن يتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة الملتن عنها واشترطات شغلها وقد اشترط القانون المذكور فيمن يشغل تلك الوظائف أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغلها على النحو الوارد ببطاقات الوصف وألا يقل سن العامل عن ست عشرة سنة كاملة كما حدد سن الاحالة إلى المعاش بسن الستين.

ومن حيث إن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه قد حوّل الوحدات المخاطبة بحكامه وضع الاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغل الوظائف الواردة بجداولها وبما يتفق وطبيعة أعمال تلك الوظائف وكان المسلم به أن أعمال وظائف المجموعة الحرفية تتميز بطبيعة خاصة وتتطلب فيمن يشغلها درجة معينة من التيقظ والتبصر حفاظا على سلامته كما يتطلب أيضا قدره بدنية معينة على الاضطلاع بها وأن الجهة الإدارية قد قدرت أن من يتوافر فيه هذه المواصفات والقومات ينبغي ألا تزيد سنه عند التعيين على ٤٠ سنة وألا تقل عن ٢٠ سنة وأن هذه السن بحليها الأدنى والأقصى تتفق وطبيعة أعمال تلك الوظائف على النحو السالف بيانه كما تقع في نطاق الحدود المقررة قانونا إذ حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر التعيين لسن السادسة عشرة وإنهاء الخدمة بسن الستين وإنه ليس في ذلك الشرط الذي طلبته الجهة المذكورة بما يجافي أحكام القانون أو يخالف القواعد المتعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنه يعتبر شرطا بما وجه للنس عليه بالبلطن ولاترتب بالتالي على جهة الإدارة في تقريرها لذلك الشرط طالما أنها قد قصدت به وجه المصلحة العامة وأنه قد جاء في صورة عامة مجردة حيث ينطبق على كافة ولا يصدر بصدد حالة فردية بعينها.

وليفيد من ذلك القول بأن الشرط ينطوي على إيدار لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في شغل الوظائف العامة ذلك أن الاخلال بمبدأ المساواة لايقع إلا في حالة التمييز من المواطنين المتحصدين في الظروف والمراكز القانونية بسبب النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة .

والأمر كذلك بالنسبة لتكافؤ الفرص إذ إنه لاخضر على التقدم لشغل الوظائف العاملة لكل من تتوافر فيه الشروط المطلوبة لشغلها فالجميع متساوون في شكل تلك الوظائف وفقا للشروط المقررة .

وقد انتهى رأي اللجنة العمومية للقوى التشريعية والتشريع إلى

مشروعية شرط السن الذي تتطلبه وزارة القوى العاملة لشغل وظائف

المجموعة الحرفية بها .

الاعتادية السنوية ، فإذا انتهت خدمة العامل قبل تمكينه قانونا أو فعلا من استئناف ما تجمعت له من رصيد الإجازات الاعتيادية حق له الحصول على بدل نقدي عن هذا الرصيد كتعويض له عن حرمانه من هذه الإجازات بدون حد أقصى يعد حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة ٦٥ من قانون العاملين مادام ذلك راجعا إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل ، ولا يغير من هذه النتيجة خلو ملف خدمة العامل مما يفيد تقدمه بطلبات للحصول على إجازات لم يبت فيها أو رفضت.

تكرار صرف البدل

ورد سؤال للقارئ: محمود كمال الدين من الإسكندرية حول مدى جواز تكرار صرف البدل إن انتهت خدمته المرة الثانية، وهل يخضع ذلك للتقاعد؟

بعد دراسة استفسار القارئ اتضح أن مدة خدمته قد انتهت للتناطح عن جهة عمله السابق وكان له رصيد من الإجازات مقداره أربعين يوما قد أعيد تعيينه في جهة أخرى بفواصل زمنية وتكون له رصيد إجازات مقداره ثلاثة أشهر وكان قد صرف مقابل نقدي عن الأربعين يوما من جهة عمله الأولى .

وقد سبق عرض موضوع مماثل على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلسته ١٨/٢/١٩٨٧ فانتهت إلى استحقاق المقابل يكون لمرة واحدة طوال مدة خدمة العامل وبالتالي لا يكون له الحق في صرف أي مقابل من جهة عمله الثانية حتى ولو كان ماتم صرفه في الجهة الأولى لم يبلغ الحد الأقصى.

ثم عدلت الجمعية العمومية عن الرأي المتقدم بجلسته ١٩/٥/١٩٩٠ ومن ثم يجوز في المدة الثانية أن يصرف ما يستكمل به رصيد إجازاته والقول بغير هذا يعتبر وضع قيد بدون قيد على نص للمادة ٦٥ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما أنه ليس من الحقوق الدورية المتجددة التي تخضع للتقاعد الخمس وعلى هذا فإنه طالما يصرف مرة واحدة فيخضع للتقاعد الطويل. مدي صحة اشتراط ألا تقل سن العامل عند التعيين في مجموعة الوظائف الحرفية عن سن ٢٠ سنة ولا تزيد عن ٤٠ عاما

ورد استفسار من القارئ: أحمد رضوان من القاهرة حول ملورد بكتاب وزارة القوى العاملة للتعين في مجموعة الوظائف الحرفية بالأ تزيد سن العامل عند تقديم طلب التعيين على ٤٠ سنة وانقل عن ٢٠ عاما . ذهب رأي إلى صحة هذا الشرط باعتبار أن الحد الأدنى لسن المشتراط يتفق وطبيعة أعمال الوظائف الحرفية أما الحد الأقصى فلا يقصد به استكمال العامل المدد الموجبة لاستحقاقه المعاش وكلا المدين يقعان في نطاق الحدود التي نص عليها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لتعيين وإنهاء الخدمة حيث حدد القانون المذكور بداية التعيين بسن السادسة عشرة وإنهاء الخدمة بسن الستين ويذهب الرأي الآخر إلى بلطن الشرط المشار إليه لأن الأخذ به يؤدي إلى حرمان بعض الأفراد ممن تتوافر فيهم شروط شغل الوظائف المشار إليها من التعيين بها وهو ما ينطوي على إيدار لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في شغل الوظائف العامة كما أن قانون التأمين الاجتماعي قد عالج في المادة ١٢٣ منه مسألة بلوغ العامل سن الإحالة إلى المعاش دون استكمال له المدد الموجبة لاستحقاقه للمعاش فإجاز من خدمته إلى حين استكمال المدد المشار إليها.

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة واستبانت أن المضرع ناط بكل من وحدات الجهاز الإداري بالدولة بوضع جدول للوظائف على أن يرقف به بطاقات توصيف مختلف وظائف الوحدة بحيث يتضمن واجباتها ومسئولياتها واشترطات اللازم

الشرق للتأمين

خدمة تأمينية متميزة

تقدم للأسرة المصرية منذ عام ١٩٨٥

وفيقية الشرق الثلاثية مع الاشتراك في الأرباح

برعاية مأموني استثمار منظور يوفرك

العامة - الاستثمار - مواجهة التزامات المستقبل



بـقـلم :
محمد عطية سالم

المقهى العمالي

مازلنا - عزيزي القارئ - نرصد ذلك الحوار الدائر في المقهى العمالي بين صاحبه .. صاحب الجلاب الأخصر وزميله صاحب الجلاب الأحمر .. ونحن نرصد ما يدور أمامنا من حوار دون تدخل من جانبنا فيه .. لا بالتبديل أو التعديل .. ولا بالتغيير أو التحوير

حول تأثيرات ١١ سبتمبر .. على الاقتصاد المصري

السياحية التي كانت تهيئ إلى مصر .. خاصة رحلات (الشارتر) التي كانت تأتي بالسياح مباشرة من أوروبا إلى شواطئ البحر الأحمر ... فكيف تقول إننا لم نتأثر ؟

فقد زميله نفسا من الشبيشة التي أحضرها له عامل المقهى وقال محاولا أن يكون موضوعيا :
● معك حق يا صديقي : فقد تأثر بالفصل قطاع الفنادق .. نتيجة انخفاض أعداد السائحين القادمين إلى مصر .

فرش زميله صاحب الجلاب الأخضر رشفا من كوب الشاي الذي أمامه وقال :

● لا تقل أن قطاع الفنادق فقط هو الذي تأثر .. ولكنك تعلم أن السياحة لا تؤثر فقط على الفنادق .. ولكنها تؤثر على كل القطاعات الاقتصادية .

فوضع زميله صاحب الجلاب الأحمر ساقا على ساق وقال مستائلا :

● هذا تصد أنها تؤثر على كل القطاعات الاقتصادية ؟

فابتسم زميله صاحب الجلاب الأخضر وقال دون أن يفقد هدوءه :

● نعم يا صديقي .. فالسائح لا يقيم في الفندق فقط .. ولكنه ياكل

ولكن الواقع أننا نتأثرنا في مصر تأثرا بليغا بحدثات يوم الثلاثاء الأسود كما يسمونه ...!

● فتساءل زميله صاحب الجلاب الأحمر وكان براءة الأطفال في عينيه قائلا :

● وما تأثيرات تلك الأحداث يا صديقي علينا هنا في مصر ؟

فاعتدل زميله صاحب الجلاب الأخضر في جلسته وقال دون أن يفقد هدوءه

● يا صديقي - على الأقل - أنت تعلم أن مصر دولة سياحية تعتمد في جزء كبير من اقتصادها على مواردها السياحية وعلى رحلات الطيران التي لم تكن تنقطع عنها حاملة أفواج السياح من كل بلدان العالم من اليابان شرقا حتى إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا وحتى أمريكا غربا وأنت تعلم أن صناعة الطيران نفسها قد أصيبت في مقتل بعد استعمال الطائرات المدنية كقنبلة موقوتة في هذا اليوم المشؤم .. فاصبح الكثير من الناس يمزقون عن استخدام الطائرات حتى أن شركة الطيران الهولندية أعلنت إفلاسها .. وسرحت كل شركات الطيران الكثير من عمالها بعد إلغائها بعض رحلاتها .. كل ذلك يا صديقي أثر على الرحلات

أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن والتي أثرت على العالم أجمع .

فبدت علامات الجدية على وجه زميله صاحب الجلاب الأحمر وقال محاولا أن يكون موضوعيا :

● معك حق يا صديقي .. فقد أثرت فعلا تلك الأحداث على الكثير من دول العالم .. ولكنني أعتقد أننا هنا في الشرق الأوسط بعيدين عن تأثيراتها .

فاعتدل زميله صاحب الجلاب الأخضر في جلسته وقال والجدية تلف كلماته .

● لا تقل إننا هنا بعيدين عن تأثيراتها فكل دول العالم بلا استثناء تأثرت بأحداث ١١ سبتمبر المؤلمة ..

فبدت الدفشة على وجه زميله صاحب الجلاب الأحمر وقال متسائلا ؟

● ولكنني لم أحمس بأي تأثيرات من هذه الأحداث علينا هنا في مصر فأني تأثير تتكلم عليه ؟

فأخذ زميله صاحب الجلاب الأخضر يضرب كفا بكف وقال :

● كنت لم تحس بتأثيرات تلك الأحداث علينا في مصر لأنك تصرف مرتبك كل شهر دون تغيير وتعيش حياتك العادية دون تأثير ..

دخل صاحبه .. صاحب الجلاب الأحمر إلى المقهى .. فوجد زميله صاحب الجلاب الأخصر قد سبقه للجلوس على الطاولة التي اعتاد الجلوس إليها .. فسمياه وجلس على الكرسي المقابل له وقال :

● أراك مشدودا على غير العادة بمتابعة أخبار التلفاز فما الذي لفت انتباهك إلى هذه البرجة ؟

فنظر إليه زميله صاحب الجلاب الأخضر نظرة لها معنى وقال مجابيا :

● إنني أتابع - وقد تكون للمرة الأولى - أخبار النشرة الاقتصادية في نشرة الأخبار ..

فابتسم زميله صاحب الجلاب الأحمر ابتسامة ليست كلها صفراء وقال مازحا :

● وهل أصيبت من حاملتي السندات والأسهم حتى يهكم متابعة أخبار البورصة ؟

فاستمسك زميله صاحب الجلاب الأخضر بهدوءه وقال شارحا موقفه :

● إنني تعلم يا صديقي أنني لست من أصحاب السندات والأسهم .. وإن أكون .. بل إنني أتابع فعلا أخبار البورصة حيث ألتفتني بالفعل انخفاض أسعار الأسهم يوما بعد يوم خاصة بعد

فى المطامع فستأثر المطامع .. ويركب التاكسى فتأثرت العمالة فى التاكسى .. يدخل السيما والسرح فتأثر بالتالى دخل قطاع الملاهى .. يرسل قميصه ويبلته إلى المكوي فتأثرت بلا شك هذه الصناعة .. يشتري احتياجاته من السوق فنشأ بالتالى قطاع التجارة وخاصة تجارة اللتيكات والجلود وتجار خان الخليلي وما شابههم .. كما أن قطاعا من السياح كان يستأجر الشقق المفروشة فأثر ذلك بلا شك على سوق الشقق .. وإجمالي نستطيع أن نقول إن كل قطاعات الاقتصاد فى مصر تأثر تأثيرا مباشرا وغير مباشر بانخفاض أعداد السائحين نتيجة الاللاء الأسود .. ولا شك أن قطاع الفنادق هو المتأثر الأول فقد انخفضت نسبة الأشغال من حوالى ٨٠٪ فى هذا الوقت من السنة إلى نسبة لا تتعدى ٥٠٪ فهل كل هذا لا يعتبر تأثيرا ؟

فقد زميله صاحب الجلباب الأحمر نفسا عميقا من الشيخة التى كانت معه وقال:

فقد فصلت الموضوع تفصيلا لم يكن يخطر على بالي .. فمعنى ذلك أن جانبيا كبيرا من قطاعات الاقتصاد قد تأثر فعلا بهذه الأحداث .. فرشف زميله صاحب الجلباب الأخضر رشفة من كوب الشاي الذى معه وقال متحديا ..

لنقل جانبيا كبيرا .. فإن كل .. وكأمر كل قطاعات الاقتصاد فى مصر قد تأثر فى هذه الأحداث ولكن تختلف نسبة التأثير تأثيرها .. فبينما نسبة التأثير كبيرة فى قطاع الفنادق وكبيرة جدا فى قطاع مصر للطيران وشركات الطيران الخاصة التى ألغت بعض رحلاتها واضطرت للاستغناء عن بعض العمالة فإننا نجد أن نسبة التأثير أقل فى غير ذلك من القطاعات .. ولكن الكل قد تأثر ..

فأبدي زميله صاحب الجلباب الأحمر إنشاعا مما سمع وقال متعجبا :

إذا كان التأثير على مصر لهذه الدرجة فمابان تأثيرات تلك الأحداث على باقى دول العالم ؟

فاعتدل زميله صاحب الجلباب الأخضر فى جلسته وقال محاولا أن يكون موضوعيا .

ياصديقي .. لقد تأثر الاقتصاد العالمى كله نتيجة هذه الأحداث ففي دراسة اقتصادية مؤخرًا تبين أن أحداث الاللاء الأسود فى أمريكا ستسبب تراجعًا فى إجمالي الناتج العالمى بنسبة ٢.٢٪ فى العام المقبل ٢٠٠٦ وهو ما يعنى خسارة العالم نحو ٧٤٧ مليار دولار ، كما ستؤثر هذه الأحداث على معدل النمو فى مختلف دول العالم فبعد التمس إلى ٢.٢٪ فى الدول الصناعية - حسب تقديرات البنك الدولى - نجد أنه سينخفض إلى ما بين ١٪ و ١.٥٪ فقط !! معنى ذلك أن الركود والانكماش سيكون هو السمة الغالبة فى دول العالم فى السنوات القليلة القادمة على أحسن الفروض .

فقد زميله نفسا عميقا من الشيخة التى كانت معه وتساءل مبتسما :

ولكن المهم هل ستؤثر هذه الأحداث على الأسعار فى مصر .. هذا ما يهمنى ؟

فحاول زميله صاحب الجلباب الأخضر أن يتمسك بهوده وقال موضعا :

ياصديقي .. نحن معرضون نتيجة هذه الأحداث لمواجهة نقص استيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام .. وهذا بلا شك سيؤثر على الصناعة فى مصر وعلى المنتج الحلى فى السوق مما قد يعرضها للزيادة فى الأسعار ليس ذلك فحسب بل إنه قد يؤثر أيضا على

الصادرات المصرية للخارج وعلى قدرتها على المنافسة فى السوق العالمية .

فأبدي زميله صاحب الجلباب الأحمر اهتمامه بما يقوله زميله وقال مشاركا .

ولكن نرجو أن نعوض ذلك بصادراتنا البترولية .

فايتمس زميله صاحب الجلباب الأخضر باهتمامها لها معنى وقال فى هدوء :

لكن تحت موضوعا مهمًا كنت أود أن أتحدث فيه .. فالعروف أنه فى أوقات الأزمات والحروب ترتفع أسعار البترول .. ولكن هذه هى المرة الأولى التى تنخفض فيها أسعار البترول رغم أحداث ١١ سبتمبر ورغم الحروب فى أفغانستان .. فقد انخفضت أسعار البترول عن الحد الأدنى الذى حددته منظمة الأوبك وهو ٢٢ دولارا للبرميل .. حيث وصل سعر البرميل إلى نحو ١٨ دولارا أو أقل .. وهذا ما حدى بمنظمة الأوبك أن تبحث تخفيض سقف إنتاجها من البترول بنحو مليون برميل يوميا لمحاولة المحافظة على السعر عند حده الأدنى السابق تحديده كل ذلك - يا صديقي - سيؤثر على حاصلات مصر من صادراتها البترولية مما سيؤثر بلا شك على الاقتصاد المصرى .

فقد زميله نفسا آخر من الشيخة التى معه وقال مستفسرا ..

ولكن ما سبب إنخفاض أسعار البترول رغم هذه الأزمة ؟

فاعتدل زميله صاحب الجلباب الأخضر فى جلسته وقال شارحا :

لنتعلم أن الأسعار ترتفع إذا زاد الطلب عن العرض .. واعتقد أنه فى ظل هذه الأزمة وبعد إلغاء الكثير والكثير من رحلات الطيران حول العالم .. والطيران مستهلك رئيسى للوقود

فلا شك قد أثر ذلك على استهلاك البترول العالمى وقل الطلب عن العروض فحدث الانخفاض فى الأسعار كما لاحظنا .. قد يكون هذا هو السبب .. وإن كانت هناك بلا شك أسبابا ستستكشف للمحللين بعد بعض الوقت .

فصبر زميله صاحب الجلباب الأحمر الطاولة بيهده - ضربة خفيفة - ثم قال متسائلا ..

ولكن دعنى أسألك هل سيؤثر كل ذلك على تأثيرات سلبية قوية على الاقتصاد المصرى ؟

فرشف زميله صاحب الجلباب الأخضر رشفة من كوب الشاي الذى معه وقال موضعا :

ياصديقي .. لنفد ارتفعت أسعار الدولار ارتفاعا كبيرا فى محلات الصرافة عن السعر الرسمى للمحل .. مما اضطر الحكومة إلى إعادة تقدير سعر الدولار .. وتم رفعه من ١٤ قرشا إلى ٤٥٠ قرشا .. معنى ذلك تخفيض سعر الجنيه المصرى بما نسبته حوالى ١٠٪ فى أقل من أربعة شهور .. فإذا لاحظنا أن سعر الدولار كان من حوالى سنتين ٢٤٠ قرشا فمعنى ذلك أن سعر الجنيه المصرى قد انخفض أمام الدولار بما نسبته حوالى ٢٢٪ فى حوالى سنتين .. وهى نسبة كبيرة بلا شك ستؤثر بالتالى على أسعار أى منتج أجنبي نستورده .. وبالتالى ستزداد أسعار المنتجات الأجنبية .. بل وكذلك المصرية التى يدخل فى إنتاجها ممكن أجنبي ..

ويبدو .. فلا تسلى - عزيزي القارئ - أى الرأيين قد وجدت نفسى منهارا إليه .. فلكل رأى وجه نظر .. وقد نقلت مآداد أمامى من حوار بأمانة مطلقة دونما تدخل من جانبى فيه لا بالتبديل أو التعديل .. ولا بالتغيير أو التحوير .

مآزال الحوار مستمرا

رؤى مستقبلية



يسرّنى أن تلقى -عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنتعرض كتاباً أو بحثاً أو دراسة مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى .. ويسرّنى أن أقدم اليوم كتاباً هاماً يستحق القراءة المتأنية لسلامة مطوماته وعمق نظرياته وهو كتاب **رؤى مستقبلية** للأستاذ الدكتور **ميتشيو كاكوتو** عالم الفيزياء الكبير بالجامعات الأمريكية والحاصل على جائزة نوبل، وترجم الكتاب إلى العربية الدكتور **سعد الدين خرفان** أستاذ فيزياء الهندسة الكيميائية والبترولية بجامعة سوريا وصر عن عالم المعرفة بالكويت.

عرض :
محمد حسنى السيد

كسكرتيرات وسعاة ومساعدين وخدم .. إلخ.

وعلى النحو نفسه ستقدم ثورة الهينيات إلى النقطة التى يمكن عندها للعالمين فى مجال الهينات أن يبتكروا أنواعاً جديدة من الكائنات العنصرية بما فى ذلك النقل ليس لبضعة جينات ، بل للصفات منها ، وبهذا يتبع لنا أن نزيد من إمداداتنا الغذائية وتضمن الصحة وتطوير العقاقير ، بل قد تصل بنا -كما يقول كاكوتو- إلى القدرة على تصميم أشكال جديدة من الحياة ، وأن تكيف التكوين الجسدى ، وربما العقلى لأطفالنا مما سيغير بدوره مشكلات أخلاقية عديدة.

تأثير نظرية الكم: يقول المؤلف إن تأثير نظرية الكم سيكون خطيراً فى هذا القرن الجديد وحتى نهايته ، لدرجة أنه يمكن أن نشهد بدايات الصواريخ التى يمكن أن تصل إلى النجوم القريبة منا وقطع تشكيل وتكوين المستعمرات البشرية الأولى فى الفضاء ، ويروى كاكوتو أن بعض العلماء يرون أن تقارباً بين تلك الثورات العلمية الثلاث حوالى عام ٢١٠٠ سيمنح أصحاب نظرية الكم من أن يقدموا دوائر ترانزستور وأن كاملة بحجم الجزيئات تنبع لنا أن ننسخ النماذج العنصرية للدماغ فى الكمبيوتر ، ومن ثم سيفكر العلماء خلال تلك الحقبة فى مد فترة الحياة عن طريق تربية أجسام وأعضاء جديدة بواسطة التحكم فى تشكيلتنا الجينية أو حتى فى النهاية ، بالاندماج مع مخلوقاتنا الجديدة .

فسنكون قادرين بفضل التقدم فى هذا المجال على التحكم فى هذه الأجهزة ، حسب رغباتنا ، وحيث تلبى جميع احتياجاتنا العلمية والعملية.

أما بالنسبة للثورة البيوجينية فسوف نسمع تكنولوجيا البيولوجيا الجينية أن تقرأ الشفرة الوراثية للحياة كما لو كنا نقرأ كتاباً ، وستسل شفرة الجينوم البشرى كاملاً بحلول عام ٢٠٠٠ ، مغنية إياناً دليل تشغيل للكان البشرى ، وسيجهد هذا المسرح للعلم فى القرن الحادى والعشرين ، حيث ستعطينا الثورة البيوجينية فى النهاية قدرة خارقة على التحكم فى الحياة .

الاكتشافات العلمية: لنا أن نتصور الاكتشافات العلمية الهائلة المتسارعة التى يمكن أن تتحقق حينما تتقارب هذه الثورات العلمية الثلاث ، وتتضافر إمكانياتها معا فى تحقيق التقدم فى أى مجال من المجالات الثلاثة ، كل على حدة.

نهايات القرن الحالى: إن نهايات القرن الحادى والعشرين وبالنسبة لثورة الكم من عام ٢٠٥٠ إلى ٢١٠٠ ستشهد بفضل هذا التصافر بين الثورات العلمية الثلاث صورة من التقدم ، إن بدت الآن غامضة ، فهى حينئذٍ لن سنكون أكثر وضوحاً وتحققاً ، إنها ستشهد فترة تسيطر عليها تكنولوجيايات جديدة تماماً ، فقد تمتلك أجهزة الإنسان الآلى ترويجياً القدرة على الإدراك الذاتى والوعي بنفسها ، ويمكن أن يسبب هذا زيادة كبيرة فى استخدامها فى المجتمع مما يمكنها من أن تتخذ قرارات مستقلة ، وأن تعمل

فى النهاية القدرة على تعديل وتخليق أشكال جديدة من الحياة وصنع أدوية ومعالجات حديثة. **الجزء الثالث:** يركز فيه المؤلف على ثورة الكم والتى ربما كانت أكثر الثورات الثلاث عمقا والتي ستعطينا التحكم فى المادة ذاتها . ويسرّنى أن استعرض بعض نقاط هذا الكتاب الهام فى السطور التالية

مستقبل التقدم العلمى: إن الصورة العامة لمستقبل التقدم العلمى -كما يراها الدكتور ميتشيو كاكوتو- تتحدد فى ضوء التقارب الشديد والاستفادة المتبادلة بين ثلاث ثورات علمية شهدتها نهاية القرن العشرين وبدايات هذا القرن الجديد الحادى والعشرين ، وهى الثورة المعلوماتية والثورة البيوجينية وثورة الكم ، إن التلاقح بين هذه الثورات العلمية الثلاث هو الملمح الرئيسى من ملامح كل ما سيحدث من تطور علمى وتكنولوجى مذهل يشهده البشرى خلال القرن الحادى والعشرين.

فبالنسبة لثورة الكم ، فقد تمكن علماء القرن العشرين من فهم طبيعة المادة الحقيقية ، وفى القرن الحالى يطمحون إلى التحكم فى المادة ، بل بتصميم أشكال جديدة من المادة حسب الحاجة.

أما فى مجال ثورة المعلومات التى تقوم على الثورة فى مجال الكمبيوتر واستخدامها ، فقد حدث فيها حتى الآن تطورات كبيرة جعلت الناس تتعجب من هذا الذكاء النادر الذى أصبحت تمتلكه أجهزة الكمبيوتر ، أما فى المستقبل

يدور الكتاب حول المستقبل غير المحدود العلم والتكنولوجيا خلال المائة عام القادمة ، وكيف سيغير العالم حياتنا فى القرن الواحد والعشرين .. وبالطبع لا يمكن لشخص واحد أن يبتكر هذا المستقبل ، فهناك ببساطة معرفة مترامية كثيرة ، وهناك أيضا إمكانات عدة واختصاصات متنوعة جدا ، والحقيقة أن معظم التنبؤات عن المستقبل قد خابت لأنها عكست وجهة النظر الضيقة والشاذة لشخص واحد فقط ، ولكن مؤلف كتاب رؤى مستقبلية تقادى ذلك بالاطلاع على كتب ومقالات وتعليقات علمية عديدة وكذلك مقابلة أكثر من مائة وخمسين عالماً فى اختصاصات مختلفة على مدى عشر سنوات.

وبناء على هذه المقابلات حاول المؤلف أن يكون حذراً فى تحديد الإطار الزمنى الذى يمكن أن يتحقق ضمنه بعض التنبؤات ، وأشار إلى أن بعضها سيتحقق بحلول عام ٢٠٢٠ والبعض الآخر سيتحقق خلال الفترة من ٢٠٥٠ إلى ٢١٠٠.

ويتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء تنقسم إلى ستة عشر فصلاً.

الجزء الأول: يناقش فيه المؤلف التطورات التى تنتظرنا من ثورة الكمبيوتر ، والتى بدأت منذ فترة تفسير شكل الأمصال والاتصالات وأساليب حياتنا ، والتي ستعطينا يوماً القدرة على وضع الذكاء فى كل جزء من كوكبنا.

الجزء الثانى: يخصصه المؤلف ويبحثنا عن الثورة فى علم البيولوجيا الجينية والتي ستعطينا

صورة الحياة البشرية في المستقبل: إن هذه الصورة التي يرسمها المؤلف وعلماء العصر الحالي للحياة البشرية في المستقبل ليست بعيدة عما يرسمه خيال الأدياء ومصممو أفلام الكارتون للأطفال، وهي في ذات الوقت صورة تدعو إلى التساؤل الجدي حول مصير الإنسان العامل في ظل هذا التقدم المذهل الذي قد يتحقق فعلا، والتساؤل الجدي حول الحدود التي ستفصل بين الإنسان البشري والى والإنسان الآلي القادر، بفضل ما أودعه فيه الإنسان البشري من ذكاء اصطناعي قد يتفوق يوما على عقلية صانعه.

إن هذه التساؤلات حول المدى الذي سيحققه التقدم العلمي والتكنولوجي ينبغي أن نقض مضاجعنا وتستفز عقول علمائنا وفكرتنا، حيث إن الأمر جدي وليس هزليا، إن علينا أن نتساءل كيف سيكون رد فعلنا عندما نستيقظ ذات يوم لنجد أن أجساما مصنوعة من الفولاذ والبلاستيك أصبحت هي المتحكم في كل شيء، إن علينا أن نحدد من الآن إجابة عن ذات التساؤل الضروري، وهو: إلى أي مدى سنفسخ للآلات أن تقوم بكل ما يمكن للإنسان أن يقوم به من عمل... فالإجابة عن هذا التساؤل تشهد الإجابة عن سؤال أكثر جوهرية بشأن المستقبل، وهو: هل ستكون سادة الآلات أم ستصبح الآلات هي سادتنا؟

إنها تساؤلات لا ينبغي أن تشغل بال العلماء، لأن العلماء ينعمون في المقام الأول بتحقيق أقصى استفادة من القوانين العلمية، وتحقيق أكبر قدر من النتائج العملية الناجحة المترتبة على اكتشافاتهم، والتكنولوجيا القائمة عليها، ومن ثم ينبغي أن تشغل هذه التساؤلات عقول كل البشر، خاصة من يمكنهم القدرة الفكرية على التأثير في الاتجاهات العلمية للتقدم البشري، ولأنك إن على رأس هؤلاء يأتي الفلاسفة وبعض العلماء الذين لا يزالون يمكنون العقلية الشمولية القادرة

على التامل والتفكير بصورة إيجابية لصحة الحفاظ على إنسانية الإنسان.

نحو حضارة كوكبية: يستعرض المؤلف الحضارة المتواجدة على الأرض حاليا، ويصفها بأنها من النوع صفر، فلا تزال متوقفة على نحو يبعث على اليأس- إلى أمم متنازعة ومتحاربة، ومنقسمين وعمق بحسب العرق والدين والأمة، ولا يزال استغلال المحيطات أو التحكم في المناخ أمرا مستحيلا ولا نستطيع حتى الاعتناء بحاجتنا من الغذاء والطاقة، إن العالم في الوقت الحاضر يعاني اتجاهين متعارضين، فالعالم أصبح أكثر انقسامًا بسبب سيطرة الحروب الأهلية والعرقية والصالح الوطنية الضيقة على أجزاء عديدة من العالم، وفي الوقت ذاته أصبح العالم أكثر توحدا مع وجود مستويات جديدة من التعاون بين الأمم على الصعيد العالمي، وتطوّر أشكال المشاركة التجارية مثل الاتحاد الأوروبي، ويتوقع أن تحقق بعض الدول الآسيوية، معدل نمو سنوي رافع بحسب ٨٠٪، كما يصل معدل النمو العالمي للقرن الحادي والعشرين إلى ٥٪ عندما يصبح العالم الثالث أكثر تصنيعا، وبهذا المعدل فإن الناتج الإجمالي العالمي واستهلاك العالم من الطاقة سينمو ١٣٠ مرة خلال قرن واحد، وستصبح مناطق كاملة من العالم- أكثرها جيب للفقر الشديد الآن- صناعية بحلول ذلك الوقت، وبالطبع فإن معظم دول الثراء لن يتوزع بشكل متساو، ولكن العواطف والأحقاد التي أشعلت النزاعات الوطنية والطائفية في الماضي، قد تبدأ تدريجيا عندما يصعب الناس أغني، والديمقراطية أكبر في النظم، فمن الصعب على مثريي الفتن إيقاد شعلة الانفصال والتشرد، عندما يشعر الناس بالرضا والحب.

ستكون هناك في نهاية القرن الحادي والعشرين أيضا ضغوط اجتماعية وسياسية واقتصادية هائلة لتشكيل حضارة كوكبية ناجمة عن اقتصاد عالمي، وبالطبع

ستظل هناك نخبة حاكمة تحاول النفاذ عن تأثيرها وسلطانها، ولكن قوتها ستضال مع كل عقد من عقود القرن القادم- الثاني والعشرين- بسبب القوى الاجتماعية والاقتصادية الضخمة التي أطلقتها هذه الثورات العلمية.

الانفجار السكاني مقابل الموارد المتاحة: يناقش المؤلف إحدى المشكلات العالمية الأكثر إلحاحا على المدى الطويل بيئيا واجتماعيا، وهي مشكلة الانفجار السكاني، الذي يسبب تزييفا شديدا لموارد كوكب الأرض، حيث استغرق الوصول لعدد سكان العالم ١٨٢٠ عامًا يقارب البليون عام- ١٨٢٠- عدة ملايين من السنين، وأضيف بليون آخر بعد قرن واحد فقط، وتضاعف عدد السكان مرة أخرى بحلول عام ١٩٧٠ ليعمل إلى أربعة بلايين، وفي العشرين عاما التي تلت ذلك ارتفع عدد السكان العالم إلى ٥.٧ بلايين، وفي كل عام نضيف تسعة ملايين شخص آخر إلى الكوكب.

إن هذا الانفجار السكاني الذي لم يسبق له مثيل، يفرض ضغطا هائلا على موارد الغذاء والنظام البيئي والتنوع الحيوي. ويؤكد علماء الأحياء أنه كان هناك تاريخيا ثلاث موجات من الانفجارات السكانية، توافقت كلها مع إنباح علم وتكنولوجيا جديدين، لقد بدأ الانفجار السكاني الأول منذ حوالي مليون سنة عندما اكتشف البشر استخدام الآلات، مما أطلق زيادة في سكان العالم من بض مئات الآلاف إلى خمسة ملايين نسمة.

وبدأ الانفجار السكاني الثاني منذ عشرة آلاف سنة مع اكتشاف الزراعة وتجنيد الحيوانات والنباتات، حيث زاد السكان مائة ضعف ليعمل عددهم إلى حوالي خمسمائة مليون، وبدأ الانفجار السكاني الثالث منذ عدة مئات من السنين مع الثورة الصناعية.

والسؤال الهام المطروح الآن: هل يستطيع العالم الاستمرار في إطعام سكانه، بينما يستمر عددهم في التزايد بمعدلات سريعة؟ يقول المؤلف إن هذه الزيادة

الهائلة في عدد السكان قد تنتهي في يوم ما، وتقدر الأمم المتحدة أن عدد السكان سيتباطأ تدريجيا ليصل إلى سبعة بلايين عام ٢٠٠٩، وتسعة بلايين عام ٢٠٤٠، وعشرة بلايين عام ٢٠٧٠، وقد يستقر في النهاية عند حوالي اثني عشر بليوناً في نهاية القرن الحادي والعشرين الحالي، ويعود سبب ذلك إلى أن كل الأداة الصناعية وازت سكانها، بل أن هناك دولة مثل اليابان والمانيا تتعرض لنمو سكاني سالب، وفي الوقت الحاضر وصلت ثلاثون دولة إلى نمو سكاني مستقر.

المستقبل السكاني مصير الكون: في نهاية كتابه- الذي وصل عدد صفحاته إلى حوالي خمسمائة صفحة- يناقش المؤلف- الدكتور ميتشيو كاك- موضوع المستقبل البعيد وهو مصير الكون في حد ذاته، باستعراض النظريات والقوانين الفيزيائية المختلفة، والتي يقسمها إلى نظريتين رئيسيتين:

الأولى: تتبنى وجهة النظر المدعومة بقوانين الارتفاع التدريجي في درجة الحرارة حتى تبدأ الحبيبات في الغليان- وتنتشر الكواكب وتنفط النجوم والمجرات إلى ذرة أولية عملاقة، ويصحب هذا السيناريو سينهار الكون بكاملة إلى مضغعة ضخمة ويموت ملهنا.

الثانية: تقوم على أساس أن الكون سيتوسع بحيث يصبح أبرد فأبرد تدريجيا- ويصحب هذا السيناريو سينتال الكون في النهاية من نجوم مئة وثلاثين سويدة تتبرجد بعد ذلك وتخالفت الكون إلى غاز من الإلكترونات والنيوترونات ويموت متجمدا.

وفي الوقت الحالي فإن العلماء غير متأكدين أي الرأيين هو الصحيح. واكتفى باستعراض هذه النقاط من كتاب رؤى مستقبلية التي تناول فيه المؤلف كثير من النظريات المعقدة بطريقة شائقة، ويضرب أمثلة محسوسة ويقدم مادة مثوقة تفتح عين القارئ على الاحتمالات الهائلة للعلم في المستقبل، وتعلمه هائل ما يجري حاليا في المختبرات ومراكز البحث العلمية العديدة المنتشرة في العالم.

بأية حال .. عدت يا عام ؟!

اليوم يبدأ عام جديد .. هو عام ٢٠٠٢ من التاريخ الميلادي .. وكل عام وأنتم بخير.. وفي الحقيقة .. إن هذا العام الجديد يأتي وسط متغيرات خطيرة على المستوى العالمي بل وعلى المستويين العربي والإسلامي، خاصة ونحن نرى العالم من حولنا يغلي بكل ماتحمله الأيام من أحداث وهموم سواء على المستوى العربي أو الإسلامي .. الأمر الذي يعيد إلى الأذهان كل ما قرأناه عن الحروب الصليبية وعن التحالفات والاتفاقات التي كانت تجمع بين ملوك وحكام أوروبا وتحشد كل إمكانياتهم وتدفع بها لقتال العالم العربي مستهدفة بيت المقدس وإخضاع بلاد الشام بما فيها فلسطين بالإضافة إلى مصر التي كانت دائما درع هذه الأمة .. والعامل الحاسم في التصدي لكل الهجمات الصليبية الشرسة ، وهزيمة قوى الشر والاستعمار .. إن مآزاة اليوم حولنا لا يدل على شيء سوى إجماع قوى الاستعمار والبطش والإرهاب الولي ضد الشعوب الإسلامية والعربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني الذي يقف وقد جردت ظروفه التسة من كل سلاح سوى سلاح الصمود والتحدى .. في مواجهة عدو سفاح وإرهابي غادر .. سلحته خليفته وحامية حماء أمريكا بكل أسلحة الدمار وبكل ما أفرزته تكنولوجيا السلاح من أسلحة فتاكة وصواريخ ذكية تقضي على الزرع والضرع .. وتصرع الكبير والصغير.

إنه واقع غريب نراه ونحسه ونعيشه ونحن على اعتاب عام جديد .. نتضرع إلى الله تعالى في أول أيامه .. أن ينقذنا نحن وفيه .. وأن يعيد إلينا أيام انتصاراتنا على قوى البغي والظلام .. وهذا أمر ليس بعيد .. فإله تعالى الذي أمد المدافعين عن الكعبة المشرفة بالطير الأبابل في مواجهة جاحل أبيه وأقواله .. لقادر إن شاء الله على مدنا بجنود من عنده يؤازرون المدافعين عن الحق وعن المقدسات .. ولكن بعد أن نغير ما يفتننا .. لأن الله تعالى "لا يغير ما يقبض حتى يغيروا ما ياتسبهم .. فإنه سميع عليم".



أحمد أبو السعود



نجيب محفوظ .. وعمر مديد

والسكينة ومقهى الفيشاوى والحمزاوى وحى الحسين .. حينما كان "سى السيد" محجورا لعلاقات متقلعة .. أظهرت لنا مشاعر المصريين وتجاولهم مع ثورة عام ١٩١٩ والفضائل المصرية ضد الاحتلال البريطاني من خلال تناول أدبي رائع يمثل دروسا حقيقية لكل أبناء عصر نجيب محفوظ الذين لا شك يسعدهم أنهم عاشوا عصره ليتعلموا على يديه .. وينهلوا من معينه الذي لا ينضب.

وعلى المستوى الإنساني .. فإن نجيب محفوظ كان دائما الإنسان البسيط المتواضع .. الذى كان يسعده أن يكون نقطة إشعاع تمد المحيطين به من الشباب بطاقات متجددة من الوعى والنضج والزاد المتجدد على التعلم والعطاء فى تنافس شريف لا يعرف الصدق أو الضغينة.

وعلى المستوى الشخصى .. فإننى لازلت أتذكر ندوته الإيسوعية فى كازينو "أوروبا" حيث

سعدنا .. وسعدت معنا الجماهير المحبة لنجيب محفوظ بالاحتفال بالعيد التسعين ليلاده .. وسط ندوات صادقة بأن يتمتع الله بالصحة والعافية .. وبالمزيد من تقدير القلوب والعقول .. نظير ما قدمه لنا من أعمال أدبية وفكرية جعلت الألب المصرى والعربى فى بؤرة اهتمام العالم .. وخاصة بعد أن حصل على جائزة نوبل للآداب .. فكان ذلك أول أدب مصرى يعربى يحصل على هذه الجائزة العالمية.

إن نجيب محفوظ يمثل ظاهرة جديدة بكل الحب والإعجاب .. سواء على المستوى الأدبى أو الإنسانى .. فعلى المستوى الأدبى فإن نجيب محفوظ لا يعتبر أدبى أو كاتب فقط .. ولكنه فى الحقيقة يعتبر مؤرخ لفترة اجتماعية هامة من فترات التاريخ المصرى الحديث .. صور فيها ما كان يجرى بين آباء الشعب المصرى من أحداث وماكان يربط بينهم من علاقات .. عشنا ملامحها فى بين القصرين

كنا نحن الشباب المهتمين بالأدب والكتابة نجلس إليه .. نتصت ونستمع ونناقش قضايانا الأدبية والاجتماعية .. فكان لنا ثعم التصاع والموجه الذى يعطينا من فكره وأدبه وسعته الشخصية مساعدتنا فى حياتنا وبناء مستقبلنا .

فحقبة له .. بمناسبة عيد ميلاده التسعين من عمره المديد إن شاء الله.

سرى نسيبة .. وتصريحاته الغريبة !!



كلمات
عاشت
من أشعار
أمير الشعراء
أحمد شوقي



فهد الحسینی

إن حق اللاجئين في العودة حق مقدس لا يجوز التفریط فيه حتى ولو بقي ألف عام .. وحق تصريح فلسطين حق مقدس .. لاتسقطه أية اتفاقيات أو معاهدات مهما كثرت أوراقها أو تعددت التوقيعات عليها . وإذا كانت الظروف الدولية قد ساعدت إسرائيل في ابتلاع فلسطين وتهجير أهلها .. فإن مايفق شوكه في حلقها ويهدد بهزيمتها حقاً هو حفاظ الإنسان الفلسطيني على هويته وتسككه بإيمانه بمعدلة قضيته وحقه في إقامة دولته على أرضه .

اللسطينيين .. ودعا الفلسطينيين للتخلي عن هذه الفكرة نهائياً لأنها غير مقبولة من الإسرائيليين الذين لايمكن أن يقبلوا بعودة اللاجئين . وفي المقابل فإنه دعا الإسرائيليين إلى التخلي عن المستعمرات .. وكان الشعوب التي تنشق إلى الاستقلال والحريّة تسير حسب هوى المستعمر والمحتل .

وفي الحقيقة نحن نتساءل .. لماذا يطرح نسيبة تلك التصريحات ؟ وفي هذا الوقت بالذات ؟ ويعيدنا عن التشكيك في دوافع هذا الرجل الذي ربما يكون قد اجتهد .. ولأذنب بعيداً في احتمالات التشكيك أو التفتين .. فإننا ندعوه فوراً للتراجع عن تلك التصريحات .. احتراماً لقضيته وبخسبة شعبية .. وحق اللاجئين المقدس الذي لايمك نسيبة ولاعرقا ولا أي زعم فلسطيني أو عربي أن يتنازل عنه، فهو حق للشعب الفلسطيني بأكمله والأمة العربية .. وليس حقاً شخصياً .. أو حسب هوى أو رأى من هنا أو هناك لكسب تعاطف الإسرائيليين .

عندما اختارت القيادة الفلسطينية السيد سري نسيبة مسئولاً عن ملف القدس خلفاً للمرحوم فيصل الحسيني استبشر الكثيرون خيراً .. ولكن هذا الغير ذهب سدى عندما وقف السيد سري نسيبة منذ فترة قصيرة قبل استقاله بواسطة السلطات الإسرائيلية مؤخرًا- في الجامعة العبرية مندداً بالانتفاضة الفلسطينية حيث وصفها بالعرف .. وطلباً بإنهاء كل أشكال المقاومة والجسرة إلى التفاوض السلمي للاحتجاج .

وهذا الكلام نشرته صحيفة يديوت أهرونت منذ عدة أيام . ولأن ذلك نشر في صحيفة إسرائيلية .. فقد كان من الممكن أن يكون كلاماً كاذباً أو مدسوساً على هذا الرجل . وكان لابد أن نتردد في تصديقه .. ولكن ماحدث بعد ذلك أن سري نسيبة وهو المسئول الجديد عن ملف القدس والذي خلف المناضل فيصل الحسيني صرح "لفرانس برس" بأنه يقر باستحالة عودة اللاجئين

مسابقة العدد

ماهى المعركة الفاصلة التي خاضها صلاح الدين الأيوبي ضد الصليبيين وانتصر فيها؟ وماهى الدول والملوك الذين تحالفوا شدة؟
هى أى سنة فتح فيها عمرو بن العاص مصر؟
هى أى عام قتل الخوارج الصهبوني الأول .. وماهى القراوات التي أصدرها؟

وماهى الصفات التي نص عليها قانون العمل المصري بشأن عمالة النساء والأطفال؟

الجوائز

ـ اشتراك في مجلة العمل لمدة ستة أشهر
ـ مجموعة من الكتب الثقافية للفائزين الثلاثة الأول.

نتيجة مسابقة العدد الماضي

١-الحاسب إمام حسين حسن حليمي

٢٥ شارع الدكتور حسن إبراهيم-مدينة نصر

٢-عريف شوقي

٢٥ شارع محمد فريد بماندين-القاهرة

٣-الدكتور فزال عبد العزيز

معهد الإحصاء بجامعة القاهرة بالدي

ولقد فاز كل منهم بالاشتراك في مجلة العمل لمدة ستة أشهر بالإضافة إلى مجموعة من الكتب الثقافية

رسائل قصيرة

إلى الحاج متولى ومناشئة الرضاينة

سامحك الله يا حاج متولى .. فقد فتحت شبيبنا .. ولكن .. بعد فوات الأوان !!

إلى الرئيس ياسر عرفات بعد خطابه الأخير:

إننا ننظر إليك كرمز شعب مناضل .. وأسطورة من أساطير المقاومة ضد الاحتلال . فحافظ على شمعك وعلى تاريخك .. وفى كل الأحوال .. لاتنس ماضيك .

إلى السيد عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية:

الآن وقد انفض اجتماع وزراء الخارجية العرب .. فإننا ننظر إليك وأمامنا أداؤك المشرف أيام توليك وزارة الخارجية . فلا نخذل أناساً أحبوا مصر وأحبواها ..

جرحان في كبد الإسلام ما التما

جرح الشهيد وجرح الكتاب دمي

ومصابله أبى يكر بمتهم

بعد الجائل في الأفعال والعزم

بالعزم والعزم حاط الدين في محن

أضلت العلم من كهل ومحتمل

ويهدن بالراشد الغاروق عن رشد

في الموت .. وهو يقين غير ملهم

يجادل القوم مستملاً مهند

في أعظم الرسل قدراً .. كيف لم يدم؟

لاتعسذله إذا طاف الفحول به

مات العبيب لفعل الصب من رغم

يارب صل وسلم وما أرت علي

نزول عرشك خير الرسل كلم

يارب هبت شعوب من منبتها

واستيقظت أمم من ردة العدم

رأى قضاؤك فيما رأى حكمته

أكرم بجهك من قاص ومنتمك

فالطاف لأجل رسول الصالحين بنا

ولاترد قومه خسفاً ولا تسم

يارب أحمستك بده المسلمين به

فتم الفضل وأمنح حسن مفتك

آخر الكلمات

وعلى لو شلت بالخذ عنه

نازعتني إليه في الخلد نفسي

وهادماً .. هنا للثقي



بقدمها : محمد محمد علي

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يتحدث عن :

مهام الدورة النقابية الجديدة !!



بدأت الدورة النقابية الجديدة منذ أيام لخدمة ملايين العمال ولدة سنوات . فمهام أهم المؤشرات التي تعدد أبرز المهام التي تحكم حركتها خلال هذه الدورة ؟؟
كان هذا هو السؤال الذي تقدمت به مجلة العمل إلى النقابي الكبير السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي تفضل بالإجابة عنه قائلا: ليس من شك في أن الدورة النقابية الجديدة تبدأ وسط متغيرات وتحولات واسعة وعميقة في مصر والعالم من حولنا، وبالتالي يتعين مواجهتها والتعامل معها تأثيرا فيها وتأثرا بها بالأساليب العلمية المناسبة، فإماتنا انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، وتحولات عملة الاقتصاد خاصة في أعقاب أحداث سبتمبر الماضي، وماترب عليها من نشاطات جديدة الأثر في الاقتصاد العالمي، علينا أن نضع نصب الأمن الأبعاد والأثار الاجتماعية لهذه التحولات على أوضاعنا المحلية في مصر، وأن نعمل للتحول قدر الإمكان دون أن نضار الفئات الضعيفة محدودة الدخل من هذه الأمور، كذلك علينا أن نتصالح بالديمقراطية الصناعية وديمقراطية الإدارة بما يتطلبه خطة التنظيم النقابي لأداء دوره بإيجابية وفعالية في المشاركة والحوار والقدرة المؤثرة على المفاوضات الاجتماعية مع الشركاء الاجتماعيين الآخرين ، على أن تكون هذه المفاوضات قائمة على مبدأ التكافل ، بحيث لا يندرس التمسك بحقوق العاملين إلى مسقوى التسول والاستجداء ، وفي الوقت نفسه يجب ألا يصل ذلك بأي حال إلى درجة الإبتزاز وإلى الخراج.

مظلة التنظيم النقابي بالصياغة والرعاية.

والسكرتاريات المتخصصة
وأختم النقابي الكبير السيد راشد حديثه قائلا: إن عمل السكرتاريات المتخصصة لابد أن يتعامل في ظل المناخ الذي يؤمن العلم، وأؤكد أن دور هذه السكرتاريات بمستشاريتها الفعالية لابد وأن يأخذ دوره الإيجابي والفعال، ولنا في هذا الشأن رؤى واضحة إن شاء الله سنتحقق بالعزم والثقة في الله. إننا نبدأ بهذه الدورة النقابية الجديدة مرحلة جديدة في طريق نضال طويل تسير فيه الحركة النقابية العمالية منذ نهايات القرن التاسع عشر .. حتى نبلى أهدافها متعاقبين مع كافة الأطراف الأخرى وفي مقدمتها أجهزة وزارة القوى العاملة والهجرة التي نعتبرها شريكا معاوننا للتنظيم النقابي ..

مع إسرائيل قبل استرداد كل الحقوق العربية المقتضية.

زيادة العضوية النقابية
قلت: ومهام الأمان والطموحات التي تامل أن تحققها الدورة النقابية الجديدة ؟؟ قال سيانته: إن الطموحات كبيرة والأمان واسعة ، كما أن المهمات جسيمة وسبيلنا لبلوغ الأمان وإنجاز المهام يبدأ أولا بوحدة الصف وتكاتف الجهود وقوة المزمأن .. إن وحدة الصف العمالي لابد أن تشدع بزيادة العضوية النقابية وهو التكليف المستمر الذي يتعين علينا أن نعمل من أجله على كافة المستويات فليس مما نرخص به أن نظل العضوية النقابية على نسبتها التي لا تتجاوز ٧٠٪ من مجموع العاملين خاصة وأن القوى التي هي خارج التنظيم يتركز معظمها في فئات العمل الأكثر حاجة لأن تشملهم

عائدا عاندا على جماهيرنا العاملة بما يتحمل في نقل أحدث أساليب المعرفة في مجالات العمل والإنتاج، ويعد من تحسين العامل أن نؤكد على اتصافنا العربي وحرصنا الدائم على إيجاد وحدة نقابية عربية تقوم على أسس سليمة وعلى دعم علاقاتنا مع أشقائنا العرب.

واقعية فلسطين
واستطرد رئيس الاتحاد قائلا:
أما قضية العرب الأولى فلسطين فإن دعمها وناصرتها هو في أعماق قلب كل مصري لا يحتاج إلى تأكيد حتى نجد هذه القضية الحل العادل ويسترد الشعب الفلسطيني كل حقوقه المأخوذة، وتقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، كذلك لست في حاجة لأن أؤكد من جديد إصرار عمال مصر وتنظيمهم النقابي على رفض أي شكل من أشكال التطبيع

وأضاف سيانته، وهو بذلك يلقي علينا بمسئولية لابد أن نكون جديرين بعلها، وقادرين على الوفاء بالتزاماتها بحيث يكون الهدف الكبير هو حماية مصالح العمل ودعم وتطوير الإنتاج كما ونوعا، فإن مصالح العاملين تبدأ من مصالح العمل وحقوقهم ومزاياهم ثم تأتي في المرحلة الثانية مصالح العمال بعد مصالح الإنتاج، لأثنا تقترب عليه وتتجذ عنه وعلى ذلك فإن العمل والإنتاج هو هدفنا الأسمى وسبيلنا إلى خدمة الوطن وتحسين الظروف والأوضاع المعيشية للعمال.

العلاقات الخارجية
قلت لرئيس الاتحاد سيانته: إن العلاقات الخارجية: قاله إن علاقاتنا النقابية الخارجية يجب أن تحقق عاندا أدبيا ومعنويا ملموسا بل وربما

رحلات لأقصر وأسوان لعمل قطاع الكهرباء



محمد مرسى

نظمت اللجنة النقابية للعاملين بالشركة القابضة لكهرباء مصر ووزارة الكهرباء والطاقة رحلات ترفيهية وتنشيطية للعاملين ولتشجيع السياحة الداخلية وفي إطار برنامج أعرف بلدك الذى تنفذه اللجنة ، رحلات بالطائرة إلى مدينتي الأقصر وأسوان خلال نصف العام الدراسى ، يتم خلال الرحلة زيارة معبد الأقصر والكرنك ومتحف الأقصر ووزارة الأماكن السياحية بسانا مع تقديم وجبتى الإفطار والغداء ، علماً بأن قيمة اشتراك العضو ٢٥٠ جنيهًا فقط لمدة الرحلة وهى خمسة أيام.. كما نظمت اللجنة رحلة إلى مدينة شرم الشيخ خلال إجازة عيد الفطر المبارك وكانت قيمة اشتراك العضو بالطائرة ٦٠٠ جنيه وبالاتوبيسات المكيفة ٤٢٥ جنيهًا.. صرح بذلك النقابى محمد مرسى رئيس اللجنة العامة للمرافق ووكيل مجلس الشورى

.. ورحلات الحج

هذا وقد نظمت اللجنة رحلة دينية للحج بالطائرة ومدة الرحلة ١٦ يوما والإقامة فى مكة والمدينة فى فنادق منهم بالإفطار وقيمة الاشتراك ١٦٠٠ جنيه سيد منها العامل مبلغ ٤٦٧ جنيهًا وتحتل الشركة ٤٦٧ حجبًا ويتم تقسيط ٤٦٦ حجبًا على أقساط شهرية لمدة ثلاث سنوات .

وفد نقابة الإنتاج الحربي يحضر مؤتمر للصناعات الهندسية فى سوريا



عبد الرحمن خير



مصطفى منجى

شارك وفد النقابة العامة للعاملين المدنيين بالإنتاج الحربي برئاسة النقابى مصطفى منجى رئيس النقابة والنقابى عبد الرحمن خير نائب أول رئيس النقابة والنقابى إبراهيم زغاني مستشار النقابة فى أعمال المؤتمر الخامس للاتحاد العربى للصناعات الهندسية الذى عقد مؤخرًا بدمشق، وكذلك تمثيل مصر فى المكتب التنفيذي للاتحاد .. ومن المقرر أن يتم خلال الاجتماعات انتخاب أعضاء المجلس والأمن العام ومناقشة الموضوعات الهامة التى تعرض على المجلس وفى مقدمتها تطورات الأحداث الجارية على الساحتين العربية والدولية.

اللجنة النقابية للنقل البرى بالقاهرة تطالب بإلغاء قرار عدم خروج سيارات الأجرة من القاهرة



محمد عبد المنعم الدككى

قدم النقابى محمد عبد المنعم الدككى رئيس اللجنة المهنية لعمال النقل البرى بالقاهرة ومسئول مشروع السرفيس بالنقابة العامة للنقل البرى مذكرة إلى اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية والكتنوز عبد الرحيم شحاته محافظ القاهرة طلب فيها التدخل لإلغاء القرار الذى صدر بسفوف بإلغاء كلمة عموم الجمهورية فى نظام خروج سيارات أجرة القاهرة ووضع كلمة القاهرة الكبرى فقط والتنبيه بما يفيد حصول السائق على إذن مسبق عند الخروج من القاهرة إلى المحافظات الأخرى المجاورة.

وتبسطت المذكرة إذا كان السائق معه راكب وطلب منه السفر

إلى أنهم يتعاملون مع السياح والعائدين من الخارج والذين يطلبون نقلهم إلى محافظاتهم ، هذا إلى جانب أسرة السائق نفسه التى تريد السفر إلى محافظاتهن فى مناسبات زيارة أقاربهم أو لزيارة مريض من الأسرة أو للزوار فى وفاة أحد أفرادها أو نقلهم إلى المصايف مثلاً . هل يركبون سيارة بالأجرة تابعة للمحافظة التى يتبعونها ولديهم سيارة عائلتهم الذى لا يمكن أن يتحرك إلا داخل القاهرة أو حصوله على إذن مسبق وتصريح يتكلف عدة جنيهات .. وطالبت المذكرة بسرعة التحفظ بإلغاء هذا القرار الشلوى رحمة بهم ويسرتهتم.

نقابى نقدسه لك

عمر إبراهيم دياب

- نائب أول رئيس النقابة العامة للتجارة

- بدأ حياته النقابية عام ١٩٧٩ رئيساً للجنة النقابية للعاملين بشركة النيل للتصدير المعاصلات الزراعية.

- تم انتخابه رئيساً للجنة النقابية عدة دورات حتى عام ١٩٨٧

- انتخب عام ٨٧ وكيلاً للنقابة العامة للتجارة

- فى عام ١٩٩١ أعيد انتخابه وكيلاً للنقابة العامة

- انتخب عام ٩٦ أميناً لصندوق النقابة العامة للتجارة

- انتخب فى عام ٢٠٠١ نائباً أول لرئيس النقابة العامة

- كما اختير فى هذه الدورة ممثلاً للنقابة العامة فى مجلس إدارة الاتحاد العام

لعمال مصر، وسكرتيراً للهجرة والاستخدام بالاتحاد

- كما انتخب فى الدورة الجديدة نائباً لرئيس اللجنة المهنية للخدمات الإدارية

- شغل منصب نائب رئيس جمعية الخدمات بالشركة، ونائب رئيس صندوق التأمين الخاص لعمال الشركة

- يشغل منصب رئيس مكتب شباب عمال التجارة ونائب رئيس رابطة قدامى النقابيين.



الجنة النقابية للعاملين بشركة التمساح لبناء السفن



حسنى خضر

يتقدم مجلس إدارة اللجنة النقابية
للعاملين بشركة التمساح لبناء السفن
بخالص التهنية إلى
الفریق أحمد فاضل



الفریق أحمد فاضل

رئيس هيئة قناة السويس ورئيس الجمعية العمومية
وتشكره على حسن تعامله مع الشركة

كما تتقدم بالتهنية إلى

المهندس محمد عزت داودى درغام



عبد الحميد طه على

رئيس مجلس إدارة شركة التمساح لبناء السفن

لتعاونه الوثيق مع أعضاء اللجنة النقابية بالشركة ..



جابر محمود حنفى

كما تخص بالتهنية بمناسبة انعقاد الدورة النقابية الجديدة
٢٠٠١-٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيطة
الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور
الحرية والديمقراطية



م. عصام محمد الهنداوى

رئيس اللجنة
حسنى السيد خضر
نائب أول
عبد الحميد طه على

الأمين العام
محمد أحمد أمين

نائب ثالث
م. عصام محمد الهنداوى

نائب ثان
جابر محمود حنفى



محمد أحمد أمين

م. أمين الصندوق
مديحة محمد عبد المنعم

م. الأمين العام
نادية محمد أحمد يوسف

أمين الصندوق
شعبان ميرغنى عبد الطيف

الأعضاء : محمد العلوى متولى - محمد الحمزاوى عبد الروف
محمد عبد العزيز السيد



شعبان ميرغنى عبد الطيف



نادية محمد أحمد يوسف



مديحة محمد عبد المنعم



محمد عبد العزيز



محمد الحمزاوى



محمد العلوى متولى

اللجنة النقابية لعمال البناء والأخشاب بقلبيوب



سيد طه حسن



محمد عبد ربه



عواد محمد حسن



عبد النبي حسن

نائب الرئيس
إبراهيم الشلقاني

أمين الصندوق
عبد النبي حسين

مستشار اللجنة
أحمد كركر

الأعضاء : عبد الهادي أبو سريع - عبد العليم محمد
سيد أحمد كركر - نبيل فكرى - محسن عبد الله عبد الله

نمت بحمد الله وتوفيقه
انتخابات المنظمات النقابية
العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦
في جو من الحرية
والديمقراطية والنزاهة
والإشراف الكاملة والإشراف
القضائي في مصر التي تعيش
أزهى عصور الحرية
والديمقراطية بقيادة ابن
مصر البار الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

كما نتقدم بالتهنئة إلى أبناء
الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى

وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد

رئيس اتحاد عمال مصر

سيد طه حسن

رئيس النقابة العامة
على جهودهم في نجاح الدورة
النقابية العمالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٦
كما نتمنى لشعب القليوبية
ومحافظتها كل حب وتقدير

رئيس اللجنة

محمد عبد ربه

الأمين العام

عواد محمد حسن

م. الأمين العام

محمد عواد محمد

م. أمين الصندوق

محمد حسن مفاورى



السيد راشد



أحمد العماوى

اللجنة النقابية للعاملين بالمراكب الشراعية والآلية والنقل البحرى - الأقصر

نمت بحمد الله وتوفيقه الانتخابات
النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ في جو من
الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة
والإشراف القضائي في مصر التي تعيش أزهى
عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر
البار الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

كما نتقدم بالتهنئة إلى كل من أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

كما نتقدم بخالص التهنئة إلى القادات الشعبية
والسياسية والتنفيذية

والى السيد اللواء الدسوقي البنا

رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر

رئيس اللجنة

عبد الفتاح سليم على يوسف

الأمين عام

حسان على حسان حمادة

أمين صندوق

حمادة هاشم محمود عبد النعم

أمين صندوق

ناصر عبد اللاه موسى متى

سكرتير

ممدوح حفتى محمود حسان

الأعضاء : رمضان محمد أحمد خليل - شبيب حفتى محمود حسان

اللجنة النقابية لعمال البناء والأخشاب بالأقصر



سيد طه حسن

تمت بحمد الله وتوحيقه انتخابات
المنظمات النقابية المعمية للدورة
٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية
والديمقراطية والنزاهة والحيطة
الكاملة والإشراف القضائى فى مصر
التي قميش أزهى عصور الحرية
والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار
الرئيس المحبوب



الرئيس حسنى مبارك

محمد حسنى مبارك

كما تتقدم بالتهنئة إلى أبناء الحركة النقابية
أحمد أحمد العمادى وزير القوى العاملة والهجرة
السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر
سليمان طه حسن رئيس النقابة العامة

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية
والسياسية والتنفيذية وإلى السيد

اللواء الدسوقي البنا رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر
بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر

أمين الصندوق

عبد الرحيم محمود محمد

مساعد الأمين العام

رمضان مصطفى

نائب الرئيس

سعيد الشاذلى

مساعد أمين الصندوق

عاشور يوسف على

رئيس مجلس إدارة اللجنة

على همام مدنى

الأمين العام

فراج محمد الأمير

الأعضاء: أحمد سعد الشاذلى - محمد عاشور يوسف على - رجب حنفى محمد

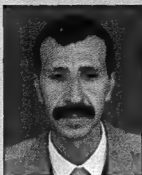


سعد الشاذلى

اللجنة النقابية للعاملين بالمنطقة الأزهرية بالأقصر



على مصطفى عبادى



عبد الصادق أمين



سيد أحمد محمد



آمال أحمد العربى

تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جومن الحرية والديمقراطية والنزاهة والحييدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصورا الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك



عوض الله الساكت



أحمد على يوسف

كما تتقدم بالتهنئة إلى أبناء الحركة النقابية أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر محمد وطنى عوض رئيس النقابة العامة كما تتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية وإلى السيد اللواء الدسوقي البنا رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر بمناسبة



محمد أحمد محمود

العيد القومى لمدينة الأقصر



محمد كامل محمد

رئيس اللجنة
عبد الصادق أمين عبد الصادق

أمين صندوق مساعد
أحمد على يوسف

أمين الصندوق
على مصطفى عبادى

الأمين العام
سيد أحمد محمد حسين

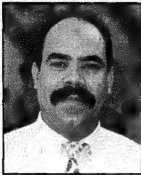
نائب ثان
آمال أحمد العربى محمد

نائب أول
عوض الله ساكت جندى

أمين عام مساعد
محمد أحمد محمد محمود

الأعضاء، محمود كامل محمد عبد الله - حسان محمود سالم - محمد وهبى على إبراهيم - أحمد محمد أحمد

اللجنة النقابية للعاملين بفندق ووتر بالاس الأقصر



عبد النبى سيد يوسف



أحمد العماوى



عبد المنعم حسين

تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والجيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

كما نتقدم بالتهنئة إلى كل من أبناء الحركة النقابية
أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة
السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر
كما نتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية وإلى السيد
النواء الدسوقي البنا رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر
بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر

والسيد عبد المنعم حسين المدير المالى لفنادق أكور الأقصر
ويسعدنا أن نتقدم له بخالص الشكر على جهوده المخلصة لأعضاء اللجنة النقابية

نائب الرئيس
سيد حسن أحمد على

الأمين العام
حسن عبد العزيز حسانى

رئيس اللجنة
عبد النبى سيد يوسف

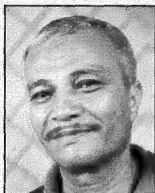
أمين صندوق مساعد
سيد سعد إسماعيل رمضان

أمين الصندوق
نصر الدين كامل عويضة

أمين عام مساعد
عبد الرحمن سيد عبد الرحمن

الأعضاء : محمود أحمد محمد حسن - أسامة سيد أحمد عبد الراسى - عبد الحفيظ عبد الرحيم على - العزب على أحمد يوسف - كمال كامل المصرى

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بمدينة الأقصر



سعد الدين هاشم محمود أحمد



منير بدر شتا



صبرى الجريدي

تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٦ هـ جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيطة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب



أحمد عبد الجليل أحمد



حسن محمود أحمد علوان

محمد حسنى مبارك

كما تتقدم بالتهنئة إلى كل من أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

منير بدر شتا رئيس النقابة العامة

صبرى الجريدي الأمين العام



أحمد محمد فتحى



منير بدر شتا

كما تتقدم بخالص التهنية إلى القيادات الشعبية والتنفيذية

والى السيد اللواء الداسوقى البنا رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

والى السيد مدير أمن الأقصر والسيد مدير إدارة مرور الأقصر

والسادة ضباط المرور والسيد مأمور بندر الأقصر

والسيد مدير شرطة السياحة بالأقصر

بمناسبة



نجم الدين محمد حسين



محمد سيد أحمد

العيد القومى لمدينة الأقصر

أمين عام مساعد

منصور محمد عبد الوهاب قناوى

الأمين العام

حسان محمد أحمد عامر

رئيس اللجنة

سعد الدين هاشم محمود أحمد

سكرتير

سيد حجازى سليم محمد

أمين صندوق مساعد

أحمد محمد فتحى محمود الفوال

أمين صندوق

حسن محمود أحمد عثمان

نائب الرئيس

أحمد عبد الجليل أحمد إبراهيم

الأعضاء: محمد سيد أحمد على - نجم الدين محمد حسين عوض - حسان محمد حسان خليل - محمود التوبى ميرغنى



اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بفافوس شرقية

تم بحمد الله وتوفيقه تشكيل مجلس إدارة اللجنة النقابية بفافوس

للدورة النقابية ٢٠٠٦-٢٠٠٦

وتشكر اللجنة رواد الحركة النقابية على جهودهم فى نجاح الدورة النقابية العمالية الجديدة ٢٠٠٦-٢٠٠٦ فى عصر الحرية والديمقراطية كما تتقدم بالشكر الى السادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

منير بدر شتا رئيس النقابة العامة

صبرى الجريدى الأمين العام للنقابة العامة

وبهذه المناسبة يجدد مجلس إدارة اللجنة النقابية البيعة والعهد للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة

الشواذ فى الشرقاوى على الجمال

الأمين العام

السيد محمد أحمد حلاوة

نائب الرئيس

صابر اسماعيل سالم

أمين الصندوق

حسن إبراهيم عوض

الأعضاء:

عبد الرحمن أحمد محمد - أيمن إبراهيم اسماعيل - محمد إبراهيم حسن يوسف

صلاح باهى محمد عبد الله - عادل عبد المعز محمد عبد الكريم - البدرى محمد السيد